

دور عمل المرأة في اقتصاد الأسرة السعودية

دراسة تطبيقية لموظفات المنطقة الشرقية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود

أعدها الطالب

عبدالله بن جواد بن يوسف بوعلي

ربيع الآخر ١٤٢٩ هـ



دور عمل المرأة في اقتصاد الأسرة السعودية
دراسة تطبيقية لموظفات المنطقة الشرقية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد
قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

إعداد :

عبدالله بن جواد بن يوسف بو علي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ : ١٤٢٩/٤/٣ هـ وتم إجازتها .

أعضاء لجنة التحكيم

أ. د. عاصم بن طاهر عرب (مشرفاً)

.....

د. حمد بن عبدالله الغنام (عضواً)

.....

د. حمد بن محمد آل الشيخ (عضواً)

.....

Role of Women Work in the Economy of the Saudi Family

**Applied Study for Eastern Region
Female Staff, K.S.A.
Thesis Submitted as Requirement for
The Degree of Master of Economics**

**Student:
Abdullah Bin Jawad Bu Ali**

Rabi' II 1429H

فهرس الموضوعات

د.....	فهرس الجداول
و.....	فهرس الأشكال
ز.....	شكر وتقدير
ح.....	إهداء
٢.....	ملخص الدراسة العربي
٤.....	الملخص الإنجليزي
٥.....	المقدمة
٧.....	مشكلة البحث
٨.....	أهداف البحث
٨.....	منهجية البحث
٩.....	مجتمع البحث
٩.....	حدود البحث
٩.....	عينة الدراسة
١٠.....	تساؤلات البحث

الفصل الأول: المفاهيم الأساسية لاقتصاديات العمل

١٢.....	المبحث الأول: مفهوم اقتصاديات العمل
١٢.....	١- المقدمة: تعريف اقتصاديات العمل
١٢.....	٢- أهمية العمل
١٣.....	٣- القوى العاملة
١٤.....	المبحث الثاني: سوق العمل
١٤.....	١- المقدمة: تعريف سوق العمل
١٤.....	٢- الطلب على العمل
١٧.....	٣- عرض العمل
١٨.....	٤- التوازن في سوق العمل

المبحث الثالث: البطالة	٢٠
١- المقدمة: تعريف البطالة	٢٠
٢- أنواع البطالة	٢٠
٣- العلاقة بين البطالة والتضخم	٢٨
المبحث الرابع: اقتصاد الأسرة	٣١
١- الدخل	٣١
٢- الاستهلاك	٣٢
٣- الميزانية	٣٢
٤- الادخار	٣٣
٥- الاستثمار	٣٤
٦- نموذج للإنتاج المنزلي	٣٥

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الدراسات العربية	٤٢
أولاً: دراسة الجوير	٤٣
ثانياً: دراسة الصباح	٤٤
ثالثاً: دراسة دياب ومعوذ	٤٥
رابعاً: دراسة الديوان العام للخدمة المدنية	٤٥
خامساً: دراسة بهنام فضيل عفاض	٤٦
المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية	٤٨
أولاً: دراسة Francine D. Blau & Ferber, Marriane A.	٤٨
ثانياً: دراسة Heidi Hartmann	٤٨
ثالثاً: دراسة Christian Morrisson and Johannes Jutting	٤٩
رابعاً: خلاصة الدراسات السابقة	٥٠

الفصل الثالث: عمل المرأة السعودية وأثره على اقتصاد الأسرة

المبحث الأول: اقتصاديات عمل المرأة	٥٢
١- الأساسيات الواجب توافرها بالمرأة العاملة	٥٢
٢- دوافع عمل المرأة	٥٣
٣- سلبيات خروج المرأة للعمل	٥٤

المبحث الثاني: تعليم المرأة بالمملكة العربية السعودية	٥٦
١- المفهوم الاقتصادي للتعليم	٥٦
٢- تعليم المرأة في المملكة العربية السعودية	٥٧
المبحث الثالث: عمل المرأة وأثره على اقتصاد الأسرة السعودية	٦٢
١- عمل المرأة السعودية ورعاية الأسرة	٦٢
٢- الآثار الإيجابية لعمل المرأة	٦٢
٣- الآثار السلبية	٦٣
المبحث الرابع: المرأة في قوة العمل السعودية	٦٥
١- مقدمة	٦٥
٢- مشاركة المرأة في سوق العمل السعودي	٦٧

الفصل الرابع: نتائج الدراسة وتحليلها

المبحث الأول: منهج الدراسة	٧٢
١- المقدمة	٧٢
٢- مجتمع وعينة الدراسة	٧٣
٣- أداة الدراسة	٧٣
٤- صدق وثبات الاستبانة	٧٣
المبحث الثاني: تحليل النتائج	٧٥
١- وصف البيانات	٧٥
٢- وصف عينة الدراسة	٧٥
٣- الإجابة على تساؤلات البحث	٨٩
المبحث الثالث: الدراسة القياسية	١٠٨

الفصل الخامس: الخاتمة والتوصيات

أولاً: الخاتمة	١١٢
ثانياً: التوصيات	١١٥
المراجع	١١٧
أولاً: المراجع العربية	١١٨
ثانياً: المراجع الإنجليزية	١٢٢
الملاحق	١٢٣

فهرس الجداول

- الجدول رقم (٣ - ١) السكان السعوديون (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر والجنس ٦٦
- الجدول رقم (٤ - ١) توزيع عينة الدراسة حسب العمر ٧٥
- الجدول رقم (٤ - ٢) توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية ٧٦
- الجدول رقم (٤ - ٣) توزيع عينة الدراسة حسب وجود أبناء من عدمه ٧٧
- الجدول رقم (٤ - ٤) توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأبناء ٧٧
- الجدول رقم (٤ - ٥) توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأبناء في سن الدراسة ٧٨
- الجدول رقم (٤ - ٦) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي ٧٩
- الجدول رقم (٤ - ٧) توزيع عينة الدراسة حسب نوعية الوظيفة ٨٠
- الجدول رقم (٤ - ٨) توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل ٨١
- الجدول رقم (٤ - ٩) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة ٨١
- الجدول رقم (٤ - ١٠) توزيع عينة الدراسة حسب الراتب الشهري ٨٢
- الجدول رقم (٤ - ١١) أهداف العمل بالنسبة للمرأة ٨٣
- الجدول رقم (٤ - ١٢) توزيع عينة الدراسة تبعاً لمدى مساهمتهم في مصاريف الأسرة ٨٤
- الجدول رقم (٤ - ١٣) توزيع عينة الدراسة حسب الراتب الشهري للزوج ٨٤
- الجدول رقم (٤ - ١٤) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات خدمة الزوج ٨٥
- الجدول رقم (٤ - ١٥) توزيع عينة الدراسة حسب وجود دخل إضافي ٨٥
- الجدول رقم (٤ - ١٦) توزيع عينة الدراسة للذين لهم دخل إضافي حسب مقدار هذا الدخل ٨٦
- الجدول رقم (٤ - ١٧) توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن ٨٦
- الجدول رقم (٤ - ١٨) توزيع عينة الدراسة حسب نظام السكن ٨٧
- الجدول رقم (٤ - ١٩) دراسة العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية ومتغيرات الدراسة
(قيم مربع كاي χ^2) ٨٨
- الجدول رقم (٤ - ٢٠) أهم مجالات العمل المتاحة أمام المرأة في المملكة ٩٠
- الجدول رقم (٤ - ٢١) مجالات عمل المرأة التي تفضل العمل بها ٩١
- الجدول رقم (٤ - ٢٢) العلاقة بين المتغير دخل المرأة وطبيعة السكن التي تسكنه الأسرة
متمثلاً بالملكية أو الإيجار ٩٤
- الجدول رقم (٤ - ٢٣) توزيع عينة الدراسة حسب الراتب الذي تساهم به المرأة العاملة
في مصاريف الأسرة ٩٥

- الجدول رقم (٢٤-٤) توزيع عينة الدراسة حسب امتلاك سيارة خاصة..... ٩٦
- الجدول رقم (٢٥-٤) توزيع عينة الدراسة حسب مدى وجود خادمة أو مربية للأطفال ٩٧
- الجدول رقم (٢٦-٤) توزيع عينة الدراسة حسب نوع السفر ٩٧
- الجدول رقم (٢٧-٤) توزيع عينة الدراسة حسب انتظام السفر ٩٨
- الجدول رقم (٢٨-٤) توزيع عينة الدراسة حسب نوعية مدارس الأبناء ٩٩
- الجدول رقم (٢٩-٤) معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة لأفراد عينة الدراسة ١٠٠
- الجدول رقم (٣٠-٤) العلاقة بين متغير دخل المرأة ونوع السكن ١٠١
- الجدول رقم (٣١-٤) العلاقة بين المتغير دخل المرأة ووجود خادمة ١٠٢
- الجدول رقم (٣٢-٤) العلاقة بين متغير دخل المرأة ووجود مربية ١٠٣
- الجدول رقم (٣٣-٤) العلاقة بين المتغير دخل المرأة وانتظام السفر ١٠٤
- الجدول رقم (٣٤-٤) العلاقة بين المتغير دخل المرأة ونوعية السفر ١٠٥
- الجدول رقم (٣٥-٤) العلاقة بين المتغير دخل المرأة ونوعية مدارس الأولاد ١٠٦
- الجدول رقم (٣٦-٤) المتغير التابع لامتلاك سكن ١١٠

فهرس الأشكال

- الشكل رقم (١-١) الطلب على العمل..... ١٥
- الشكل رقم (٢-١) الطلب على العمالة في حالة تغير أحد العوامل المفترض ثباتها
(الدخل، مستوى الإنتاج)..... ١٦
- الشكل رقم (٣-١) التوازن في سوق العمل..... ١٨
- الشكل رقم (٤-١) العلاقة بين معدل البطالة والتضخم..... ٢٩
- الشكل رقم (٥-١) منحنى المنفعة المتساوية..... ٣٦
- الشكل رقم (٦-١) إنتاج وجبات الغذاء: أثر الدخل..... ٣٨
- الشكل رقم (١-٤) المتغيرات التي تؤثر على رفاهية الأسرة من خلال دخل المرأة..... ٩٩

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يطيب لي ان أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في مساعدتي وتوجيهي وإرشادي في إعداد هذه الرسالة، خصوصاً أستاذي الفاضل أ. د. عاصم بن طاهر عرب المشرف على هذه الرسالة، لما بذله من جهد ووقت وتوجيه ومتابعة لإنجازها، وكذلك المناقشين: د. حمد بن محمد آل الشيخ، ود. حمد بن عبدالله الغنام، على الجهد الذي بذلاه وعلى ملاحظتهما القيمة وتوجيهاتهما الهادفة. كذلك أتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع أعضاء قسم الاقتصاد بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، الذين وجدت منهم التعاون الكبير والمعاملة الحسنة.

وختاماً، أتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير لجميع أفراد عائلتي الذين شجعوني وساندوني حتى تم إنجاز هذه الرسالة.
فللجميع وافر الشكر والتقدير،،،

عبدالله بن جواد بو علي

إهداء

إلى والديّ العزيزين.. أطال الله في عمريهما ومتعهما بدوام الصحة والعافية..
إلى زوجتي الغالية، وفقها الله، والتي شجعتني وساندتني وصبرت حتى تم إنجاز
هذه الرسالة..

إلى فلذات كبدي، شهد وجود ودر، حفظهن الله..
إلى جميع الأحبة..
أهدي هذه الرسالة،،،

الملخص

لذلك فإن دور المرأة في الاقتصاد الوطني لا يمكن إغفاله، بل إن تعزيز مشاركتها في قوة العمل هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية.

وإن تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية.

ملخص الدراسة

• الملخص العربي

• الملخص الإنجليزي

الملخص العربي

لاشك أن من أهم قضايا المرأة المعاصرة، هي المرتبطة بعمل المرأة ومشاركتها في قوة العمل الوطنية، وبالتالي المشاركة في التنمية بصفة عامة، وفي اقتصاد الأسرة بصفة خاصة. وفي هذا الشأن اهتمت خطط التنمية الوطنية المتعاقبة في تعزيز مشاركة المرأة السعودية في جوانب التنمية المختلفة، وتجاوز محدودية المجالات التي تعمل فيها، وذلك لتعظيم دورها في الاقتصاد الوطني بصفة عامة، واقتصاد الأسرة السعودية بصفة خاصة.

ورغم أن تواجد المرأة في الحياة العامة وفي ميادين العمل أصبح واقعا معاشا في كثير من دول العالم، وأن تواجد المرأة السعودية في مجالات عمل مثل التعليم والصحة والإعلام والأعمال الإدارية والفنية أصبح واضحا ومألوفاً. وفي هذا الشأن رأى الباحث أن يجري دراسة تهدف إلى التعرف على دور المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية ومجالات العمل المتاحة لها، وأثر عمل المرأة السعودية في اقتصاد الأسرة وما تأثير ذلك على مستوى رفاه الأسرة السعودية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتماد مصادر المعلومات المكتوبة الثانوية من جهة، ومصادر المعلومات الميدانية الأولية من جهة ثانية. ومن خلال الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أن هنالك ضرورة لزيادة عمل المرأة لتحقيق التوازن في سوق العمل.
- هنالك إيجابيات وسلبيات لعمل المرأة في المجتمع السعودي المحافظ.
- هنالك دوافع اقتصادية واجتماعية لعمل المرأة.
- تتركز أهم مجالات عمل المرأة في المملكة في الوظائف التعليمية والطبية والإعلام وبعض الوظائف الإدارية والأعمال الحرة.
- المجالات التي ترغب المرأة العمل فيها حسب نتائج الدراسة الميدانية فهي عديدة وتتركز على الوظائف الحكومية والأعمال الخاصة.
- هنالك علاقة قوية بين الدخل الإضافي للأسرة وامتلاك السكن للأسرة.
- توسيع رقعة الاختيارات التخصصية للمرأة في التعليم العالي لزيادة مجالات عملها.

- مع تزايد أعداد الخريجات قد يكون الاستثمار الخاص هو أحد مجالات العمل المهمة للمرأة السعودية.

- تشجيع القطاع الخاص لتوفير فرص عمل للمرأة.

تجدر الإشارة إلى أن دراسة (دور المرأة في اقتصاد الأسرة السعودية) قد اشتملت على المقدمة، وهي عبارة عن فصل تمهيدي اشتمل على مشكلة البحث والأهداف والمنهجية التي اتبعت في إعداد الدراسة. كما تناول الفصل الأول اقتصاديات العمل، المفهوم وسوق العمل والبطالة بأنواعها واقتصاد الأسرة ونموذج للإنتاج المنزلي. كما اشتمل الفصل الثاني على الدراسات السابقة العربية والأجنبية في مجال الدراسة. كما تناول الباحث في الفصل الثالث عمل المرأة السعودية وأثره في اقتصاد الأسرة. وتناول في الفصل الرابع الدراسة الميدانية والمنهجية التي اتبعها في تنفيذها، وكذلك نتائج تحليل المعلومات، كذلك اشتمل الفصل على الدراسة القياسية. وتناول في الفصل الخامس الخاتمة وتوصيات الدراسة.

Study Abstract

Some of the most important issues of the contemporary woman are those issues related to woman work and participation in the national workforce, and consequently her contribution to development as general and to family economy in particular.

As presence of woman in the general life and in the fields of work has become a reality at many countries in the world, and participation of Saudi woman in fields like education, health, information, media, administrative works and technical works has been remarkable, the researcher has intended to conduct a study which aims at finding out the role of Saudi woman in the economic development and the fields of work available for her as well as the influence of woman work in the family economy, and how far this affects the wellbeing of the Saudi family.

The researcher adopted the descriptive analytical approach by relying on the secondary library information sources, and the primary field sources of information. The researcher has come up with a collection of findings from this study, the most important of which are:

- It is necessary to increase woman work to create the balance in the work market.
- There are advantages and disadvantages for woman work in the conservative Saudi society.
- There are some economic and social motives for woman work.
- The most important fields of works joined by women in Saudi Arabia are education, health, media and some administrative and business jobs. There are many fields which the women are more interested to join, and they are particularly more inclined to government jobs and private business.
- There is a strong relation between the family extra income and owning a special housing by the family.
- The scope of specialties joined by women in Higher education must be expanded to increase their fields of work.
- With the increase of the number of female graduates, private investment may be one of the important fields for the Saudi woman.
- Encouraging private sector to provide work opportunities for women.

It is worth mentioning that the study of (Role of Woman in the Saudi Family's Economy) has an introduction, which is an introductory chapter that discussed the research problem, the objectives and the methodology adopted in conducting the study. The first chapter dealt with the work economies, concept and labor market and unemployment with its different types. The second chapter dealt with the previous Arab and foreign studies in the same fields. In the third chapter the researcher tackled the work of Saudi woman and its effect on the family economy. The fourth chapter dealt with the field study, and the method he has followed in conducting it in addition to results of information analysis. The fifth chapter tackled the conclusion and the study findings.

مقدمة

يهدف هذا الكتاب إلى دراسة أثر القانون في الحياة السياسية والاقتصادية في مصر الحديثة. حيث أن القانون ليس مجرد مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات بين الأفراد، بل هو أداة فعالة لتغيير المجتمع وتحسين أوضاعه. فالتشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية، وتنفذها السلطة التنفيذية، وتفسرها السلطة القضائية، لها تأثير كبير على حياة المواطن اليومية. من خلال هذا الكتاب، نأمل أن نسلط الضوء على الدور المحوري للقانون في تشكيل الدولة الحديثة في مصر، ونوضح كيف يمكن من خلال الإصلاحات القانونية تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

المقدمة

يهدف هذا الكتاب إلى دراسة أثر القانون في الحياة السياسية والاقتصادية في مصر الحديثة. حيث أن القانون ليس مجرد مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات بين الأفراد، بل هو أداة فعالة لتغيير المجتمع وتحسين أوضاعه. فالتشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية، وتنفذها السلطة التنفيذية، وتفسرها السلطة القضائية، لها تأثير كبير على حياة المواطن اليومية. من خلال هذا الكتاب، نأمل أن نسلط الضوء على الدور المحوري للقانون في تشكيل الدولة الحديثة في مصر، ونوضح كيف يمكن من خلال الإصلاحات القانونية تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

مقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية خلال الثلاثة عقود الماضية نهضة تنموية كبيرة شملت جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.

وحيث إن التنمية تعتمد بالدرجة الأولى على توافر الموارد البشرية المؤهلة والتي تعتبر القوى الأساسية المحركة لكل من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار^(١)، ولذلك كان لزاماً على الدولة أن تسعى إلى تلبية الاحتياجات المتنامية من العنصر البشري المؤهل تأهيلاً عالياً لمواكبة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك لم يكن أمام الدولة إلا اللجوء إلى العمالة الوافدة لسد النقص في العمالة، ولم يكن للمرأة دور فاعل في الاعتماد عليها في سد هذه الاحتياجات، مما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة الأجنبية بدرجات متزايدة.

ومع التطورات والتحولات الاقتصادية الإقليمية والعالمية التي صاحبت العولمة، برزت تحديات جديدة، ومن هذه التحديات قضية تفعيل مشاركة المرأة في قوة العمل الوطنية بصفة عامة وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة لتحتل موقعا بارزا على سلم الأولويات التنموية.

وفي هذا الشأن دأبت خطط التنمية المتعاقبة على تطوير أوضاع المرأة من خلال توسيع الفرص المتاحة لها في مجالات التعليم والصحة وغيرها، فضلا عن إيجاد الوسائل الكفيلة لتمكين المرأة من الاستفادة من هذه الفرص. وقد تناول المحور الأول من المحاور الثلاثة في خطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) على تنمية القوى البشرية الوطنية. وشمل أساسها الاستراتيجي السابع بنداً عن العمل على زيادة إسهام المرأة في القوى العاملة بما يتفق والشريعة الإسلامية. وفي خطة التنمية السابعة ١٤٢٠-١٤٢٥هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) استمر التركيز على تنمية القوى البشرية الوطنية، وزيادة الاهتمام بمساهمة المرأة في قوة العمل الوطنية، فقد ورد في الأساس الاستراتيجي التاسع في الخطة السابعة "التوسع في مجالات عمل المرأة بما لا يتعارض والشريعة الإسلامية".

(١) عبدالسلام، د. حسن عبدالبصير. الإطار الفكري الجديد لترشيد استغلال الموارد الاقتصادية. جامعة قناة السويس: كلية التجارة، ١٩٨٤م،

ويلاحظ من الأهداف المتعلقة بالمرأة في خطط التنمية المتعاقبة أنها اهتمت وبشكل رئيس بموضوع تحسين وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، أي بالجانب الاقتصادي للمشاركة المجتمعية للمرأة. وفي الوقت الذي حققت فيه الخطط السابقة العديد من الإنجازات في تطوير أوضاع المرأة، إلا أن الاهتمام على مستوى الأهداف والسياسات بقي في أغلبه متركزا في الجانب الاقتصادي.

وحققت خطة التنمية الثامنة (١٤٢٥-١٤٣٠هـ) منعطفًا بارزا في الجهود المستمرة في تطوير أوضاع المرأة وضمان تمكينها من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. وابتداء اعتمدت الخطة إطارا مرجعيا أوسع من سابقه يؤكد على منظور تكاملي لتطوير أوضاع المرأة بدلا من حصره بقضايا المشاركة بقوة العمل. فقد حدد الأساس الاستراتيجي الثاني للخطة "الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في النشاطات التنموية في إطار ما تقضي به القيم والتعاليم الإسلامية"^(١). كما تضمنت فصول خطة التنمية الثامنة أهدافا وسياسات تعالج قضايا تطوير مشاركة المرأة في مجالات متنوعة كالـتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والقوى العاملة، مما سيؤدي بالتأكيد إلى دعم دور المرأة كفرد فاعل في البناء الأسري والتنموي. ولا شك أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وإحدى مؤسساته الحيوية المكلفة بدعم تماسك النسيج الاجتماعي والتنشئة من خلال العناية والتمكين لأفرادها وتربية الأبناء تبعا لمجموعة القيم والمبادئ السائدة في المجتمع السعودي المسلم، وكل ذلك لضمان الثبات والانتظام من جهة، والنهوض المستدام من جهة أخرى، بهدف المحافظة على وحدتها وتماسكها ورفع مستوى معيشتها وحماية قيمها والقيام بوظائفها على أكمل وجه.

مشكلة البحث:

أولت خطط التنمية المتعاقبة اهتماما خاصا بالقضايا المتعلقة بعمل المرأة ومشاركتها في التنمية، وبذلت جهودا كبيرة للمواءمة بين المؤهلات التعليمية ومتطلبات سوق العمل. كما فتحت أمام المرأة مجالات للعمل بالقطاع الخاص، لاسيما في ظل تشبع القطاع الحكومي، كما أن الجهود مستمرة لتحقيق مزيدا من المشاركة في جوانب التنمية المختلفة. ولإيجاد حلول للمعوقات والصعوبات التي لا تزال قائمة، كمحدودية المجالات الوظيفية المتاحة للمرأة، حيث يتركز عمل المرأة في مجال التعليم والصحة، مما يحد

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط. خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)، ص ٣٥٥.

من معدل مشاركتها في باقي القطاعات الأخرى، ويجعل مشاركتها ودورها في اقتصاد الأسرة ينحصر لدى فئات محددة من حيث حجمها وتنوع إسهامها القطاعي، ويحرم الفئات الأخرى من المشاركة، وبالتالي ينعكس ذلك على التنمية بصفة عامة، وعلى رفاهية الأسرة بصفة خاصة.

أهداف البحث:

من أهم ما يلاحظ من تغيرات في القرن العشرين التطور الحادث في جميع أنحاء العالم بالنسبة لواقع المرأة سواء في أسلوب معيشتها أو الاهتمامات الموجهة لها فقد أصبح من الطبيعي تواجد المرأة بشكل متزايد في الحياة العامة وفي ميادين العمل المختلفة أيضاً. وبالنسبة للمجتمع السعودي بدأت المرأة السعودية دخول سوق العمل في مجالات متعددة مثل التعليم والصحة والإعلام والأعمال الإدارية والفنية. لهذا أصبح لعمل المرأة دور في اقتصاد البلاد بوجه عام وفي اقتصاد الأسرة بوجه خاص. ويهدف البحث إلى دراسة:

- ١- دور عمل المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية.
- ٢- التعرف على مجالات عمل المرأة المتاحة.
- ٣- دور عمل المرأة في اقتصاد الأسرة السعودية.
- ٤- ما تأثير دخل المرأة على مستوى رفاه الأسرة.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتماد مصادر المعلومات الآتية:

١- الدراسة النظرية (مصادر المعلومات المكتبية الثانوية):

لقد تم القيام بإجراء مسح مكتبي بهدف حصر ما كتب عن موضوع البحث، ويشتمل هذا المسح المكتبي المصادر والمراجع النظرية، وما أورده الكتاب والباحثون في المؤلفات والمراجع العلمية فيما يتعلق بموضوع البحث ودراساتها نظرياً لاستنباط العلاقات بين الظواهر المختلفة وتفسير وتحليل البيانات ومختلف النشرات والدوريات المتاحة المتعلقة بموضوع البحث، كما يشمل أيضاً أوراق العمل والبحوث التي قدمت في المؤتمرات والندوات، والأبحاث العلمية التي تتعلق باقتصاديات العمل بشكل عام واقتصاديات عمل المرأة بشكل خاص.

٢- الدراسة الميدانية (مصادر المعلومات الأولية):

تم استخدام منهج البحث الميداني المسحي في الدراسات الميدانية باستخدام استبانة لجمع البيانات اللازمة من عينة مختارة بدقة من مجتمع البحث.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من ٦٠٠ موظفة من الموظفات اللاتي يعملن في قطاعات مختلفة كالقطاع التعليمي والقطاع الصحي والقطاع الإداري، والقطاعات الأخرى التي توفر فرص عمل للمرأة في المملكة.

حدود البحث:

اقتصر هذا البحث على الموظفات السعوديات في بعض مدن المنطقة الشرقية مثل: الأحساء، الدمام، الخبر، الظهران، القطيف، سيهات، بقيق، والجبيل، وذلك للأسباب التالية:

- ١- محدودية إمكانيات الباحث المادية والبشرية.
- ٢- تعتبر المنطقة الشرقية من أهم المناطق في المملكة العربية السعودية، من حيث الكثافة السكانية.
- ٣- يمثل سكان المنطقة الشرقية مزيجاً متجانساً من مختلف مناطق المملكة من حيث مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية مما قد يكون له دلالة إحصائية قوية في تمثيل العينة.

عينة الدراسة:

كما سبق فإن أداة جمع البيانات الميدانية هي الإستبانة التي تضمنت جميع الأسئلة المراد الإجابة عليها لتحقيق هدف الدراسة. وقد تم توزيع (٦٠٠) استبانة على عدد من الموظفات السعوديات في الوظائف التعليمية، الطبية، الإدارية، والمهنية في بعض مدن المنطقة الشرقية. وبلغ عدد الاستبانات التي تم تعبئتها من قبل مجتمع البحث (٣١٥) استبانة، وهي تعادل ٥٢,٥% من مجموع الاستبانات التي تم توزيعها.

تساؤلات البحث:

- ١- ما هي مجالات عمل المرأة المتاحة حالياً؟
- ٢- ما هي مجالات العمل الجديدة التي تفضل المرأة العمل بها؟
- ٣- ما هي علاقة دخل المرأة بامتلاك المسكن للأسرة؟
- ٤- ما هي أوجه مساهمة المرأة في الإنفاق على الأسرة؟
- ٥- ما تأثير دخل المرأة على مستوى رفاه الأسرة؟

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية لاقتصاديات العمل

- المبحث الأول: مفهوم اقتصاديات العمل
- المبحث الثاني: سوق العمل
- المبحث الثالث: البطالة
- المبحث الرابع: اقتصاد الأسرة

المبحث الأول

مفهوم اقتصاديات العمل

١ - المقدمة: تعريف اقتصاديات العمل:

اقتصاديات العمل هي دراسة طريقة أداء سوق العمل والنتائج المترتبة على ذلك الأداء، بمعنى أنها تهتم أساساً بسلوك أصحاب الأعمال والعمال في استجاباتهم للحوافز العامة للأجور والأسعار والأرباح وظروف العمل. وعلى ضوء ذلك يمكن اعتبار اقتصاديات العمل تحليلاً اقتصادياً لسلوك أصحاب العمل والعمال^(١).

٢ - أهمية العمل:

تؤكد تعاليم الدين الإسلامي الحنيف على أهمية العمل وترفع من شأنه، حيث قال الله تعالى في محكم كتابه: (وعلّمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون)، "سورة الأنبياء، الآية ٨٠". وجاء في الحديث الشريف: (ما أكل أحد طعاماً قط خير من أن يأكل من عمل يده، وأن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده)^(٢).

كذلك تؤكد نظريات علم النفس على أهمية العمل بالنسبة للفرد والجماعة. فالفرد يتحدد نمط حياته حين تتحدد مهنته، وكذلك فإن العمل يعتبر عاملاً جوهرياً وأساسياً يساعد الفرد على التوافق مع ذاته ومع الآخرين، وهو ليس وسيلة للكسب المادي فحسب، ولكنه ضرورة اجتماعية ونفسية. كما يعد العمل الوسيلة الأساسية لتنمية الإنسان من الناحية الاقتصادية والإنسانية باعتباره من ضرورات الحياة وأحد أهم دعائم استمرارها.

ويعتبر العمل بالنسبة للجماعة عاملاً من العوامل المؤدية إلى ترابط أعضائها، وهو الوسيلة الرئيسة للإتفاق على مختلف المتطلبات والاحتياجات^(٣).

(١) رونالد إيرنبرج، روبرت سميث، ترجمة طاهر فريد بشير. *اقتصاديات العمل*. ط ١، الرياض: دار المريخ، ١٩٩٤م، ص ١٧-٢٠.

(٢) العسقلاني، الحافظ ابن حجر. *فتح الباري*، شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ٣٥٥.

(٣) النعيم، ماضي فهد. *ندوة واقع ومستقبل سوق العمل للمرأة السعودية*. الرياض: جمعية الاقتصاد السعودية، ١٤١٧/١٢/٢٩هـ، الموافق ١٩٩٧/٥/٦م، ص ٦٤-٦٥ (بتصرف).

٣- القوى العاملة:

تشمل القوى العاملة جميع الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه بالأجر السائد سواء كانوا على رأس العمل أو باحثين عنه. وتتكون القوى العاملة من العاملين (Employed) والمتعطلين (Unemployed)، وهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين في العمل بالأجر السائد في السوق، ولكن لا يجدون عملاً، على الرغم من بحثهم عن العمل بصورة جادة. أما الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أو ينتظرون العودة لوظائفهم التي تم إيقافهم عنها بصورة مؤقتة، فلا يعتبرون جزءاً من القوى العاملة. وعليه فإن إجمالي القوى العاملة تشمل العاملين والمتعطلين الباحثين عن عمل^(١).

(١) رونالد إيرنبرج، روبرت سميث. ترجمة طاهر، فريد بشير. *اقتصاديات العمل*. ط١، الرياض: دار المريخ، ١٩٩٤م، ص ١٧-٢٠.
 راجع: الأمين، عبدالوهاب؛ طاهر، فريد بشير. *مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلّي*. ط١، المنامة: مركز المعرفة للنشر، ٢٠٠٥م، ص ١٦.

المبحث الثاني

سوق العمل

١ - المقدمة: تعريف سوق العمل:

لا يقصد بسوق العمل مكانا أو جهة معينة، وإنما هي فكرة اقتصادية من أجل تحليل التوازن بالنسبة لمنطقة جغرافية معينة، أو بالنسبة للصناعات الخفيفة، أو حتى الثقيلة أو السباكة وما إلى ذلك. ولا بد أن تتقابل في أي سوق الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما بالكمية المطلوبة، وذلك من أجل تحقيق التوازن. ويمكن تحليل فكرة سوق العمل بقدر منفعتها وفائدتها وليس بقدر المكان^(١).

وقد يقصد بسوق العمل أنه قوى العرض والطلب على العمل الذي يتحدد حجمه وكميته من خلال التفاعل بين هذه القوى. لذلك يمكن القول بأن سوق العمل يتكون من جميع المستثمرين وأصحاب الأعمال (جانب الطلب) وجميع الأفراد المؤهلين والمطلوبين لسوق العمل (جانب العرض)، ويعتبر ذلك مقبولا على المستوى المحلي لمنطقة ما. ويتم تحديد سوق العمل على أساس صناعة معينة مثل سوق صناعة السيارات، أو على أساس وظائف محددة، أو على أساس مناطق جغرافية معينة. وقد يكون على أساس مواصفات الوظيفة ذاتها. وقد يكون سوق العمل على المستوى الوطني حيث يبحث المشترون والبائعون عن بعضهم البعض على مستوى الدولة كلها كما في حالة الأطباء والمهندسين.

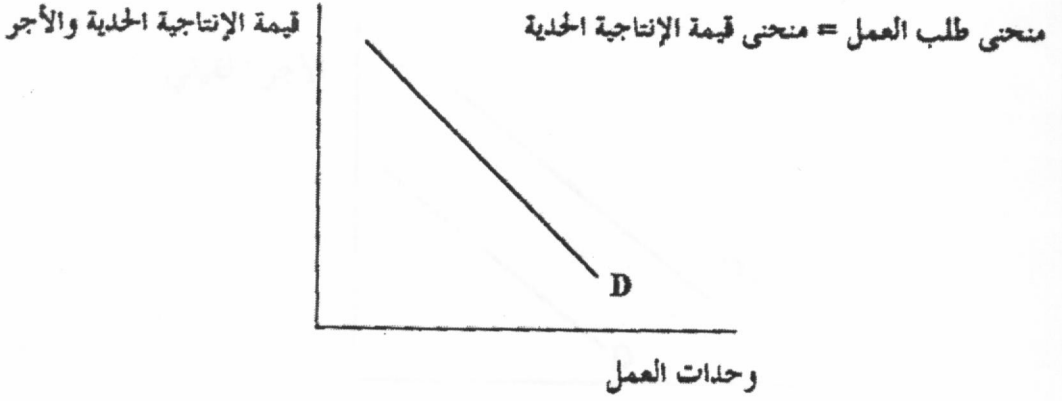
٢ - الطلب على العمل:

يعتمد طلب العمل على عدد من العناصر، وهي الأجور والأسعار والإنتاجية الحدية للعمل، التي نظريا يجب أن تتساوى قيمتها مع الأجور^(٢). ويعتبر الطلب على العمل طلبا مشتقا من الطلب على السلع والخدمات. وذلك لأن العمل يتم استخدامه في إنتاج السلع والخدمات.

ويتمثل الطلب في الأجل القصير على الجزء السالب من منحنى قيمة الإنتاجية الحدية للعمل كما هو موضح في الشكل رقم (١-١).

(١) عرب، عاصم بن طاهر. اقتصاديات العمل: نظرية عامة. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٩٤م، ص ٧٩.

(٢) الشعبي، صالح محمد. التنمية واقتصاديات القوى العاملة. ط ١، الرياض: مطابع بحر العلوم، ١٩٨٦م، ص ١١٢.



الشكل رقم (١-١). الطلب على العمل

ومما سبق يتضح أن منحنى الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، لذا فإن هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل في الأجلين القصير والطويل، ومن أهم هذه العوامل:

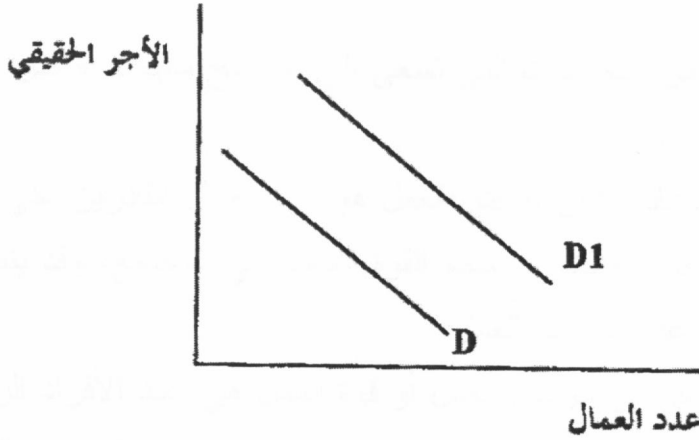
١- إنتاجية العمل، حيث إن العمل يطلب أساساً لما يحققه من إنتاجية، لذلك فإن زيادة إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

٢- يعتبر معدل الأجر الحقيقي من أهم العوامل التي تؤثر على الطلب في سوق العمل، حيث إنه يعبر عن تكلفة استخدام عنصر العمل بالنسبة للمشروع، ويؤثر في جانبين وهما أثر الحجم وأثر الإحلال. ويمكن عرض وتبسيط هذا التأثير من خلال المثالين التاليين:

- عند استخدام أساليب إنتاج حديثة ذات كثافة رأسمالية عالية ويتم إحلالها محل العمالة اليدوية نظراً لارتفاع الأجور، ويسمى هذا بأثر الإحلال.
- بينما أثر الحجم يمكن توضيحه عند زيادة الأجور حيث تزداد تكاليف الإنتاج مما يؤدي لزيادة سعر المنتج، زيادة الأجور قد تؤدي إلى انخفاض الإنتاج مما يؤدي إلى تخفيض مستويات العمالة.

ويمكن توضيح العلاقة بين مستوى العمالة المطلوبة والأجر كما في الشكل رقم

(٢-١).



الشكل رقم (١-٢). الطلب على العمالة في حالة تغير أحد العوامل المفترض ثباتها (الدخل، مستوى الإنتاج).

يلاحظ من الشكل السابق أن ارتفاع مستوى الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة عند أي مستوى من الأجور مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على العمل، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى اليمين من المنحنى D إلى المنحنى D1. مما يعني أن عدد العمال المطلوب استخدامهم قد ارتفع عند كل معدل للأجر الحقيقي بسبب زيادة الطلب على الإنتاج^(١).

فالتحرك على طول المنحنى يمثل التغير في الأجور مع ثبات العوامل الأخرى في الأجل القصير، بينما عند تغير أحد هذه العوامل فإن منحنى الطلب على العمل ينتقل إلى منحنى آخر فينتجه إلى اليمين مع زيادة عدد العمال عند أي مستوى من الأجور في الأجل الطويل.

والملاحظ أن منحنيات الطلب في جميع الأحوال تتحرك من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين. لذلك فإن أي زيادة في معدل الأجر الحقيقي تقلل من الكمية المطلوبة من عنصر العمل وإن اختلف مدى هذا النقص في كل من الأجل الطويل أو القصير^(٢).

(١) عرب، عاصم بن طاهر. اقتصاديات العمل: نظرية عامة. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٩٤م، ص ٧٩.

(٢) الشليل، بنية عبدالعزيز. الاستثمار في رأس المال البشري: دراسة تطبيقية عن العلاقة بين المستوى التعليمي والأجر للموظفات السعوديات بمدينة الرياض. بحث قدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد. كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ١٤٢٠هـ، ص ٨-٩.

٣- عرض العمل:

هناك العديد من التعريفات التي تسعى إلى توضيح مفهوم عرض العمل، ويمكن استعراضها فيما يلي:

- يرى أحد الكتاب^(١) أن عرض العمل هو عدد العمال القادرين على العمل والراغبين فيه خلال فترة معينة أو حجم القوة العاملة في المجتمع، وقد ينصرف عرض العمل إلى عدد ساعات العمل.
- كما يرى آخر أن عرض العمل أو قوة العمل هي عدد الأفراد الراغبين والقادرين على العمل في الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. كما يمكن أن يوصف عرض العمل بهيكل العمالة من حيث التخصص ومستوى التعليم والخبرة والسن ومستوى الأجر وغيرها من العوامل التي تعكس نوعية العمالة ومستوى أدائها. وتنقسم قوة العمل إلى فئتين: الفئة العاملة وفئة البطالة بأنواعها المختلفة^(٢).

ويتأثر عرض العمل بعدد من العوامل من أهمها ما يلي:

- ١- إجمالي حجم السكان: فكلما زاد حجم السكان زادت قوة العمل، أي أن العلاقة طردية بين حجم السكان وقوة العمل.
- ٢- الفئة العمرية للسكان: وذلك لأن جميع الفئات العمرية لا تقدر على العمل بنفس الدرجة، أو تقدر على العمل ولكنها لا ترغب فيه. فالفئات العمرية الأقل من سن الخامسة عشرة تستبعد من قوة العمل، وكذلك الفئات الأكبر من سن الخامسة والستين، أي أن الأطفال دون سن الخامسة عشرة يستبعدون من قوة العمل، وكذلك كبار السن الأكثر من ٦٥ سنة. كما يستبعد الذين هم في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) ولكنهم لا يرغبون فيه.
- ٣- معدل المساهمة في قوة العمل: حيث يتأثر هذا المعدل بمستوى نسبة الإعالة المرتفع في المملكة، حيث بلغ خلال فترة خطة التنمية السابعة نحو (٧٩٪) مقابل (٧٢٪) متوسط نسبة الإعالة في الدول العربية. ويرجع ذلك إلى غلبة الأعمار الفتية (أقل من ١٥ سنة) في المجتمع السعودي حيث يمثلون نحو (٤٠٪) من إجمالي السكان حسب بيانات خطة التنمية الثامنة. كما يؤثر من

(١) الطحاوي، منى. اقتصاديات العمل. جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤م.

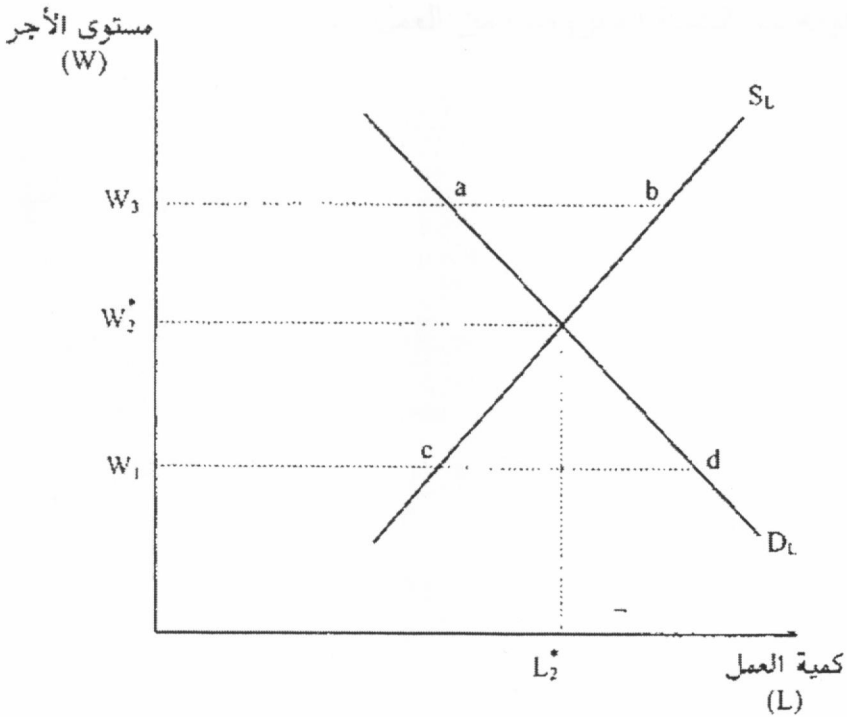
(٢) العبيد، عبدالله بن عبدالله سليمان؛ عطية، عبدالقادر محمد. اقتصاد المملكة العربية السعودية: نظرة تحليلية. الرياض: دار عالم الكتب

جهة أخرى في ضعف مشاركة الإناث في قوة العمل، وبالتالي في النشاط الاقتصادي، متأثرة بالتقاليد الاجتماعية التي تحكم عمل المرأة.

- ٤- مستوى دخل الأسرة: أيضا من العوامل المؤثرة على عرض العمل. بمعنى إذا كان مستوى دخل الأسرة مرتفعا، فقد لا يرغب بعض أفراد الأسرة القادرين على العمل في البحث عن العمل. ولا شك أن ذلك ينطبق على العنصر النسائي من أفراد الأسرة والعكس صحيح في الغالب لدى الأسر ذات الدخول المنخفضة، حيث أن أفرادها القادرين على العمل يكونون أكثر حرصا على العمل ومن بينها العنصر النسائي في مثل هذه الأسر.
- ٥- التعليم والتدريب: باعتبارهما يؤثران على هيكل العمالة من حيث التخصص والنوعية^(١).

٤- التوازن في سوق العمل :

ل للوصول إلى الوضع التوازني في سوق العمل، سواء أكان على مستوى صناعة أو مهنة معينة، أو على المستوى الكلي، نجمع بين منحنى الطلب الكلي للعمل ومنحنى عرض العمل الكلي. كما يتضح ذلك من خلال الشكل رقم (١-٣).



الشكل رقم (١-٣). التوازن في سوق العمل

يوضح الشكل رقم (١-٣) تقاطع منحنى الطلب الكلي للعمل (D_L) مع منحنى العرض الكلي للعمل (S_L) لصناعة معينة، يعني تساوي رغبة المنشآت في طلب كمية العمل L_2^* مع رغبة العاملين في عرض كمية العمل L_2^* عند الأجر W_2^* . وحيث أن عدم وجود قوى تدفع الأجر W_2 للارتفاع أو الانخفاض يعني أن هذا الأجر هو الأجر التوازني، وأن كمية العمل L_2^* هي كمية العمل التوازنية في هذا السوق.

وبافتراض إحداث تغييرات في نقطة التوازن من خلال زيادة الأجور في السوق في فترة معينة يتوصل إلى مستوى الأجر W_3 ، وبالطبع فإن هذا الأجر ليس هو الأجر السائد في السوق، وعند هذا السعر فإن الكمية المعروضة من العمل أكبر من الكمية المطلوبة بمقدار المسافة ab ويؤدي ذلك إلى حدوث قوى تضغط على الأجر مما يؤدي إلى انخفاضه حتى يصل إلى المستوى التوازني W_2^* الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العمل. وكذلك بافتراض أن الأجر في السوق أصبح منخفضاً عن الأجر التوازني عند النقطة W_1 . ويدل ذلك على انخفاض عرض العمالة عن الطلب عليها بمقدار المسافة cd ، مما يؤدي إلى حدوث قوى ضاغطة على الأجر بالارتفاع إلى أن يصل إلى المستوى W_2^* وهو الأجر التوازني السائد في السوق والذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العمل^(١).

(١) عبيد، أحمد بن سليمان. /اقتصاديات العمل. ط١، الرياض، ٢٠٠٣م، ص ١٩٠-١٩١.

المبحث الثالث

البطالة Unemployment

١ - المقدمة: تعريف البطالة:

تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية في آن واحد. فهي تعكس وضعاً سلبياً للاقتصاد ينعكس بدوره على الوضع الاجتماعي للعاطلين عن العمل. ويتفاوت حساب نسب البطالة في المجتمع بتفاوت التعاريف الإجرائية المستخدمة لتصنيف العاطلين عن العمل. وبشكل عام يعرف العاطل عن العمل بأنه الشخص الذي يكون في مرحلة سن العمل وهو قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه ولكنه لا يجده^(١). كما تعرف البطالة بأنها تعطيل لأحد أهم الموارد الاقتصادية، ويترتب عليها مشاكل اجتماعية ونفسية وسياسية^(٢). وهناك العديد من أنواع البطالة التي تتفاوت أشكالها بسبب اختلاف مسبباتها، وبالتالي تتطلب إجراءات مختلفة لمواجهتها، ويمكن للباحث أن يحددها كما يلي.

٢ - أنواع البطالة:

فيما يلي نتناول أهم أنواع البطالة^(٣).

١-٢ البطالة الاحتكاكية Frictional unemployment:

وتنشأ بسبب ترك الأفراد لأعمالهم اختيارياً من أجل البحث عن عمل أفضل. ويختلف معيار العمل الأفضل من فرد إلى آخر. فقد يكون العمل الأفضل هو الأعلى أجراً عند البعض، وعند البعض الآخر هو الذي يوفر وقت راحة أطول، وعند طرف ثالث هو العمل الأكثر جاذبية للفرد نظراً لتمشيته مع ميوله واستعداداته.

ولا شك أن حجم البطالة الاحتكاكية وفترة استمرارها يتوقفان على مدى سرعة حصول العامل على العمل الجديد الذي ينشده. وهذا يتوقف بدوره على درجة توافر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن سوق العمل (العرض والطلب في الأعمال المختلفة - شروط التوظيف ونوعية المهارات المطلوبة في كل منها)، فكلما كانت هذه المعلومات

(١) الكبرة، هيفاء فوزي. المرأة والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٧م، ص ٢٤٢.

(٢) البيلوي، حازم. سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية. أبوظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢م، ص ٢٢ (بتصرف).

(٣) الطحاوي، منى. مرجع سابق، ص ٧٨ وما بعدها.

متوفرة وفي متناول جميع العمال، كلما وفق العامل للعمل الذي يريده أسرع، فتنخفض البطالة الاحتكاكية.

والبطالة لها تكلفتها بالنسبة للعامل بطبيعة الحال، وهذه التكلفة تتمثل في:

(أ) تكلفة البحث عن العمل الأفضل (تكلفة الانتقال من مكان إلى آخر، وتكلفة الاستعلام عن الأعمال المختلفة..).

(ب) الأجر الضائع بسبب ترك العامل لعمله. فالأجر هو مصدر دخله الأساسي، وتضحية العامل بعمله الحالي في سبيل العثور على عمل أفضل معناه حرمان ذلك العامل من الدخل الذي كان يحصل عليه حتى يجد البديل الذي ينشده.

ومع استمرار البطالة الاحتكاكية لفترة أطول تتزايد تكلفتها ويشتد عبئها على العامل. الأمر الذي يجعله أكثر استعدادا لقبول أعمال أقل من العمل الأفضل الذي كان ينشده في البداية.

وإلى جانب تكلفة البطالة الاحتكاكية، هناك عوامل أخرى تؤثر على مدى قدرة العامل على تحمل البقاء في بطالة والتمسك بعمله الأفضل وعدم قبول غيره، وهذه العوامل يمكن إيجازها في الآتي:

(أ) مدخرات العامل: فالعامل يحتاج لمصدر بديل للأجر لينفق منه على إشباع حاجاته طوال فترة البطالة. وكلما توافرت لديه مدخرات أكبر كلما كان أقدر على مواجهة أعباء البطالة لفترة أطول.

(ب) إمكانية الاقتراض: ففي حالة عدم وجود مدخرات سابقة لدى العامل أو عدم كفايتها، لا يكون أمامه سوى الاقتراض، فإذا لم يتيسر له ذلك فلا مفر من قبول أعمال أقل من العمل الذي يطمح إليه.

(ج) طبيعة دالة منفعة العامل: هذه الدالة تعكس منافع الأعمال المختلفة بالنسبة للعامل. فإذا كان الفرق كبيرا بين منفعة العمل الأفضل ومنافع الأعمال الأخرى، وفي هذه الحالة من المتوقع أن يستمر العامل في بطالة لفترة أطول، بعكس الحال إذا كان هذا الفرق بسيطا، حيث يقبل العامل أعمال أخرى غير العمل الأفضل الذي كان يهدف إليه، لأن هذه الأعمال لا تقل كثيرا عن عمله الأمثل. ولذلك لا تستغرق البطالة إلا وقتا وجيزا^(١).

وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في كافة الاقتصاديات أيا كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها.

فهناك دائما بعض العمال ينتقلون بمحض إرادتهم من عمل إلى آخر في أي لحظة زمنية، وهذا يرجع إلى طموح الإنسان ورغبته في تحقيق الأفضل. إلا أن حجم البطالة الاحتكاكية هو الذي يختلف من اقتصاد إلى آخر وفقا لطبيعة أفراده، هل يفضلون المخاطرة بترك أعمالهم في سبيل الالتحاق فيما بعد بأعمال ذات مزايا أكبر أم يؤثرون الاستقرار في العمل وضمان دخل ثابت؟ وأيضا وفقا للتغيرات التي يشهدها الاقتصاد، فكلما كان الاقتصاد أكثر ميلا للتغير والتطور المستمر كلما توافرت فيه إمكانية خلق مجالات جديدة للعمل تتضمن مزايا تشجع الأفراد على ترك أعمالهم والتحول إليها.

والحقيقة إن انتقال العمال بين الأعمال المختلفة له فائدته بالنسبة للاقتصاد، لأن هذا الانتقال بعد أن يتم وبعد حصول العمال على الأعمال التي تناسبهم أو على الأقل القريبة من الأعمال المثلى في نظرهم، سيساعد على رفع مستوى إنتاجية العمال الذين كانوا في بطالة. ولكن هذا لا يعني تشجيع البطالة الاحتكاكية، فهي وإن كانت ظاهرة طبيعية، وأيضا ضرورية لتأمين قدرا من المرونة الاقتصادية، إلا أنها يجب ألا تتجاوز الحد الذي يجعلها تصبح ظاهرة لها خطورتها. فلو اتسع مجال البطالة الاحتكاكية سوف يؤدي إلى اضطراب في الأعمال المختلفة بسبب عدم استقرار العمال فيها وتقلهم المستمر بين هذه الأعمال إلى جانب تزايد الإنتاج المفقود خلال فترة انتقال العمال.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من البطالة يتواجد في المملكة العربية السعودية، وبصفة خاصة في منشآت القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة، وتتواجد بصفة خاصة بين الشباب من خريجي التعليم العام وخريجي الكليات النظرية فيما يخص خريجي التعليم العالي والذين لا تتواءم تخصصاتهم مع متطلبات الوظائف المتوفرة في سوق العمل مما يضطرهم للبحث عن أعمال لا تناسبهم، ومن ثم ينطلقون للبحث عن وظائف ومهن ترضي طموحاتهم.

٢-٢ البطالة الهيكلية Structural Unemployment:

وتتواجد هذه البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد. هذه التغيرات قد تكون على أثر اكتشاف مورد جديد كالبترومل مثلا، ونضوب مورد قديم كالنفط، مما يؤدي إلى

الاستغناء عن عمال المناجم لأن المهارات التي لديهم لا تتلاءم ومتطلبات العمل في مجال الإنتاج البترولي.

وقد يكون التغير الهيكلي بسبب ظهور سلع جديدة في الأسواق تحل محل سلع قائمة وتحقق إشباع أفضل للحاجات، الأمر الذي يشجع الإقبال عليها وزيادة إنتاجها على حساب السلع القديمة. وبطبيعة الحال تحتاج السلع الجديدة لمواصفات معينة من العمالة الإنتاجية. وهذه المواصفات قد لا تتوافر في العمال الذين كانوا يعملون في إنتاج السلع القديمة، ومن ثم يصبح هؤلاء العمال بدون عمل.

كذلك قد يحدث التغير الهيكلي كانعكاس للتطور التقني المضطرد واستحداث أساليب للإنتاج أكثر كفاءة وأكثر استخداما لعنصر رأس المال، مما يؤدي إلى إحلال الآلات والمعدات محل بعض العمال في المشروعات التي تطبق هذه الأساليب. عندئذ يجد البعض نفسه في حالة بطالة مفروضة عليه بسبب عملية الإحلال هذه.

معنى هذا أن البطالة الهيكلية توجد أساسا في البلاد المتقدمة لأنها بطبيعتها تشهد تغيرات مستمرة في هيكلها الاقتصادي. وهذه التغيرات لازمة لضمان تقدم الاقتصاد، إلا أن عبئها يقع على فئة من العمال وهم الذين يتم الاستغناء عنهم بسببها.

أما علاج هذا النوع من البطالة فليس بالأمر الهين، لأنه يتطلب فترة طويلة نسبيا، يلزم خلالها إعداد هؤلاء العمال من خلال التدريب التحويلي أو إمدادهم بالخبرات والمهارات الواجب توافرها لكي يعملوا في المجالات الجديدة التي استحدثتها التغيرات الهيكلية. ولا شك أن هذا يقتضي إنفاقا كبيرا على برامج تدريب العمال وإلى كواثر تدريبية مناسبة، مما يجعل علاج البطالة الهيكلية في الاقتصاديات حديثة النمو أمرا عسيرا، لأنها تفتقر للكفاءات المحلية القادرة على تدريب الأيدي العاملة، مما يضطرها في كثير من الأحوال للاستعانة بالخبرات الأجنبية، مما يؤدي لارتفاع تكلفة التدريب.

من جهة أخرى، فإن محاولة تدريب العمال القدامى على مهارات جديدة كثيرا ما تلقى معارضة من جانب هؤلاء العمال أنفسهم، إذ يصعب عليهم التخلي عن المهارات التي اكتسبوها خلال فترة طويلة والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.

لذا فإنه من الممكن أن تؤدي التغيرات الهيكلية في الاقتصاد إلى تخفيض الطلب الكلي، مما يتسبب في خلق بطالة جديدة نتيجة نقص الطلب، إذ ستضطر المشروعات لتخفيض إنتاجها وبالتالي تقليل حجم العمل الموظف بها، فإذا كان التغير الهيكلي يصحبه

إحلال لرأس المال محل العمل، فإن هذا يعني إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الأرباح على حساب الأجور. ومن المعروف أن الميل الحدي للاستهلاك يكون منخفضاً عند الدخل المرتفعة، ولكن يرتفع هذا الميل عند مستويات الدخل المنخفضة.

لذلك فإن إعادة توزيع الدخل بهذا الشكل سيقترن به انخفاض في مستوى الاستهلاك وبالتالي مستوى الطلب، بسبب تحول القوة الشرائية من فئة ذات ميل مرتفع للاستهلاك وهم العمال إلى فئة ينخفض لديها هذا الميل وهم أصحاب المشروعات^(١).

هذا، وقد يكون هناك بعض الحالات التي قد يصعب التفرقة فيها بشكل قاطع بين البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية. فجزء من الأخيرة قد يدخل ضمن الأولى خاصة عندما تطول فترة الانتقال من عمل إلى آخر بسبب الاختلاف الكبير بين العاملين من حيث نوعية المهارات اللازمة.

كما أن التغيرات الهيكلية قد تؤدي إلى زيادة البطالة الاحتكاكية نظراً لخلق فرص جديدة للعمل قد تتضمن مزايا أكبر تشجع بعض العمال على ترك أعمالهم للانتقال إليها.

٢-٣ البطالة المقنعة:

وهذا النوع من البطالة يشير إلى الأفراد الذي يعملون فعلاً ولكنهم لا يضيفون شيئاً يذكر إلى الإنتاج القومي. فهم في حالة عمالة ظاهرية فقط، بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات، فإذا تم الاستغناء عن هؤلاء العاملين لا يتأثر الإنتاج القومي. وهذا النوع أو الشكل من البطالة يتواجد بوضوح في الاقتصاديات النامية وخاصة التي يغلب فيها النشاط الزراعي. حيث يتكدس فائض الأيدي العاملة التي لا تجد لها مجالات عمل منتجة في مجالات غير منتجة بطبيعتها أو تضطر لممارسة أي عمل حتى لو كان لا يؤدي إلى أي إنتاج.

فالبلاذ النامية تتميز بوجه عام بوفرة كبيرة في العمال بينما فرص العمل المتاحة فيها محدودة بسبب ضيق مجالات الإنتاج عموماً، مما يؤدي إلى فائض من العمال يحاول الحصول على أي دخل مهما كان انخفاضه مما يدفعه للعمل في أي أعمال حتى لو كانت غير منتجة.

Lipsey, R. Structural and Defficient Demand Unemployment Reconsidered. P. 248, in: A.M. Ross. Policy and the Labour (١) Market, 1965.

ويساعد على ذلك انخفاض المستوى التعليمي في البلاد النامية وارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الماهرة، مما يشجع على قبول مزاولة أي عمل. فكأن أسباب البطالة المقنعة تكمن في طبيعة الاقتصاد النامي وخصائص بنيانه. فمن المعروف أن القطاع الصناعي في البلاد النامية ما زال يحتل أهمية صغيرة وقدرته على امتصاص العمل منخفضة، حيث لا يوجد بديل أمام فائض العمل سوى اللجوء إلى القطاع الزراعي أو قطاع الخدمات والتكدس فيهما، والنتيجة وجود أعداد من الأيدي العاملة في أنشطة هذين القطاعين تفوق الاحتياجات الفعلية لتلك الأنشطة.

ولا شك أن البطالة المقنعة تبدد طاقة جزء هام من القوة العاملة، حيث تستنزف هذه الطاقة في أعمال لا تفيد الاقتصاد ولا تحقق أي إنتاج فعلي.

ولعل البطالة المقنعة هي أكثر أشكال البطالة خطورة، لأنه من الصعب حصرها، فالأفراد في ظلها يعملون بالفعل وإن كانوا لا ينتجون شيئاً. وأيضاً لأن الإنتاجية الحدية للعمل في حالة وجودها تكاد تكون صفراً^(١). ولا نقصد هنا العامل الأخير فقط، ولكن كل العمال الذين في بطالة مقنعة، مما يؤثر سلباً على إنتاجية عنصر العمل ككل في الاقتصاد. هذا إلى جانب أن العمال الذين هم في بطالة مقنعة يعيشون عند أدنى مستويات الأجور طالما أنهم مجبرون على مباشرة أي أعمال لمجرد الحصول على أجر يكفي لمواجهة ضروريات الحياة. بعبارة أخرى، فإن البطالة المقنعة تتبع من الاختلال الكبير بين عرض العمل في البلاد النامية والطلب عليه، وبالتالي فإن علاجها يستلزم تصحيح هذا الاختلال من خلال تنمية الاقتصاد وتغيير بنيانه، وهذا ما يكفله التصنيع بشرط تبني النمط الملائم الذي يستطيع توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة.

وتعتبر البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حيث العلاج، فلا سبيل إلى تخفيضها إلا بخلق مجالات جديدة وكثيرة للإنتاج يصحبها فرص إضافية واسعة للعمالة حتى يمكن استيعاب فائض العمل المتراكم في الأعمال غير المنتجة. وهذا يتطلب إحداث تغيير جذري في طبيعة وهيكل الاقتصاد النامي في اتجاه التركيز على القطاع الصناعي، لأن إمكانيات التوسع في القطاع الزراعي مقيدة بمساحة الأرض الزراعية وفرص النمو فيه محدودة لا تكفي لامتصاص العمل الوفير. أما قطاع الصناعة فلا حدود لإمكانيات التوسع فيه.

(١) الطحاوي، منى. مرجع سابق، ص ٨٤-٨٥.

ومما لا شك فيه أن التقدم الصناعي والتقني الذي يمكن أن تتبناه اقتصاديات الدول النامية وما يتبع ذلك من وجود أنشطة ومصانع جديدة وطرق تصنيع حديثة، كل ذلك يمكن أن يساعد على تقليص البطالة المقنعة تدريجياً. لذلك يمكن القول أن مؤشر حجم البطالة المقنعة يمكن استخدامه كمقياس للتعرف على مستوى نمو اقتصاد هذه الدولة.

٢-٤ البطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي:

قد تحدث البطالة بسبب عدم ملاءمة ظروف الطلب في سوق المنتجات، مما يؤثر في إقبال المشروعات على توظيف عنصر العمل. ويعد مستوى الطلب الكلي من العوامل المهمة المحددة لمستوى العمالة، فالمشروعات لن تتوسع في استخدام العمل - مهما انخفض الأجر - إلا إذا كان الطلب على السلع كافياً لامتصاص الإنتاج الجديد المترتب على تشغيل العمل الإضافي.

لذلك فإن الانخفاض في الطلب الكلي يترجم في شكل انخفاض في الطلب على العمل وبالتالي تؤدي إلى البطالة.

وقد يرجع نقص الطلب الكلي لأسباب عديدة منها:

أ) ما هو كامن في الاقتصاد ذاته وفي هذه الحالة يعكس انخفاض الطلب في سوق المنتجات ضعف القوة الشرائية لدى الأفراد بسبب انخفاض دخولهم، وهذا هو الوضع في البلاد حديثة النمو. ومن الطبيعي أن يستمر الطلب الكلي منخفضاً مع استمرار انخفاض الدخل، ولذلك يتواجد هذا النوع من البطالة بشكل واضح في البلاد النامية.

ب) أما في حالة كون انخفاض الطلب لأسباب مؤقتة لا تلبث أن تزول، فقد يكون تصور الطلب الكلي يكون لظروف طارئة تدفع الأفراد لتخفيض طلبهم لفترة معينة، بعدها يعود الطلب للانتعاش من جديد، ويحدث هذا غالباً في الاقتصاديات المتقدمة، ويكون هذا الشكل من البطالة لفترة محدودة ولا يستمر.

وبديهي أن محاربة هذا النوع من البطالة يكون عن طريق تحريك الطلب في سوق المنتجات وتشجيع زيادته، وهناك وسائل كثيرة تستخدم لتحقيق ذلك، منها السياسة الضريبية وذلك بتخفيض معدلات الضرائب المباشرة على الدخل لرفع الدخل الممكن التصرف فيه. وتقليل الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات لخفض أسعارها

في السوق، لكي تزداد قدرة الأفراد على الشراء. كذلك يمكن زيادة الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام لتعويض نقص الإنفاق الخاص. لذا يجب مراعاة الحرص عند تطبيق السياسة المالية حتى لا يترتب عليها آثار تضخمية شديدة. فإذا كان الجهاز الإنتاجي للاقتصاد ليس لديه المرونة الكافية التي تجعله يتجاوب بسرعة مع الزيادة في الطلب المصاحبة لهذه السياسة، فإن أثر هذه الزيادة لن تنصرف إلى الإنتاج والعمالة، ولكن إلى الأسعار، فيؤدي ذلك إلى ارتفاعها.

لذلك فإن نتائج السياسة المالية بشقيها (سياسة الضرائب وسياسة الإنفاق العام) قد لا تكون مأمونة في الاقتصاديات حديثة النمو حيث يكون الجهاز الإنتاجي ضعيف المرونة رغم وجود موارد غير مستغلة.

وهذا يعني أن ما يصلح في البلاد المتقدمة لعلاج قصور الطلب الكلي قد لا يكون ملائماً في البلاد النامية بسبب اختلاف خصائص كل منهما وطبيعة الاقتصاد وهيكله. فإذا كان نقص الطلب في سوق المنتجات يمكن مواجهته في البلاد المتقدمة من خلال انتهاج سياسات تؤثر على الطلب، حيث إن هذه المواجهة لا تكون فعالة في البلاد النامية إلا من خلال استخدام إجراءات وسياسات تؤثر على العرض. لأن المشكلة في البلاد النامية مشكلة عرض أساساً، فنقص الطلب هو نتيجة لانخفاض الدخل، وهذا الأخير هو سبب انخفاض معدلات الإنتاج في الاقتصاد. فإذا أردنا أن ننهض بالطلب في البلاد حديثة النمو فعلينا أن نبدأ بإنعاش الإنتاج واستغلال الموارد المعطلة، وعندئذ سترداد الدخول والطلب.

ويتضح مما سبق أن البطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي يكون علاجها أصعب بكثير في البلاد النامية عنه في البلاد المتقدمة، لأن التأثير على جانب العرض في الأولى ليس سهلاً فهو يحتاج إلى إمكانيات معينة قد لا تتوفر في البلاد النامية، لأنه ليس من السهولة بمكان استخدام الموارد غير المستغلة لزيادة الإنتاج لأن هناك قيود كثيرة تتحكم في ذلك، بعضها يرجع لنقص مستلزمات الإنتاج المحلية والاضطرار إلى استيرادها، وقد تكون هناك مشاكل أيضاً في الاستيراد نتيجة وجود صعوبات في ميزان المدفوعات قد تحول دون توفرها بالقدر الكافي لاستغلال الموارد بكامل طاقتها، والبعض الآخر قد يرجع إلى التعقيدات الإدارية الملازمة لعملية الإنتاج والتي تتسبب في تباطؤ اتخاذ القرارات. والبعض الثالث قد ينتج من افتقاد الارتباط والتنسيق بين سياسات إنتاج القطاعات المختلفة.

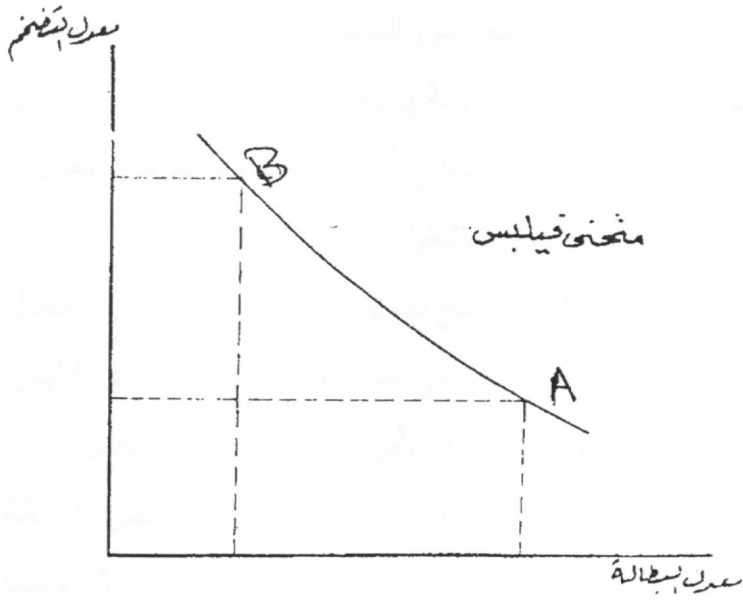
فقد تتوافر إمكانية للتوسع في قطاع معين يعتمد في إنتاجه على مدخلات من قطاع آخر، فإذا لم يحقق هذا الأخير توسعا مماثلا يكفي لتوفير هذه المدخلات بالكميات اللازمة، فإن القطاع الأول لن يستطيع رفع طاقته الإنتاجية. وهذا واضح بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعة، فكثير من السلع الصناعية تعتمد على مواد خام زراعية، فإذا أردنا زيادة إنتاج هذه السلع لابد أن يزداد إنتاج تلك المواد الخام أولا، وإلا أدى عدم كفايتها إلى تخفيض مستوى الإنتاج في القطاع الصناعي عن المستويات الممكنة^(١).

٣- العلاقة بين البطالة والتضخم:

لا شك أن تخفيض معدل البطالة يعتبر هدفا رئيسيا في أي اقتصاد، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى قد لا تقل أهمية عنه وفي مقدمتها استقرار الأسعار.

فالارتفاع بمستوى العمالة قد يصحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية جديدة تدفع بالأسعار إلى أعلى، ومن ثم تصبح الزيادة في معدل التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع لخفض معدل البطالة فيه. كما أن أي محاولة للحد من التضخم تعني تخفيض هوامش الربح في المشروعات، الأمر الذي يؤدي إلى تضيق نطاق نشاطها الإنتاجي وتقليل طلبها على العمل بالتبعية. مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ويعبر (منحنى فيلبس) عن هذه العلاقة. حيث يمثل معدل البطالة على المحور الأفقي ومعدل التضخم على المحور الرأسي، كما هو موضح في الشكل رقم (١-٤).

(١) الطحاوي، منى. مصدر سابق، ص ٨٦-٨٨.



الشكل رقم (١-٤). العلاقة بين معدل البطالة والتضخم

وكل نقطة على المنحنى تظهر معدل التضخم الذي يقترن بمعدل معين للبطالة، ومن اتجاه المنحنى (من أسفل إلى أعلى وإلى اليسار) يتضح أن معدل التضخم يتزايد مع انخفاض معدل البطالة.

فعند النقطة (A) يكون معدل التضخم منخفضاً، ومعدل البطالة مرتفعاً. وعند النقطة (B) يرتفع كثيراً معدل التضخم، بينما معدل البطالة عند أدنى مستوياته. وهذا معناه أن تحقيق مستوى أعلى للعمالة، أي بطالة أقل، يتطلب زيادة الأجور وبالتالي ارتفاع الأسعار بمعدلات أكبر، أي تضخم أكبر.

ويوضح فيلبس أن تلك العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة إنما تنشأ من الارتباط العكسي القائم بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجر، وذلك استناداً إلى أن التضخم يترجم الزيادة في الأجر النقدي طالما أن الأجر يتحول إلى طلب أي قوة شرائية، فكل انخفاض في معدل البطالة يترتب عليه ارتفاع في معدلات الأجور، وكذلك فإن انخفاض حجم البطالة يعني وجود زيادة في الطلب على العمل، وكلما اقتربنا من مستوى التشغيل الكامل، كلما كان الأثر الناتج عن انخفاض البطالة أكبر من معدل زيادة الأجر.

فعند مستويات التشغيل المنخفضة (معدلات البطالة المرتفعة) تكون الزيادة في الأجر المترتبة على زيادة الطلب على العمل صغيرة، لأن هناك فائضاً كبيراً في عرض العمل، لذلك فإن العامل يرضى بأي تحسن في الأجر ولو كان طفيفاً.

ولكن عند المستويات المرتفعة من التشغيل (معدلات البطالة المنخفضة) تكون الزيادة في الطلب على العمل مصحوبة بزيادات كبيرة في الأجور حتى يمكن اجتذاب الفائض القليل غير الموظف. وهذا يعني أن توظيف المزيد من العمل يكون أصعب كلما انتقلنا إلى المستويات الأعلى للتشغيل.

ومن خلال الشرح السابق يتضح تفسير العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة من خلال تصوير هذه العلاقة في شكل منحنى، لذلك يرى فيلبس أن معدل ارتفاع الأسعار أو معدل التضخم هو في حقيقة الأمر دالة متزايدة في معدل زيادة الأجر النقدي، وكلاهما دالة متناقضة في معدل البطالة. وهذا معناه أن تخفيض البطالة لا تقتصر آثاره الإيجابية على توفير فرص العمل لأكثر عدد من الأيدي العاملة، وإنما تمتد لتشمل تحسين مستوى الأجور. وهذا التحسن كهدف تسعى المجتمعات لتحقيقه له تكلفة يجب أن يتكبدها المجتمع وهي زيادة التضخم. وهذا ما يضع قيوداً على إمكانية الإمعان في تخفيض البطالة، فلا شك أن هناك معدلاً معيناً للتضخم لا يمكن قبول أعلى منه. وهذا المعدل يختلف من اقتصاد إلى آخر وفقاً لمدى قدرة كل اقتصاد على تحمل أعباء التضخم^(١).

المبحث الرابع

اقتصاد الأسرة

نلقي فيما يلي الضوء على اقتصاد الأسرة، وذلك من خلال استعراض كل من: الدخل، الاستهلاك، الميزانية، الادخار، والاستثمار ونموذج الإنتاج المنزلي.

١ - الدخل:

يحدد الدخل الخطوط العامة لشكل حياة الفرد والأسرة ومستوى معيشتها. والهدف من تخطيط الأسرة هو تحقيق أقصى ما يمكن من الإشباع لرغبات ومتطلبات الأسرة. وعلى ذلك فإدارة دخل الأسرة مسؤولية أسرية تتوقف عليها سعادة الأسرة وتؤثر تأثيراً مباشراً على أفرادها.

وتقسم منظمة الصحة العالمية (WHO) World Health Organization (١٩٨٣م) الدخل الأسري إلى دخل نقدي وآخر غير نقدي. كما أن الدخل تنقسم إلى:

١-١ الدخل الثابتة:

يدخل ضمن هذه الفئة أصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية. والدخل النقدي لهذه الفئة ثابت بغض النظر عن التغير في مستوى الأسعار.

٢-١ الدخل بطيئة التغير:

كأصحاب الأجور والمرتبات، مثل العمال والموظفين، حيث أن هذه الفئة تحظى بزيادة منتظمة لدخلها النقدي تتمثل في العلاوات.

٣-١ الدخل سريعة التغير:

كرجال الأعمال، ويتمثل دخل هذه الفئة في عنصر الربح وهو الفرق بين الإيرادات والنفقات^(١).

(١) النويصر، أسماء بنت عبدالرحمن. وعي المرأة السعودية في إدارة دخل الأسرة ودورها في تنمية الدخل القومي. دراسة ميدانية في مدينة بريدة، رسالة ماجستير في الاقتصاد المنزلي، ص ٤٩-٥٢.

٢- الاستهلاك:

إن من أهم المشكلات التي تواجه المستهلك هي اختياره للسلع والخدمات التي ينفق عليها بعض أو كل دخله لتحقيق له أقصى إشباع من السلع والخدمات التي لا يمكنه إنتاجها بإغفال القائم على استهلاكها. ويرتبط مقدار ما تنفقه الأسرة على كل بند من بنود الإنفاق بعدة متغيرات كمقدار الدخل الأسري (لما له من أهمية كبيرة في تحديد ما يستهلكه الفرد سواء كان دخلاً ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً)، والمستوى التعليمي، وعدد أفراد الأسرة.

ومن المهم جداً التعرف على النواحي التي تتفق عليها الأسرة دخولها، فهناك نسب تقريبية لبنود الإنفاق المختلفة. إلا أن هذه النسب تختلف من أسرة لأخرى، كما تختلف في المدن عنها في الريف والبدو حسب نمط الاستهلاك، وعدد أفراد الأسرة، ومقدار الدخل وغير ذلك من العوامل التي تؤثر على موارد الأسرة. وإدارة الدخل المالي هو موازنة الدخل مع المنصرف عن طريق الميزانية، وفي بحوث ميزانية الأسرة تصنف مجالات الإنفاق الاستهلاكي في المجالات التالية:

• بنود الإنفاق الرئيسية: وتضم:

- السكن.
- الغذاء.
- الملابس.

• مجالات الإنفاق الفرعية: وتضم:

- العلاج والأدوية.
- التعليم.
- المصروفات الشخصية والاجتماعية.
- المواصلات.
- الإيداع.

٣- الميزانية:

الميزانية المنزلية بوجه عام هي تنظيم الدخل والإيرادات في مواجهة المصروفات. وليس المقصود من تنظيم الدخل التقدير كما يتبادر إلى الأذهان لأول وهلة، بل التوازن

المالي. فالميزانية رسم سياسة لتدبير ما لدينا من المال الذي هو كل ما تمتلكه الأسرة أو تتمتع بحق التصرف فيه. وقد وضعت نسب متعددة للنفقات الشهرية لتكون مرشداً عند تخطيط الميزانية ولكنها ليست بالقاعدة الثابتة، إذ تختلف هذه النسب فيما بينها، فتزداد في ناحية وتقل في أخرى. فمثلاً إذا كان عدد أفراد الأسرة كبيراً فإن نسبة النفقات الشخصية تزداد، وتقل نسبة الإيداع، أو غيرها من رصيد الأبواب الأخرى. كما أن هذه النسب تختلف باختلاف مقدار الدخل، فإذا كان دخل الأسرة محدوداً تصرف أكبر نسبة منه على الغذاء الأساسي لحفظ صحة الأفراد.

وقد ثبت أن الذين يجدون مشقة في معيشتهم نتيجة قلة دخولهم يجدون المشقة نفسها بعد أن يتضاعف الدخل أو يزداد، والسبب يرجع إلى عدم تحديد النفقات تبعاً للدخل، فإدارة الدخل لا تتوقف على مقدار الدخل وإنما على طريقة إنفاقه^(١).

٤ - الادخار:

يعتبر بند الادخار في الميزانية من البنود المهمة، لذا يجب عند وضع قائمة توزيع الدخل على بنود الإنفاق أن يضع الإنسان في اعتباره التغيرات التي تطرأ في مقدار الرواتب الشهرية، أو في الربح والخسارة في الأعمال الحرة، أو تقلبات الاستثمار، أو حدوث بعض الطوارئ، لذلك يجب أن يكون هناك حجم من الادخار لمواجهة الحاجة التي تنشأ في حالات انخفاض الدخل.

مهما اختلف مستوى الدخل وزادت الحاجة للاستهلاك فلا بد من تخصيص جزء من الدخل للادخار وتأمين مستقبل الأسرة ولمواجهة كل الظروف والاحتمالات، ولضمان المحافظة على كيان الأسرة ومستقبلها ومساعدة الأولاد، في مطلع حياتهم، وتوفير الاطمئنان النفسي للمدخر، والحد من الإنفاق على الكماليات.

والادخار نوعان، هما:

- **الادخار الاختياري:** ويكون الادخار دون جبر، لأن الفرد يجد فيه مصلحة له.
- **الادخار الجبري:** وهو نتيجة القوى الخارجية. ويؤخذ على شكل ضريبة أو مستقطعات خاصة بمعاشات وتأمين موظفي الدولة^(١).

(١) مزاهرة، أيمن سليمان. اقتصاديات الأسرة (إدارة المنزل). عمان: دار الشرق، ٢٠٠٢م، ص ٦٣-٦٥.

٥- الاستثمار:

يعتبر الاستثمار مؤشرا اقتصاديا مهما، يدخل في تركيبة مكونات الناتج المحلي الإجمالي سواء كان ذلك الاستثمار من النوع الخاص أو العام. وهو عبارة عن توظيف المدخرات المالية بشكل مجد يعود على موظفيه بعائد يحقق الهدف من وراء التوظيف. فالاستثمار له أهداف مالية قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل. وتحدد هذه الأهداف بعوامل عدة بالنسبة للاستثمار الحكومي، وكذلك بالنسبة للاستثمار الخاص. وفي حالة الاستثمار الخاص تتحدد العوامل بحجم رأس المال، والظروف العائلية والبيئية التي تحيط به، وكذلك الإلمام بالتوقعات المستقبلية لمجال الاستثمار المعين.

وفي الوقت الحاضر يوجد العديد من مجالات الاستثمار المتاحة للمرأة السعودية في إطار شريعتنا الإسلامية السمحاء التي تحث الجميع (رجالا ونساء) على العمل والسعي لطلب الرزق الحلال. ومن أهم تلك المجالات على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

• الاستثمار في الأسواق المالية (الأسهم والسندات):

قد يكون معلوما لدى الكثير أن معظم المصارف في بلدنا تخصص فروعاً مستقلة للمعاملات النسائية بحيث لا تواجه المرأة السعودية أية صعوبات في تشغيل أموالها وشراء الأسهم والسندات. وأصبحت الفرصة متاحة لها لتحقيق أرباح من مصادر استثمارية متعددة وتدوير رأس مالها في النشاط الاقتصادي بما يخدم وطنها. ولا تكاد تخلو أية شركة جديدة من وجود مساهمات أساسية في الشركة.

• الاستثمار في مجالات المهن الحرة:

هناك العديد من المهن الحرة التي تحقق عائدا استثماريا كبيرا والمتاحة للمرأة السعودية في إطار شريعتنا السمحاء، وبما يساعدها على استغلال قدراتها ووقتها في مجالات تعود بالنفع الوفير على شخصها وذويها ووطنها في آن واحد مثل:

- مشاغل الخياطة بأنواعها المختلفة وجميع الخدمات النسائية.
- المحلات الصغيرة التي يقتصر التعامل فيها على النساء.
- إنشاء مراكز للتدريب خاصة للنساء في مجالات الحاسب الآلي وتعلم المهن المختلفة.

- إنشاء المدارس الخاصة بالبنات وكذلك المستشفيات والوحدات العلاجية.

(١) بارضوان، عيشة علي أبوبكر أحمد. "دراسة السلوك الاستهلاكي للبنات ودوافع الشراء للمرأة العاملة السعودية بجهة". بحث مقدم لكلية التربية بجهة كمطلب جزئي للحصول على درجة الماجستير بقسم الاقتصاد المنزلي. جدة، ١٩٨٨م.

• المساهمة عن طريق المصارف:

وذلك في تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة للمؤسسات الخاصة السعودية، وفي مجالات ذات مزايا نسبية عالية للمرأة التاجرة وللاقتصاد الوطني على حد سواء، وذلك مثل إقامة المصانع وتطوير قطاع الخدمات كالـتعليم والصحة والسياحة^(١)... إلخ.

٦- نموذج للإنتاج المنزلي:

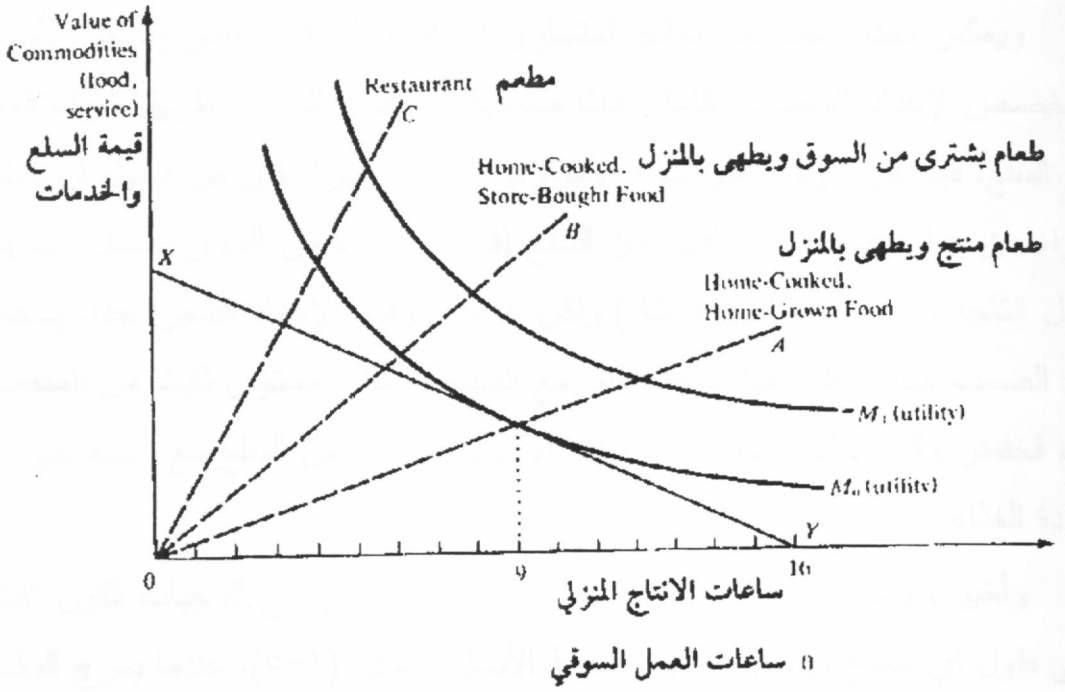
تقرر نماذج الإنتاج المنزلي صراحة بأن المنزل يتم فيه كل من الاستهلاك والإنتاج. لذا، فعلى الأسرة أن تتخذ نوعين من القرارات:

- ماذا تستهلك؟

- كيف تنتج ما تريد استهلاكه؟

لنأخذ القرار الثاني أولاً، فنحلل حالة الأسرة التي لا تتشغل بماهية ما تستهلكه لأنها تستهلك سلعة واحدة (الوجبات الغذائية). هذه الأسرة تستمد المنفعة من كمية ونوعية الغذاء التي تتناوله وكذلك من الجو العام الذي يحيط استهلاك وجباتها الغذائية. إن الوجبات الغذائية التي تولد قدراً متساوياً من المنفعة يمكن إنتاجها بعدة طرق، فبإمكان الأسرة أن تتناول الوجبة في مطعم، وفي هذه الحالة يكون وقت إعداد الوجبة أقل ما يمكن وتكون السلع السوقية المستهلكة (الغذاء والخدمة) أقصى ما يمكن. كذلك فبالإمكان شراء مواد الغذاء من السوق وإعداده في المنزل، أو تكون مواد الغذاء من إنتاج مزرعة الأسرة أو مصنع في المنزل، وتستخدمها في إعداد الوجبات بالمنزل، ومن الواضح أن جزءاً كبيراً من الوقت يخصص للإعداد في هذه الحالة. وبما أن كل من هذه التوليفات من وقت الأسرة والسلع التي يمكن أن تنتج وجبات لها نفس القيمة (تولد قدراً متساوياً من المنفعة) للأسرة، فبإمكاننا أن نرسم منحني يمثل جميع التوليفات من السلع والوقت التي تنتج وجبات لها نفس المستوى من المنفعة، هذا المنحني يسمى منحني المنفعة المتساوية (Utility isoquant). والشكل رقم (١-٥) يعرض اثنين من هذه المنحنيات (M_0) و (M_1) .

(١) جمعية الاقتصاد السعودية. إصدارات علمية رقم (٢). أهمية الادخار ومجالات الاستثمار المتاحة للأسرة. ١٩٩٢م، ص ١٣-١٨.



الشكل رقم (٥-١). منحني المنفعة المتساوية

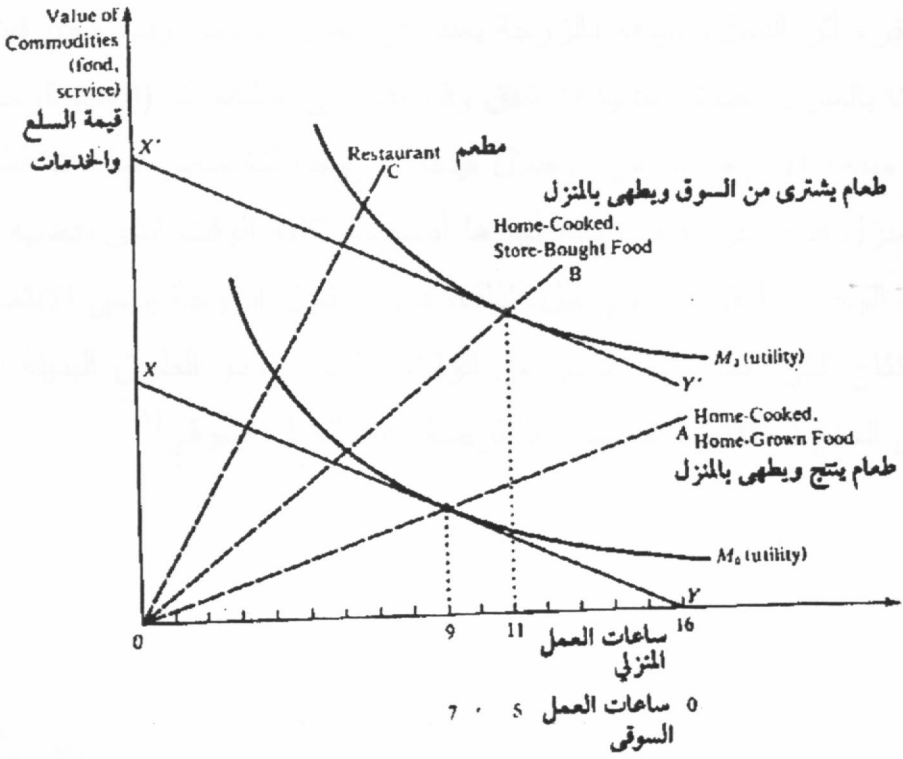
وهناك العديد من الملاحظات حول منحني المنفعة المتساوية في الشكل رقم (٥-١):
 - أولاً: مستوى المنفعة يكون ثابتاً على طول المنحني (M_0)، وكذلك مستوى المنفعة الناتجة عن توليفات الوقت والسلع على طول (M_1) تكون أيضاً ثابتة، لكنها أعلى من مستوى المنفعة التي يمثلها (M_0) لأن الوجبات التي تنتج بهذه التوليفات تشتمل عموماً على كميات أكبر من السلع أو قدراً أكبر من وقت الإعداد أو كلاهما معاً.

- ثانياً: منحنيات المنفعة المتساوية (M_0) و (M_1) لها انحدار سالب وتكون محدبة الشكل إذا نظر إليها من أسفل. والانحدار السالب يعكس فرضاً ضمناً بأن الوقت والسلع بديلان في إنتاج الوجبات. فإذا نقص الوقت المبذول في الإعداد يمكن الاحتفاظ بمستوى ثابت من إنتاج الوجبات بزيادة السلع المشتراة. وعليه، فإذا قررت الأسرة عدم إنتاج غذائها فيمكنها شرائه جاهزاً، أو قررت قضاء وقت أقل في طهي الطعام فيمكنها المحافظة على نفس المستوى من المنفعة من الوجبة باستخدام أفران الموجات الحرارية (الميكروويف) أو بتناول الوجبات في المطاعم.

ويعكس تحذب منحنيات الناتج المتساوي افتراضا بأن كلما نقص وقت الأسرة المخصص لإعداد الوجبات، كلما زادت صعوبة تعويض ذلك عن طريق شراء المزيد من السلع. فإذا كان الوقت الذي تتفقه الأسرة في الإعداد كبيراً، كان من السهل أن تستبدل جزءاً من هذا الوقت بشراء القليل من السلع (فشراء الغذاء من السوق يحل بسهولة محل إنتاجه في مزرعة الأسرة مثلاً) ولكن إذا كان وقت الإعداد قصيراً جداً، يصبح من الصعب جداً خفض هذا الوقت أكثر مع المحافظة على مستوى ثابت من المنفعة. لذا، فخفض وقت الطهي مثلاً، يحتاج لشراء كميات كبيرة من السلع مع زيادة كبيرة في جودة الغذاء.

وأخيراً، نسبة وقت الإعداد إلى كمية السلع اللازمة لإنتاج الوجبات تكون ثابتة على طول أي شعاع (A، B أو C) من نقطة الأصل بالشكل (١-٥). عندما يمزج الوقت والسلع على طول الشعاع (A)، يتم إنتاج وجبات ذات كثافة زمنية تحتاج للوقت بالاعتماد على محاصيل غذائية من إنتاج مزرعة الأسرة. والوجبات المنتجة من توليفات الوقت والسلع على طول الشعاع (B) يتم طهيها بالمنزل باستخدام مواد غذائية من السوق، أما توليفات الوقت والسلع على طول (C) فتمثل الحصول على الوجبات من المطاعم.

يعتمد تعظيم المنفعة من إنتاج الوجبات على معدل الأجر والدخل من المصادر الأخرى وتفضيلات منتج هذه الوجبات. في الشكل رقم (١-٥) (XY) يمثل قيد الميزانية لزوجاً عاملاً تتقاضى أجراً منخفضاً نسبياً، ليس لها مصدراً آخر للدخل، وزوجها عاجز عن العمل. يشير الشكل البياني إلى أن تعظيم المنفعة من إعداد الوجبات يقتضي استخدام الغذاء المنتج بمزرعة الأسرة، لسبب بسيط وهو أن الأجر المنخفض يجعل تكلفة النشاطات ذات الكثافة الوقتية أقل نسبياً. فالوقت الذي استخدم في العمل بالمزرعة، وفي تعبئة وتجميد وتخزين المنتجات لا يكلف كثيراً إذا قسناه بالدخل المضحي به في هذه الحالة. وعليه، ففي المثال السابق، ستقتضي الزوجة (٩) ساعات يومياً بالمنزل، و(٧) ساعات يومياً في العمل مقابل أجر، وستنتج الوجبات على منحنى المنفعة المتساوية (M_0) الذي يمثل أعلى مستوى من المنفعة يمكن تحقيقه في هذه الحالة.



الشكل رقم (٦-١). إنتاج وجبات الغذاء: أثر الدخل.

يوضح الشكل رقم (٦-١) ما سيحدث لو أن قيد الميزانية في الشكل (٥-١) انتقل بسبب زيادة في الدخل من المصادر الأخرى بخلاف العمل. كيف سيتأثر ميل الزوجة على العمل خارج المنزل لو أن الأسرة حصلت على مساعدة مالية من الحكومة بسبب عجز زوجها عن العمل؟ هذه المنحة سوف لا تغير معدل أجر الزوجة، وعليه فإن قيد الميزانية الجديد سيكون له نفس انحدار قيد الميزانية (XY) في الشكل رقم (٥-١). إلا أن القيد الجديد (X'Y) في الشكل رقم (٦-١) يقع أعلى القيد القديم ويعكس أثر صاف للدخل. ولأن الأسرة أصبحت أكثر ثراء من ذي قبل، فسترغب في استهلاك نوعية أفضل من الوجبات الغذائية، إذ يتاح لها قدراً أكبر من النقود لشراء السلع لكنها سوف تقرر أيضاً أن تقضي الزوجة وقتاً أطول في المنزل لإعداد الوجبات (تذكر أن كلا من السلع والوقت تدخل في إنتاج الوجبات). وقد تغير نسبة الوقت إلى السلع، كما هو موضح في الشكل رقم (٦-١) بالتحرك من الشعاع (A) إلى الشعاع (B) وفقاً لشكل منحنى المنفعة المتساوية.

إذا استمر عجز الزوج، وحصلت الزوجة على زيادة في الأجر ماذا سيحدث لعرضها للعمل؟ ببساطة شديدة، سيكون هناك تأثيرات يعمل أحدها في الاتجاه المضاد

لعمل الآخر، أثر الدخل، سيدفع بالزوجة بعيد عن العمل السوقي وفي اتجاه قضاء مزيدا من الوقت بالمنزل، حيث يمكنها أن تتفق وقتا أكثر في النشاطات (إعداد الوجبات) التي تزيد من منفعة الأسرة. أما أثر الإحلال فيدفع بالزوجة لتخصص ساعات أطول للعمل خارج المنزل لقاء أجر، فبعد زيادة أجرها أصبحت تكلفة الوقت الذي تقضيه بالمنزل في إعداد الوجبات أعلى من ذي قبل. لذلك، فسوف تميل الزوجة إلى الابتعاد عن طرق الإنتاج التي تحتاج إلى الكثير من الوقت للإعداد ونحو الطرق البديلة التي تعتمد أكثر على السلع الجاهزة، مما يتيح لها فرصة أكبر للعمل السوقي^(١).

(١) رونالد إينبرج. مرجع سابق، ص ٢٧٤-٢٧٩.

المبحث الرابع

الدراسات السابقة

الفصل الثاني الدراسات السابقة

- أولاً: الدراسات العربية
- ثانياً: الدراسات الأجنبية

المبحث الأول الدراسات العربية

- سيتم في هذا المبحث تناول نحو خمس دراسات عربية، هي:
- دراسة الجوهر وموضوعها (الآثار المترتبة على عمل المرأة الكويتية والتخطيط لمواجهتها).
 - دراسة الصباح بعنوان (المرأة العاملة في الخليج).
 - دراسة دياب ومعوذ بعنوان: (الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من عمل المرأة).
 - دراسة الديوان العام للخدمة المدنية بالمملكة بعنوان: (دراسة عن الوظائف التي توجد حالة ملحة لشغلها والتي يمكن للمرأة المشاركة فيها دون الأضرار بالخلق الإسلامي والعادات العربية).
 - دراسة بهنام عفاض عن: (المرأة ومجالات العمل الأفضل لها).
- ورغم أن بعض من الدراسات، دراسات اجتماعية ولها علاقة بسيطة بموضوع الدراسة، مثل دراسة الجوهر، إلا أن ما توصلت إليه هذه الدراسة فيما يخص دوافع خروج المرأة الكويتية للعمل، مثل رفع مركزها الاجتماعي، وملء الفراغ بما يفيد، والمشاركة في تنمية المجتمع، ورفع المستوى الاقتصادي للأسرة، وجد الباحث أن لها وشائج وصلة بالبحث قيد الدراسة، كما أن المشكلات والآثار المترتبة على عمل المرأة الكويتية والتي خرجت بها دراسة الجوهر لها صلة بالدراسة، وذلك لطبيعة التقارب بين المجتمع السعودي والمجتمع الكويتي. لذلك رأى الباحث أن تكون هذه الدراسة ضمن الدراسات العربية. كما أن دراسة الصباح عن المرأة العاملة في الخليج اهتمت بصفة خاصة بمساهمة المرأة الخليجية في قوة العمل الوطنية والمشكلات التي تعترض طريق هذا التوجه، وكيفية تشجيع المرأة الخليجية، وتعزيز مشاركتها في قوة العمل الوطنية، وتعليمها وتأهيلها للمساهمة بفعالية في الأنشطة الاقتصادية في دول الخليج، وبالتالي المساهمة في اقتصاد الأسرة التي تنتمي إليها. وعليه فقد رأى الباحث أن تكون هذه الدراسة ضمن الدراسات العربية السابقة في مجال مساهمة المرأة في اقتصاديات الأسر في دول الخليج العربية ومن بينها الأسر السعودية، وسنتناول فيما الدراسات العربية.

أولاً: دراسة الجوهر^(١) (٢٠٠٢م):

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ١- التعرف على دوافع خروج المرأة الكويتية للعمل.
 - ٢- تحديد المشكلات والآثار المترتبة على عمل المرأة الكويتية.
 - ٣- التعرف على دور الخدمة الاجتماعية في علاج مشكلات أبناء المرأة العاملة.
 - ٤- التوصل لمجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساهم في التخطيط لعلاج المشكلات والآثار المترتبة على عمل المرأة الكويتية.
- هذا وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- ١- من أهم دوافع خروج المرأة للعمل كانت كما يلي:
 - رفع المستوى الاقتصادي للأسرة.
 - التعليم.
 - المشاركة في خدمة وتنمية المجتمع.
 - رفع مركزها الاجتماعي في المجتمع.
 - ملء وقت الفراغ بما يفيد.
- ٢- المشكلات والآثار المترتبة على عمل المرأة كانت بالترتيب كما يلي:
 - زيادة نفوذ المرأة العاملة في شؤون الأسرة.
 - زيادة اعتماد المرأة العاملة على نفسها من ناحية، وزيادة معارفها وخبراتها من ناحية أخرى.
 - اتساع دائرة العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة، حيث ترتب على خروجها للعمل تكوين علاقات مع صديقات وزميلات جدد.
 - مساهمة الزوج بفعالية في حياة الأسرة، حيث إن خروج المرأة للعمل ومساهمتها في ميزانية الأسرة، بجانب قبول المجتمع واحتياجه لعمل المرأة، كل هذا قد أدى إلى مشاركة الزوج بفعالية في حياة الأسرة من حيث متابعة الأنشطة الأسرية المختلفة، بل والمشاركة الفعلية في القيام ببعض

(١) الجوهر، سعود فارس. الآثار المترتبة على عمل المرأة الكويتية والتخطيط لمواجهةها (دراسة ميدانية). مجلة دراسات الخليج والجزيرة

المسؤوليات داخل الأسرة مثل التدريس للأبناء وبصفة خاصة في المراحل الأولى من التعليم.

- يعد صغر حجم الأسرة من النتائج الهامة المترتبة على خروج المرأة للعمل.
- صعوبة التوفيق بين مطالب العمل من ناحية ومن ثم عدم مقدرة الأسرة على القيام بوظائفها من ناحية أخرى، حيث تعاني المرأة العاملة من عدم القدرة على تنظيم الوقت المتاح لديها، وعدم الاستفادة منه نظراً لكثرة متطلبات الأسرة، وبالتالي عدم مقدرتها على القيام بوظائفها الرئيسية للأسرة بالصورة المطلوبة مثل التنشئة الاجتماعية للأبناء والتطبيع الاجتماعي وغيرها.

ثانياً: دراسة الصباح^(١) (١٩٨٤م):

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ١- دراسة المشكلات الناتجة عن الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية في دول الخليج.
- ٢- مدى مساهمة المرأة في القوى العاملة في دول الخليج.
- ٣- كيفية تشجيع المرأة الخليجية على المشاركة في العمل ومن بينها المرأة السعودية.

توصلت هذه الدراسة إلى التوصيات التالية:

- ١- ضرورة زيادة الاهتمام ببرامج تعليم المرأة وتوعيتها مع ضرورة عدم قصر التعليم على مستوى متوسط بل تشجيع الخليجيات على الحصول على درجات علمية عالية تمكنهن من توسيع دائرة العمل المتاح لهن.
- ٢- ضرورة إتاحة فرصة التدريب ورفع المهارات والكفاءات سواء الإدارية أو الفنية للعاملات الخليجيات.
- ٣- تشجيع النساء للإقبال على العمل والاستمرار فيه.

(١) الصباح، سعاد. المرأة العاملة في الخليج. بحث مقدم الى المؤتمر الاقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية المنعقد في أبو ظبي من ٢٤-٢٧ مارس ١٩٨٤م.

ثالثاً: دراسة دياب ومعوّض^(١) (١٩٨٥م):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عمل المرأة، ذلك أن دور المرأة في المجتمع من الأدوار الرئيسية التي تؤثر على نمو المجتمع وتطوره. فمن خلال عملها داخل البيت وخارجه تسهم في تنمية المجتمع من جميع نواحيه وخاصة الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- الهدف من العمل هو هدف مركب يتضمن بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي الجوانب النفسية والذاتية والاجتماعية والأدبية.
- ٢- ضرورة تهيئة المرأة لأداء رسالتها النبيلة لتكوين أفراد صالحين تؤدي إلى زيادة الثروة الوطنية بالإضافة إلى عدم انخفاض الدخل القومي نتيجة لتنفيذ أي سياسة أو إستراتيجية تتعلق بعمل المرأة ولهذا فإن السياسة المقترحة في هذه الدراسة تقوم على أساس الاستخدام الأمثل للقوى العاملة المتاحة مع محاولة تقليل الفاقد والإهدار في العمالة ووقت العمل.

رابعاً: دراسة الديوان العام للخدمة المدنية:

اهتمت هذه الدراسة بالنظر إلى الحاجة الماسة لشغل بعض الوظائف المكتبية (النسخ، الترجمة، المحاسبة، الحاسب الآلي، وأعمال الملفات) التي لا تلقى إقبالاً من المواطنين السعوديين، مما يضطر الدولة إلى التعاقد عليها. ويمكن التغلب على ذلك بإضافة بدل إضافي للاستفادة من الموظفين القادرين على القيام بهذه الوظائف، وتأهيل المرأة للقيام بالأعمال المكتبية للاستفادة من العنصر النسائي، وذلك بإضافة تخصصات جديدة لبرامج تعليم المرأة، وإنشاء معاهد نسائية للتدريب الإداري كمعهد الإدارة العامة.

وتضيف الدراسة إلى أن المنطق يدعونا للاستفادة من كل مواطن ومواطنة، ذلك نظراً لحاجة المملكة لمساهماتهم في دمج عملية التنمية بكل ما تستطيع للحاق بركب التقدم، وإذا دعت الحاجة بعد ذلك للاستفادة من عناصر أجنبية فلا بأس.

(١) دياب، إسماعيل محمد؛ معوض، صلاح الدين إبراهيم. الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من عمل المرأة. المنصورة: المكتبة العلمية الحديثة، ١٩٨٥م.

هذا بالإضافة إلى أن بعض الأعمال، وهي في العادة أعمال خشنة، ولا يمكن للمرأة القيام بها، فتخصص للرجال وتترك للمرأة الأعمال الأخرى التي تتلاءم مع طبيعتها الأنثوية. وقد تم تطبيق كثير من هذه الاقتراحات في الدوائر الحكومية بالرياض وعلى رأسها ديوان الخدمة المدنية^(١).

خامساً: دراسة بهنام فضيل عفاض (المرأة ومجالات العمل الأفضل لها)^(٢):

اهتم هذا البحث بمجالات العمل الأفضل للمرأة، وأفادت بأن أهم العوامل التي تؤدي إلى النجاح في العمل هو حسن اختيار المهنة التي تلائم الشخصية التي ترغب في العمل والتي يمكن أن تتجح وتبدع فيه، ومن ثم التكيف مع هذه المهنة حتى تكون قادرة على المساهمة، أو ما يعرف بالرضا الوظيفي. وأشارت الباحثة إلى أهمية اختيار العمل للمرأة واختيار المرأة للعمل، وأفاد أن ذلك يتطلب تقدير قيمة قوى الفرد، وتحليل عناصر العمل. وأهم الصفات التي يجب أن يتضمنها هي:

- القابلية.

- التعليم والتدريب.

- الشخصية.

- الرغبات.

- الصحة العامة وفسولوجية المرأة.

وأشارت الباحثة للأخذ بالأمور الخمسة المذكورة أعلاه إذا كان هدفنا هو نجاح المرأة في ميادين العمل التي تستطيعها، ومن ثم تتجح فيها، مع الأخذ في الاعتبار العوامل المجتمعية الأخرى. وقد اقترحت الباحثة ميادين العمل التالية للمرأة العربية، ومنها:

- مجال التعليم: وقد أثبتت المرأة نجاحاً كبيراً في هذا الحقل.

- مجال الخدمات الاجتماعية لطبيعة المرأة الرقيقة.

- ميدان الخدمات العامة، مثل السكرتارية، وأعمال الحسابات، والنسخ.

- الميدان الهندسي، وخاصة مجال الهندسة المعمارية وهندسة التصميم.

(١) المملكة العربية السعودية، الديوان العام للخدمة المدنية، الإدارة العامة للتخطيط والقوى العاملة. دراسة عن الوظائف التي توجد

حالة ملحة لشغلها والتي يمكن للمرأة المشاركة بالعمل فيها دون الإضرار بالخلق الإسلامي والعادات العربية، ١٤٠٠هـ.

(٢) عفاض، بهنام فضيل. المرأة ومجالات العمل الأفضل لها. بغداد: الاتحاد العام لنساء العراق، أمانة الدراسات والبحوث، ١٩٨١م.

- الميدان العسكري، في المجالات المناسبة مثل الخدمات الطبية، التمريض، والدفاع المدني.
- الميدانيين الطبي والتمريض، وهما مجالان واسعان لعمل المرأة العربية.
- الميدان السياسي والخدمة الخارجية.
- الميدان القانوني والتضامني مثل العمل في القضاء والمحاكم.
- الميدان الاقتصادي، لما للمرأة من حسن التدبير.
- الميدان العمالي، في المجالات التي تناسب المرأة مثل صناعة النسيج والسجاد ومصانع الأواني.
- الميدان الزراعي والحيواني، حيث ساهمت المرأة في هذا المجال منذ القدم في مجالات الفلاحة وتربية الحيوان والحصاد وما إلى ذلك.

المبحث الثاني

الدراسات الأجنبية

أولاً: دراسة Francine D. Blau & Ferber, Marriane A. ^(١) (١٩٩٠م):

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ١- تقديم وجهة نظر واسعة عن وضع المرأة الاقتصادي في كل العالم. وتركز هذه الدراسة بشكل دقيق على موقفها مقارنة بالرجل.
- ٢- التعرف على الفروق بين تعداد الذكور والإناث والنسبة التي يحتلها كل جنس في قطاعات العمل ومشاركة كل جنس في القوى العاملة والدخل والتعليم وتوفير الوظائف.

هذا وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- لم تحقق المرأة أي نوع من المساواة الكاملة في أي مكان.
- ٢- استطاعت المرأة في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات الصناعية المتطورة أن تحرز تطوراً (من ناحية إحصائية)، أي من حيث أعداد العاملات مقارنة بالرجال. وذلك يشار إليه إحصائياً بشكل واضح في الدراسات التي تتناول دور المرأة الاقتصادي في هذه المجتمعات المتطورة. الأرقام في هذه المناطق تشير إلى انخفاض في الفروق بين الجنسين في دور كل منهما في المشاركة الاقتصادية والنتائج الاقتصادية لكل منهما.

ثانياً: دراسة Heidi Hartmann ^(٢) (١٩٩٨م):

ترى هذه الدراسة أن أسلوب بيرجمان الذي يستخدم في دراسة تطوير دور المرأة الاقتصادي يتسم بستة أبعاد أساسية وهي:

- ١- ضرورة دراسة القيم المختلفة التي تدفع المرأة للعمل والتعرف عليها بشكل صحيح.

(١) Francine D. Blau & Ferber, Marriane A. Women's Work, Women's Lives: A Comparative Economic Perspective", NBER Working Paper, No. W 3447, 1990.

(٢) Heidi Hartmann. The Economic Emergency of Women: Bergmanns Six Commitments, Feminist Economics, Vol. 4, No. 3, Full 1998.

٢- ضرورة اهتمام الاقتصاد التطبيقي بالتحليل الاقتصادي الذي يدعم دور المرأة في الاقتصاد.

٣- ضرورة وجود منهجية واضحة للاقتصاد العملي الذي يقوم بجمع وتحليل المعلومات عن عمل المرأة وتحليلها تحليلًا اقتصاديًا متكاملًا وموضوعيًا.

٤- ضرورة الاتصال المستمر بين المرأة والمجتمع لتبادل وجهات النظر.

٥- ضرورة الالتزام بنشر الحقائق حتى ولو اختلفت مع العادات الاجتماعية والتعاليم الدينية لدى الغرب.

٦- الالتزام بالتركيز على ضرورة إحداث التغيير، وذلك من أجل تحقيق نتائج إيجابية أفضل، وليس لهدم الأفكار القديمة. ويرى الكاتب أن هذه الأبعاد الستة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمدى رغبة المرأة في دمج قيمها الاجتماعية في دراستها العلمية وتحصيلها العلمي بشكل واضح وصريح (الحداثة).

ثالثًا: دراسة Christian Morrisson and Johannes Jutting^(١) (٢٠٠٤م):

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات أنه حتى إن توفر التعليم الجامعي وفوق الجامعي والرعاية الصحية والقروض الإنمائية وفرص التوظيف للمرأة في الدول النامية، فإنها ليست بالضرورة كافية لزيادة دور المرأة إذا كانت هناك قيود مفروضة على دور المرأة الإنمائي في البلدان الفقيرة. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل التالية هي الأهم في إبراز دور المرأة التنموي ودورها في تطوير اقتصاد البلدان النامية، وبالتالي في اقتصاديات الأسرة، وهذه العوامل هي:

- المؤسسات الاجتماعية
- القوانين الاجتماعية
- العادات والتقاليد
- القيود السلوكية.

حيث تشكل هذه العوامل ركيزة أساسية تسهم في تحديد حرية اختيار المرأة في الأنشطة الاقتصادية. وهذه العوامل ليس لها تأثير مباشر فقط، ولكن لها كذلك دور غير

(١) Christian Morrisson and Johannes Jutting. The Impact of Social Institutions on Economic Role of Women in Developing Countries, OECD Development Center, Working Paper, No. 234, May 2004.

مباشر يتمحور حول تحجيم قدرة المرأة في الحصول على مصادر التعليم والرعاية الصحية. حيث تشير نتائج البحث إلى البناء الاجتماعي الذي يحجم المرأة التي تشكل نصف عدد السكان البالغين والقادرين على العمل مما يؤدي الى تخلف وتدهور النمو والتطوير.

توصي هذه الدراسة بأن يعترف صانعي القرار في البلدان النامية بوجود عدم مساواة بين الجنسين ويجب أن يفكروا في توضيح المؤسسات التي تميز بين الذكور والإناث على أساس فكري من أجل إبراز هذه المشكلة وتطوير دور المرأة وهذا الدور يعتبر أصعب من زيادة عدد الإناث العاملات وكذلك أهم من إعطاء المرأة برامج تنموية صغيرة داخل المجتمع.

رابعاً: خلاصة الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة في الغالب كانت تركز على كيفية تشجيع المرأة على العمل، وكذلك دور التعليم في الارتقاء بمهارات العمل لدى النساء، بالإضافة إلى التعرف على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عمل المرأة، ومنها ما يهتم بدراسة الآثار الناتجة عن عمل المرأة على التنمية واقتصاد الأسرة. ومنها ما يهتم بدراسة الآثار الناتجة عن عمل المرأة على الأسرة والمجتمع والبعض الآخر يركز على التمييز بين الرجال والنساء في العمل، إلا أن الدراسة التي قام بها الباحث تركز على بعدين آخرين وهما: دور عمل المرأة في اقتصاد الأسرة، وقياس الآثار الاقتصادية لعمل المرأة على زيادة مستوى رفاهية الأسرة. فضلاً عن تركيزها على التعرف على مجالات العمل المتاحة أمام المرأة السعودية وكذلك مجالات العمل التي تفضلها المرأة.

الفصل الثالث

عمل المرأة السعودية وأثره على اقتصاد الأسرة

- المبحث الأول: اقتصاديات عمل المرأة
- المبحث الثاني: تعليم المرأة بالمملكة العربية
السعودية
- المبحث الثالث: عمل المرأة وأثره على اقتصاد
الأسرة السعودية
- المبحث الرابع: المرأة في قوة العمل السعودية

المبحث الأول اقتصاديات عمل المرأة

١ - الأساسيات الواجب توافرها بالمرأة العاملة:

ينبغي التعرف على الأساسيات التي يجب أن تتوافر للمرأة العاملة، ومن أهم هذه الأساسيات ما يلي:

- التأكد من توافق المؤهل العلمي الذي تحمله المرأة مع متطلبات شغل الوظيفة، وكذا نوع المعلومات التي ينبغي أن تلم بها سواء أكانت تشريعات أو قوانين أو لوائح أو خلافه. ويجب ملاحظة أنه عند توصيف الوظائف توضح المواقع التي يمكن أن تمر بها شاغلة الوظيفة لمعرفة ما إذا كانت لديها القدرة على مواجهة هذه المواقع من عدمه وذلك طبقاً لنظرية المواقع، بالإضافة إلى نظرية السمات التي يجب توافرها في الشخصية التي تشغل وظيفة معينة^(١). ولا شك أن هذا ينطبق على المرأة وعلى الرجل، وهو مواءمة المؤهلات والخبرات العملية لمتطلبات الوظيفة والأعمال الواجب تنفيذها. ولكنها أكثر تأكيداً في حق المرأة السعودية، حيث إن مساهمتها في قوة العمل الوطنية أقل من مساهمة الرجل.

- التأكد من الحصول على تقارير إنتاج وتقارير كفاءة عن كل موظفة بحيث يمكن الرجوع إليها وتحليلها للتعرف على نقاط الضعف ونقاط القوة. ومن نقاط القوة التي يمكن الاعتماد عليها من خلال تقارير الكفاءة هو التعرف على إمكانيات المرأة العاملة العقلية حتى نستطيع وضعها في المكان المناسب في العمل.

- يجب ملاحظة أنه عند تحليل هذه التقارير يجب معرفة أسباب القصور بعناية ودقة، وما إذا كانت من الموظفة نفسها أو من الظروف المحيطة بها حتى يتيسر تحديد نوع التدريب المطلوب، وهل هو تدريب معين في نقاط معينة من العمل أو المطلوب هو تعديل الظروف المحيطة بهذا العمل قبل البدء في أي تدريب ما، حتى لا يكون مضيعة للوقت والجهد والمال.

(١) سفر، محمود محمد. إنتاجية مجتمع. ط ١، جدة، ١٩٨٤م، ص ٧٠-٧١.

- تهيئة المجال المريح نفسيا ومعنويا للموظفة للتعبير عن نقاط ضعفها بدون حرج حيث إن الفرد هو أصدق معيار لقدراته ومعرفة نقاط ضعفه وإعطائها الفرصة لطلب التدريب المناسب والذي تحتاجه فعلا.

- إقامة دور حضانات راقية تتناسب والمستوى الثقافي والتعليمي الذي تتطلبه الدولة في المرأة العاملة في أي مجال من المجالات. لأن هذه المرأة العاملة على درجة من الوعي ولديها متطلبات وشروط في المكان الذي يمكنها ترك طفلها به وهي مرتاحة النفس هادئة البال ويمكنها بعد ذلك التركيز في عملها مع أدائه أداء صحيحا سليما بعيدا عن الضغوط النفسية^(١).

وهذه الأخيرة مهمة جدا في المجتمع السعودي، وفي تشجيع المرأة السعودية للعمل في المجالات المختلفة التي تناسبها، وبالتالي المساهمة في الاقتصاد الوطني، وفي اقتصاد الأسرة السعودية.

٢- دوافع عمل المرأة:

إن الإسلام والشريعة السمحاء لا يهتمان فقط بالجانب الروحي، وإنما يمتد ليشمل الجانب المادي والعملي أيضا. ويرى الإسلام أن الحياة حق للبشر يجب أن يعيشوها بكل ضرورياتها وحاجياتها، وكذلك الأعمال المتعلقة بأفراحهم، فهي لا تطلب من المسلمين أن يعتزلوا الدنيا أو ينسوا حظهم منها، كما لا تريد منهم أن يجعلوا الدنيا أكبر همهم ومبلغ علمهم، قال تعالى: (ولا تنس نصيبك من الدنيا)، (سورة القصص، الآية ٧٧). فالشريعة الإسلامية بهذا المعنى تعادل بين مادة وروح وأحكامها وسط بين الشرائع (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا)، (سورة البقرة، الآية ١٤٣)^(٢).

وقد صح أن النبي ﷺ كان يعطي المرأة من الغنيمة كما يعطي الرجل. وأن ما يحدث من حيف وظلم للمرأة يمنعها من القيام بدورها في المجتمع ليرجع إلى إساءة فهم التشريع أحيانا، وإساءة تطبيقه أحيانا أخرى. وليس من الإسلام في شيء أن تلقى المرأة حظها في بناء المجتمع الإسلامي على الرجل وحده بحجة أنه أقدر منها، أو أنها

(١) الحداد، يحيى فايز. المرأة والتنمية في الثمانينيات. المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية. الكويت، ١٩٨٢م، ص ٤٤٣.

(٢) الحداد، يحيى. مرجع سابق، ص ٥٠٦.

ذات طابع لا يسمح لها بأن تقوم بهذا الواجب، فالحياة لا تستقيم إلا بتكاتف الجنسين فيما ينهض بالمجتمع الإسلامي، فإن تخاذل أو تقاعس أحدهما انحرفت الحياة عن سبيلها المستقيم واضطربت أمورها وابتعدت عن التطور.

هذا وتكمن أهم الدوافع التي تدفع المرأة إلى العمل بصفة عامة، والمرأة السعودية بصفة خاصة، في العوامل التالية:

- الدافع الاقتصادي والمساهمة في اقتصاد الأسرة.

- الدافع الاجتماعي وتحقيق دورها في المجتمع.

- خدمة المجتمع.

- تنمية المعارف والأفكار.

- أهداف إنسانية.

وهناك دوافع عديدة جانبية تساند السبب الأساسي في خروجها إلى العمل كالدافع الاقتصادي. إلا أن خدمة المجتمع تشكل الهدف الرئيسي من الخروج للعمل^(١).

٣- سلبات خروج المرأة للعمل:

لقد كان لخروج المرأة إلى ميدان العمل آثاراً هامة على بناء أسرتها، مهما حاولت التوفيق بين العمل داخل الأسرة وخارجها، ومنها ما يلي:

- يؤدي عمل المرأة إلى إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة، وما له من تأثير عميق في نفسية الزوج والزوجة، فضلاً عن تأثيرها على الأولاد.

- غالباً ما يرافق عمل المرأة وإعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة صراع في هذه الأدوار، مما ينعكس على الأبناء الذين يتركون نهبا لصراعات لا حد لها.

- خروج المرأة إلى العمل يؤدي إلى زيادة مشاركتها في كثير من القرارات الأسرية.

- تنفق المرأة العاملة أكثر من نصف المرتب على الأسرة من أجل النهوض بمستوى المعيشة للأسرة^(٢).

(١) حلواني، ابتسام. عمل المرأة السعودية ومشكلات على طريق العطاء. رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة كليرمونت بالولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٢م، ص ١١٨.

(٢) عبدالفتاح، كاميليا. سيكولوجية المرأة العاملة. القاهرة: نهضة مصر، ١٩٩٠م، ص ٢٩٠-٢٩١.

راجع: آل نهيان، شمه خالد. المرأة العاملة بدولة الإمارات. ط ٢، ١٩٩٨م، ص ٦٦.

- يرى البعض أن عمل المرأة قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الطلاق والشكوى أمام المحاكم نتيجة للخلافات الزوجية، والتي يمكن النظر إليها على أنها نتيجة للتناقض بين القيم التقليدية التي تضع في يد الرجل النفوذ والسلطة، وبين الواقع الجديد الذي يفتح للمرأة آفاقاً جديدة ومنافذ لإبداء الرأي والمشورة، حيث تميل النساء إلى متابعة الجديد بينما يفضل غالبية الرجال التعلق بالماضي الذي يعزز نفوذه وسلطاته.

- يرى البعض أن عمل المرأة يؤدي إلى ظهور مشكلات انحراف الأحداث وانتشار الجريمة كظاهرة اجتماعية. فخروج الزوجات للعمل، مع ترك الأبناء للخدم والمربيات لرعايتهم يضعف تنشئتهم الاجتماعية، فتضعف القيم والمبادئ الدينية، علاوة على عدم الرقابة الفعالة من الوالدين، مع شعور الأولاد بالفراغ، كل ذلك يبرز مشكلات الأطفال الاجتماعية التي تؤدي إلى انحرافهم^(١).

- ويرى آخرون أن خروج المرأة للعمل يعد وبالا على المرأة وعلى المجتمع وخسارة اقتصادية واجتماعية فادحة^(٢).

ورغم ما تقدم من سلبيات فإن الباحث يرى أنه لا يمكن القول على الإطلاق أن خروج المرأة للعمل مفيداً من جميع الجوانب، فلكل شيء ميزات وعيوبه. فإذا كانت المزايا التي تعود على المرأة من العمل أكثر من العيوب فإن هذا العمل يكون مقبولاً. وكذلك يمكن القول إن إقبال المرأة على العمل يرجع إلى العديد من الأسباب ومنها ما هو متعلق بالمرأة نفسها، مثل مستواها التعليمي والثقافي، وما هو متعلق بالزوج مثل مستوى دخله، ومدى قبوله لفكرة عمل زوجته. ومنها ما هو ضروري للمساهمة في تلبية المطالب المتنوعة للأسرة، أو حتى القيام بإعالة أفراد الأسرة القصر وما إلى ذلك من أسباب منطقية تحتم عمل المرأة ومساهمتها في اقتصاد الأسرة، وبالتالي المساهمة والمشاركة في متطلبات مجتمعتها واقتصادها الوطني.

(١) بشير، رفعت إبراهيم. التغيير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربية. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٢م، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٢) البار، محمد علي. عمل المرأة في الميزان. الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨١م، ص ١٢١.

المبحث الثاني

تعليم المرأة بالملكة العربية السعودية

١ - المفهوم الاقتصادي للتعليم:

يتطلب التطور في الاقتصاد تطوراً في التعليم، إذ إنه السبيل إلى تكوين القدرات والمهارات عند الأفراد، وهذا هو الأساس في التقدم الاقتصادي والاجتماعي على السواء^(١). فالتعليم يلعب دوراً كبيراً في الإنتاج كمّاً وكيفاً، ويزيد من الدخل الفردي، ويرفع من المستوى الاجتماعي للفرد^(٢).

وهكذا يتضح مفهوم التعليم بأنه: عملية استثمار وتوظيف لرأس المال البشري، وأداة فعالة للتغيير الاجتماعي والتقدم الحضاري، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم السياسي. وتتأثر بهذه القوى والعوامل كافة وتؤثر فيها جميعاً^(٣). كما يعرف التعليم بأنه تلك العملية المقصودة والمنظمة التي تستهدف تنمية وتطوير المهارات والملكات والقدرات التي يتمتع بها أفراد المجتمع وتحويلهم إلى أعضاء على مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية للإسهام في الأنشطة المتنوعة لذلك المجتمع^(٤).

أما التدريب فهو أخص من التعليم، وحقل أضيق من حقول العلم، ويتضمن تنمية مهارات خاصة، يحتاج إليها الفرد للقيام بعمل معين أو خاص، أو سلسلة من الأعمال^(٥). ولقد أثبت رجال الاقتصاد أن النتائج الإيجابية في مجالات الإنتاج ترجع إلى عوامل مختلفة، من بينها التعليم وما يترتب عليه من قوى ابتكارية وتنظيمية في المجتمع. كما أثبتت الدراسات أن الاستثمار في مجال التعليم استثماراً اقتصادياً^(٦).

ولا شك أن تعليم المرأة السعودية وتمكينها بالمعارف والخبرات يزيد من قدراتها على العمل ويشجعها على العمل مما يساعد في توظيف الوظائف النسائية في مختلف

(١) أخضر، فائزة محمد حسن. اقتصاديات التعليم للفتاة في المملكة العربية السعودية. الرياض: مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (٨٢)، ص ١٩٣.

(٢) الأخرس، محمد صفوح. المرأة والتحول الاقتصادي والاجتماعي. ط١، دمشق، ١٩٨٧م، ص ٢٣٦.

(٣) حمودة، نبيه محمد. تنمية الموارد البشرية والتربية. القاهرة، ١٩٨١م، ص ٤.

(٤) عبدالباري، إسماعيل حسن. أبعاد التنمية. ط١، مطبعة الكيلاني، ١٩٧٨م، ص ١٢٦.

(٥) ثابت، ناصر. المرأة والتقنية والتغيرات الاجتماعية المرافقة. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣م، ص ٥٤.

(٦) العبد، صلاح. علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي. القاهرة، ١٩٧٢م، ص ١٦٦.

المجالات المتاحة لعمل المرأة من جهة والمساهمة بما تكسبه من أموال نظير عملها في اقتصاديات الأسرة السعودية.

٢- تعليم المرأة في المملكة العربية السعودية:

الحكومة السعودية وعلى رأسها ملك المملكة العربية السعودية، تنظر إلى المرأة نظرة الإسلام لها، فهي تكرمها أيما تكريم، وتريدها أن تكون كما أراد لها الإسلام أن تكون. لذا فهي حريصة على أن تتال المرأة حقوقها في الإسلام كاملة، فلقد منحتها فرصة حق التعليم^(١)، وحق العمل في الوظائف والمهن التي تناسبها، وتقوم بدورها في الكسب الحلال والمساهمة بدورها الاقتصادي والاجتماعي في الأسرة.

(أ) التطور التاريخي لتعليم الفتاة السعودية:

يعتبر تعليم الفتاة في المملكة العربية السعودية تجربة فريدة في تاريخ التعليم، تتميز بين نظم التعليم المعروفة في العالم بظروف نشأتها ومعدل تطورها واكتمالها. حيث بدأ ونما واكتمل في مدة وجيزة رغم الصعوبات التي واجهته في بداية نشأته، مما أدى إلى تأخره بأكثر من ثلاثين عاما عن تعليم البنين المنظم.

لم تكن بداية تعليم الفتاة السعودية بداية سهلة، فقد واجهت مسيرة تعليم البنات عدة صعوبات لم تقتصر على قلة الإمكانيات المادية، وتفاوتت الفرص المتاحة لتعليم الفتاة فقط، بل يتمثل أهمها في اختلاف الرأي حول تعليم الفتاة والتفاوت الكبير في اتجاهات الأفراد حوله.

فقد واجهت تلك الفترة أناس لا يؤمنون بتعليم الفتاة وينكرونه، وقد يرونه مدعاة لسقوط المرأة وفسادها، أو خروجها عن التقاليد. كما كان هناك آخرون اهتموا بتعليم بناتهم في الداخل أو في الخارج، لذلك كانت عملية تكوين الوعي بأهمية تعليم المرأة من أصعب المراحل في قضية تعليم البنات.

ظل تعليم البنات يتأرجح بين مد وجزر حتى وجدت له القوة الدافعة للإسراع به ونشره، والتي تمثلت في السياسة الحكيمة التي اتبعتها الدولة واتخذت فيه أسلوب التدرج حتى يتقبل الأفراد فكرة تعليم البنات.

(١) حماد، سهيلة زين العابدين. مسيرة المرأة السعودية إلى أين؟ مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، ص ٢٣.

استمرت المداولات والمناقشات حول تعليم الفتاة السعودية حتى تكاملت للدولة شروط التوقيت المناسب لاتخاذ خطواتها الكبيرة نحو تعليم المرأة ووضع نظام تعليمي رسمي لها^(١).

ففي عام ١٩٦٠م أنشأت الدولة الرئاسة العامة لمدارس البنات، وكانت هذه المؤسسة تقع تحت إشراف سلطة دينية، لأن المجتمع كان يفضل لمدارس البنات أن تظل تحت الإشراف الديني خوفاً من أن يؤدي الانفتاح الكبير على التعليم الأنثوي إلى مشاكل غير مرغوبة، لذلك فإن جهاز الرئاسة العامة لتعليم البنات يكاد يكون وزارة متكاملة ولكن مستقلة عن وزارة المعارف حتى إلى وقت قريب، ثم تم توحيدها في وزارة واحدة هي وزارة التربية والتعليم.

كانت هناك عدة أهداف رئيسية من إقامة جهاز الرئاسة العامة لمدارس البنات منها:

- ١- إعطاء الفتاة التربية الإسلامية الصحيحة التي تجعل منها فتاة على مستوى المسئولية المناطة بها نحو تربية أولادها ورعاية بيتها وخدمة مجتمعها.
- ٢- تغطية الحاجة إلى النساء اللاتي يمكنهن المحافظة على التوازن بين الأنماط الجديدة في الحياة العصرية والمحافظة على تقاليد وقيم الماضي.
- ٣- إعداد كفاءات محلية على مستوى عال من التعليم والخبرة للخدمة في مجال تعليم المرأة وغيرها من المجالات التي تخدم المرأة السعودية.
- ٤- فتح المجال أمام الفتاة السعودية لخصوص غمار الدراسة الجامعية والعالية^(٢).
- ٥- زيادة مساهمة المرأة السعودية في قوة العمل الوطنية، حيث إن العنصر النسائي يشكل نحو ١٢,٥٪ من قوة العمل السعودية حسب بيانات الإحصاء السكاني للعام (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)

(١) التركستاني، معتبر بنت محمد أمين قاسم. مدى تجاوب برامج التعليم الفني والمهني للبنات في توفير فرص وظيفية جديدة للفتاة السعودية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز. جدة، ١٤١٩هـ، ص ٧٨.

(٢) حلواني، ابتسام عبدالرحمن. مرجع سابق، ص ٤٩.

(ب) مراحل التعليم المختلفة المتاحة للفتاة:

١- دور الحضانة ورياض الأطفال:

تمثل دور الحضانة ورياض الأطفال المرحلة الأولية من مراحل التربية، وتتميز بالرفق في معاملة الطفولة وتوجيهها، وهي تهيئ التنشئة الصالحة المبكرة للطفل لاستقبال أدوار الحياة التالية على أساس سليم.

٢- التعليم العام: والذي يشمل:

١-٢ التعليم الابتدائي:

المرحلة الابتدائية هي القاعدة التي يركز عليها إعداد الناشئين للمراحل التالية من حياتهم، وهي مرحلة عامة تشمل أبناء الأمة جميعاً، وتزودهم بالأساسيات من العقيدة الصحيحة والاتجاهات السليمة والخبرات والمعلومات والمهارات.

وتلتحق الطالبة بالمرحلة الابتدائية بعد إتمام سن السادسة، ولا يشترط دخول رياض الأطفال، ومدة الدراسة بها ست سنوات.

٢-٢ التعليم المتوسط:

المرحلة المتوسطة كما جاء في المادة (٨٢) من سياسة التعليم: مرحلة ثقافية عامة، غايتها تربية الناشئة تربية إسلامية شاملة لعقيدها وعقلها وجسمها وخلقها، ويراعى فيه نموها وخصائص الطور الذي تمر به. وتشارك هذه المرحلة غيرها في تحقيق الأهداف العامة من التعليم لتهيئة الطالبات للالتحاق بالمرحلة الثانوية.

والمرحلة المتوسطة هي مرحلة تالية للمرحلة الابتدائية، أي أن الطالبة لا تلتحق بها إلا بعد حصولها على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، وتكون في الغالب قد أنهت السنة الثانية عشر من عمرها، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، تحصل الناجحة في نتيجة آخر صف منها على شهادة الكفاءة المتوسطة والتي تخول لها الدخول إلى المرحلة الثانوية.

٢-٣ المرحلة الثانوية:

وهي المرحلة التي تلي المرحلة المتوسطة وتعتبر مرحلة إعداد للتعليم العالي الجامعي، وفيها يتم الارتقاء بالتربية العامة للطالبات عقلياً وخلقياً ودينياً واجتماعياً بالإضافة إلى

تزويدهن بما يحتجن إليه من العلوم والآداب والمهارات العلمية بما يمكنهن من مواصلة الدراسة في مرحلة التعليم العالي.

ومدة الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات دراسية، تبدأ بالصف الأول الثانوي ومدته عام تتلقى فيه الطالبات مواد علمية وأدبية مختلفة تساعد على تلمس قدراتها الذاتية بحيث تتمكن في العام الذي يليه من الاختيار بين الدراسات الأدبية أو الدراسات العلمية لمدة عامين آخرين، بعدهما شهادة الثانوية العامة علمي أو أدبي بحسب تخصصها للسنتين الأخيرتين من المرحلة الثانوية والذي على أساسه، بالإضافة إلى النسبة المئوية لمجموع درجاتها، يتحدد التحاقها بالتخصص في مرحلة التعليم الجامعي.

٢-٤ التعليم الجامعي:

يعني التعليم العالي تلك المرحلة التي تلتحق بها الفتاة بعد انتهاء المرحلة الثانوية وحصولها على شهادتها بقسميها العلمي أو الأدبي والذي يحدد- بالإضافة إلى النسبة المئوية لمجموع الدرجات العامة- أحقية الطالبة في الالتحاق بإحدى الكليات أو التخصصات التي تطرحها كليات البنات التابعة لوزارة التربية والتعليم والبالغة نحو ١٠٤ كلية جامعية للبنات، أو الأقسام الجامعية الخاصة بالنساء والتابعة لإحدى الجامعات المنتشرة في المملكة والتي تشرف عليها وزارة التعليم العالي.

وتحصل الفتاة بعد تخرجها على درجة البكالوريوس سواء في التخصصات الأدبية أو التربوية أو التجارية أو العلمية مما يؤهلها لدخول سوق العمل بأحد المجالات المفتوحة للمرأة كالتدريس أو الإدارة أو الطب أو التمريض^(١). ولا شك أن للمرأة السعودية دور فاعل في العمل في مجالات التعليم العام والعالي، وأن مجال التعليم هو أكثر المجالات التي تعمل فيها المرأة السعودية في الوقت الحاضر.

(ج) الخريجات من مراحل التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل:

يشكل التعليم الثانوي بدايات التوجهات التخصصية، حيث تتوزع الطالبات على عدد من المسارات التي تحدد التوجهات اللاحقة في التعليم العالي، حيث إن الالتحاق بالفرع الأدبي لن يمكن الطالبات من التقدم إلى الكليات العلمية والتطبيقية، وفعليا لن

(١) البكر، فوزية البكر. المرأة السعودية والتعليم. دراسة تاريخية تحليلية لتعلم المرأة في المملكة العربية السعودية، ط٢، الرياض، ١٤١٧هـ.

يكون أمامهن سوى التقدم للقبول في الكليات الإنسانية والتربوية والتي يبدو أن سوق العمل قد تشبع تقريبا من خريجها^(١).

فالتعليم الثانوي سار في الاتجاه الكمي دون أن يوجه لاحتياجات سوق العمل، بمعنى لم تقم دراسات أو عمليات مسح لأنواع الأعمال التي قد تحتاج إليها بلادنا الحبيبة لعمل المرأة ومساهمتها في برامج التنمية، هل هو العمل الاقتصادي أم العمل الاجتماعي أم الخدمي أم هي جميعا؟ وإذا كان العمل اقتصاديا فأى اقتصاد يتبع؟ هل هو الاقتصاد الصناعي أم الزراعي مثلا؟ وأي أنواع الصناعات والأعمال الاجتماعية تناسب الفتاة؟ وما هي متطلبات المؤسسات الاجتماعية من الموظفين سواء على المستوى المتوسط أو العالي؟ وما هي الخدمات التي يريدها المجتمع والعمل الذي تفضله خريجة المرحلة الثانوية ويتناسب مع قدراتها وطبيعتها ويتناسب مع تعاليم دينها وعادات وتقاليدها مجتمعا؟ وكم عدد الساعات المطلوبة للإعداد والتأهيل؟ وهل هذا الإعداد والتأهيل لمرة واحدة أم لعدة مرات؟ وهل هو تأهيل مستمر أم تأهيل لفترات محدودة؟ الأمر الذي ترتب على عدم ارتباط التعليم بمتطلبات سوق العمل مما أدى إلى وجود فائض في بعض التخصصات العلمية والكتابية وعجز في تخصصات أخرى كالفنية والعلمية، وقد أدى عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العام والعالي مع متطلبات سوق العمل إلى ما يسمى البطالة الهيكلية، مما حدا بالدولة أحيانا إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية والتي تشكل عبئا على موارد البلاد^(٢).

لذا يجب تحفيز الفتيات في المرحلة الثانوية على التوجه نحو الفرع العلمي وتوسيع رقعة الاختيارات التخصصية للمرأة في التعليم العالي لتأهيلها وإعدادها لدور أكثر فاعلية وتنوعا في المجتمع والنشاط الاقتصادي^(٣). وكل ذلك لتساهم المرأة السعودية بدور فاعل في اقتصاد الأسرة وفي الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

(١) خطة التنمية الثامنة، وزارة التخطيط والاقتصاد، ١٤٢٥-١٤٣٠هـ، ص ٣٦٧.

(٢) النعيم، ماضي فهد. كيف نوجه خريجات الثانوية العامة للتخصصات وفقا لاحتياجات سوق العمل؟ ندوة واقع ومستقبل سوق العمل للمرأة السعودية التي نظمتها اللجنة النسائية بجمعية الاقتصاد السعودية، ١٩٩٧م.

(٣) خطة التنمية الثامنة. مرجع سابق، ص ٣٦٩.

المبحث الثالث

عمل المرأة وأثره على اقتصاد الأسرة السعودية

١- عمل المرأة السعودية ورعاية الأسرة:

لقد كان للعمل دور هام في حياة المرأة، إلا أن أهميته لم تتفوق على أهمية دور الأسرة في حياتها، فلقد أكدت معظم الدراسات أن البيت والزوج والأطفال يشكلون الأمر الأكثر أهمية في حياتهن لأنهم مسئولية المرأة الأولى وفقاً للدين والعرف والعادات، فإذا ما نجحت المرأة في هذا الدور فإنها تقدم للمجتمع أفضل خدماتها وأجلها.

غير أنه من ناحية أخرى، فإن المجتمع السعودي مجتمع نام يعتمد في بناء نفسه على موارده المالية والبشرية، في الوقت الحاضر على الأقل، لذا فإن مساهمة المرأة في حدود مبادئ الإسلام مع عدم الإخلال بمسئولياتها الأولى تجاه أسرتها مساهمة مطلوبة ومهمة حيث إن تنمية المجتمع وتطوره مهمان جداً، على ألا يتم ذلك التطور وتلك التنمية على حساب الدين أو الأسرة. إن التطوير في حياتنا العامة أصبح أمراً لا مفر منه ولكن الذي يجب أن نحاذره كل الحذر أن يكون هذا التطوير على صورة تتعارض مع الأسس الدينية والتاريخية والأخلاقية والعادات الكريمة التي عاش عليها هذا البلد منذ فجر تاريخه حتى الآن، ولا سيما في جانب الأمهات اللاتي هن عماد الأسرة والبوقة التي تصهرها^(١).

إن العمل بالنسبة للمرأة قد يكون بدافع الارتقاء بالمستوى العام للأسرة من حيث توفير فرص التعليم للأبناء أو توفير بعض الكماليات أو الوصول إلى مكانة اجتماعية أعلى، وكذلك توفير أهداف صحية وثقافية وعملية لأفراد الأسرة لا يمكن تحقيقها دون عمل المرأة^(٢).

٢- الآثار الإيجابية لعمل المرأة:

- إن اشتغال المرأة بالأعمال يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة، وذلك لأن اشتراك دخلين في إقامة أسرة أكفل لها من دخل واحد. حيث تساعد من يعولها أبا كان أو أخا أو زوجا، وهذا بدوره يقوي روح التعاون بين أفراد الأسرة، ويوثق عرى المحبة والود، فينعمون بالسعادة جميعاً.

(١) حلواني، ابتسام عبدالرحمن. مرجع سابق، ص ١١٠-١١١.

(٢) الجرداوي، عبدالرؤف عبدالعزيز. مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها. الكويت: منشورات ذات السلاسل،

- إن عمل المرأة قد يكون في بعض الأحيان عصمة لها ولأولادها من الهلاك والضياع، وذلك حينما يتوفى الزوج ويترك لها أطفالا عاجزين عن الكسب ولا شيء لها ولا لهم، وقد تخلّى عنهم القريب والبعيد، فيغدو عمل المرأة والحالة هذه مصدرا لسعادة وكرامة الأسرة ريثما يكبر الأطفال فيقدرون على التكسب لإعالة أنفسهم، وأمهم^(١).

- كما أن اشتغال المرأة قربها من الصورة الخاصة بعمل الزوج مما جعلها تدرك عن قرب لمسؤوليات العمل وتقدر الجهد الذي يبذل في الحصول على الدخل، وذلك يجعلها أكثر واقعية في مطالب الحياة الزوجية دون مغالاة، وهذا ما نشاهده من التعاون المشترك بين الزوجين العاملين منذ فترة الخطوبة والإعداد للحياة الزوجية، وتأثير المنزل بمساهمة الطرفين وتبسط في المظاهر والحرص على الأولويات وفقا للحاجة العملية الأكثر إلحاحا^(٢).

- إن أبناء المرأة العاملة أكثر نضجا واستقلالية واعتمادا على النفس، كما أنهم أكثر تعبيرا عن ذواتهم وأكثر ارتباطا بأبويهم في كثير من الأحوال، وأكثر ترشيدا لنفقاتهم وأكثر وعيا بالحياة من أبناء المرأة غير العاملة. كذلك اتضح أن المرأة العاملة أكثر تفاهما مع زوجها وأكثر حبا له والعلاقات القائمة بينهما علاقات تسودها المحبة والاحترام والتقدير المتبادل^(٣).

- هذا، ولا شك أن عمل المرأة يساعد في تحسين المستوى المعيشي للأسرة، فالدخل المادي الذي توفره لميزانية الأسرة له أثر على مستوى المدرسة التي يتابع فيها أبنائها دراستهم، ونوعية الملابس التي تختارها لهم، وتحدد أحيانا أنواع المأكولات والمشروبات التي ينبغي أن تتوفر في المنزل^(٤).

٣- الآثار السلبية:

- إن المال الذي تكسبه المرأة العاملة ينفق أكثره في أجرة المواصلات، وفي أجرة الخادمة للبيت، والمربية للأطفال، أو دور الحضانة، بالإضافة إلى إنفاقه

(١) الخولي، هند محمود. عمل المرأة. ضوابطه وأحكامه وثمراته. دراسة فقهية مقارنة. رسالة ماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله، دمشق، ص ٣٠٣.

(٢) الجرذوي، مرجع سابق، ص ٢٠١.

(٣) حسون، تماضر. عمل المرأة وأمن الأسرة في الوطن العربي. المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، ١٩٩١م، ص ١٣.

(٤) حسون، تماضر. مرجع سابق، ص ١٦.

في سبيل شراء الأغذية المصنعة والتي لها آثارها الضارة على صحة أطفالها ومن بينهم طفلها الرضيع الذي سوف تتركه معظم ساعات النهار. وفي هذا خسارة اقتصادية فادحة^(١).

- إن المرأة مطبوعة على حب الزينة والحلي، فإذا خرجت من بيتها لتعمل فإنها ستفتق كثيرا من المال الذي تكسبه على ثيابها وزينتها وتصفيف شعرها، خاصة أن دولا كثيرة تشكو من الملايين التي تذهب في تفاهات الزينة، وهي أمور لا ترقى بالمجتمع ولا تتقدم باقتصاده^(٢).

- إن المرتب الذي تحصل عليه المرأة العاملة يكون في أغلب الحالات سببا لزيادة التوتر داخل الأسرة، حيث يسعى الآخرون سواء الزوج أو الأخوة أو الوالدان للاستيلاء على ذلك المرتب، أو جزء منه، لنظرتهم أن لهم حقا فيه، وتحاول المرأة دفع ذلك، فتنشأ العديد من المشكلات الأسرية^(٣).

- إن عمل المرأة يؤدي إلى تفتيت العلاقات الأسرية في كثير من الأحيان، لأن المرأة العاملة لا يمكنها التوفيق بين عملها وحسن تربية أولادها، فهي إما أن تتركهم لامرأة أخرى ترعاهم أو تودعهم إحدى دور الحضانة، وفي كلتا الحالتين لا يجد الطفل الحنان والعطف الذي أودعه الله سبحانه وتعالى في الأم^(٤).

ويرى الباحث أن عمل المرأة يتوقف على ظروف الأسرة الاجتماعية والاقتصادية. وقد أتاح الشرع للمرأة حرية العمل ولكن في ظل ضوابط معينة شرعية واجتماعية. فقد ورد في الذكر الحكيم على لسان ابنتي شعيب عليه السلام وهما توضحان أسباب خروجهما للعمل: (قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير). فقد حددتا سبب خروجهما للسقيا لأن أبوهما شيخ كبير وليس لديه أبناء، مما اضطرهما للخروج إلى العمل. وهكذا نجد أن لعمل المرأة إيجابيات وسلبيات عديدة، إلا أن عمل المرأة ضرورة لا مناص منها في جملة من الحالات، ومن بين أهمها المساعدة في اقتصاد الأسرة ورفاهيتها مع العمل لتقليل السلبيات وتعظيم الإيجابيات.

(١) الخولي، هند محمود. مرجع سابق، ص ٣٠٩.

(٢) الرماني، زيد بن محمد. أفكار اقتصادية حول عمل المرأة. مجلة البنات، العدد ٢٧، ١٤٢١هـ، ص ٤٩.

(٣) الجفري، عصام بن هاشم بن عيدروس. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة (مع دراسة تطبيقية). رسالة ماجستير لنيل

درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي. الرياض، ٢٠٠٠م، ص ٤١٧.

(٤) ثابت، ناصر. مرجع سابق، ص ٨٣.

المبحث الرابع

المرأة في قوة العمل السعودية

١ - مقدمة:

توضح بيانات مصلحه الإحصاءات العامة والمعلومات لعام ١٤٢٨هـ بأن إجمالي قوة العمل الوطنية في المملكة (أي السكان الذين هم في سن العمل والذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والخامسة والستين) تبلغ أعدادهم نحو ١٠,٩٤٣,٥٠٧ نسمة، منهم نحو ٥,٤٧٦,١١٧ من الذكور و ٥,٤٦٧,٣٩٠ من الإناث. ورغم تقارب أعداد الجنسين في سن العمل، إلا إن الذكور الذين هم في قوة العمل الفعلية تبلغ أعدادهم نحو ٣,٣٦٢,٧١٥ نسمة، وأن أعداد الإناث لا تزيد عن ٦٦٧,٢٤٢ نسمة فقط. وهذا يعني أن نحو ما يزيد عن ٢ مليون من الذكور، وما يزيد عن ٤,٨ من الإناث في المملكة خارج قوة العمل الفعلية. وقد يعزى كبر حجم الذين هم خارج قوة العمل الفعلية لأن نحو ٣,١ من الجنسين في سن الدراسة (١٥-٢٤ سنة)، ومنهم نحو ١,٤ مليون من الذكور، ونحو ١,٨ من الإناث. ويوضح الجدول رقم (٣-١) تفاصيل سكان المملكة (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات الجنس والعمر، ويوضح قوة العمل الفعلية والذين خارج قوة العمل الفعلية.

الجدول رقم (١-٣). السكان المسجلون (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر والجنس

الإجمالي			خلج قوة العمل			قوة العمل			فئات العمر
الجملة	إناث	ذكور	الجملة	إناث	ذكور	الجملة	إناث	ذكور	
١,٩٤٥,٢٩٠	٩٨٢,١١٣	٩٦٣,١٧٧	١,٨٩٠,٨٥٩	٩٧٩,١٢٨	٩١١,٧٣١	٥٤,٤٣١	٢,٩٨٥	٥١,٤٤٦	١٩-١٥
١,٧٣٧,٥٢٥	٨٧٨,٦٥٤٣	٨٥٨,٨٧١	١,٢٣٦,٣٩٦	٧٧١,٧٨٣	٤٦٤,٦١٣	٥٠١,١٢٩	١٠٦,٨٧١	٣٩٤,٢٥٨	٢٤-٢٠
١,٥١٦,٣٨٧	٧٦٥,٤٩٦	٧٥٠,٨٩١	٦٧٢,١٢٣	٥٦٨,٢٥٤	١٠٣,٨٦٨	٨٤٤,٢٦٥	١٩٧,٢٤٢	٦٤٧,٠٢٣	٢٩-٢٥
١,٢٨٨,٦٥٦	٦٤٦,٩٢٥	٦٤١,٧٣١	٥٢٢,٦٣٦	٤٩٠,٦٤٩	٣١,٩٨٧	٧٦٦,٠٢٠	١٥٦,٢٧٦	٦٠٩,٧٤٤	٣٤-٣٠
١,٠٦٧,٦١٧	٥٣٢,١٧٤	٥٣٥,٤٤٣	٤٦٦,٩٠٩	٤٣٩,٤٣٦	٢٧,٤٧٣	٦٠٠,٧٠٨	٩٢,٧٣٨	٥٠٧,٩٧٠	٣٩-٣٥
٨٦٩,١٧٨	٤٢٨,٣١١	٤٤٠,٨٦٧	٣٩٤,٥٦٦	٣٧٠,٥٥٣	٢٤,٠١٣	٤٧٤,٦١٢	٥٧,٧٥٨	٤١٦,٨٥٤	٤٤-٤٠
٦٩٠,٨١٣	٣٣٦,٤٢٥	٣٥٤,٣٨٨	٣٥٨,٨٩٣	٣٠٦,٨٣٤	٥٢,٠٥٩	٣٣١,٩٢٠	٢٩,٥٩١	٣٠٢,٣٢٩	٤٩-٤٥
٥٣٠,٤١٧	٢٥٧,٧٨٦	٢٧٢,٦٣١	٣٣١,٨٦٤	٢٤٧,٣٧٣	٨٤,٤٩١	١٩٨,٥٥٣	١٠,٤١٣	١٨٨,١٤٠	٥٤-٥٠
٣٩٤,٧٣٠	١٩٢,٢٨٦	٢٠٢,٤٤٤	٢٧٦,٨٩١	١٨٥,٥٢٣	٩١,٣٦٨	١١٧,٨٣٩	٦,٧٦٣	١١١,٠٧٦	٥٩-٥٥
٢٩٨,٩٨٧	١٤٧,٩١٩	١٥١,٠٦٨	٢٤٢,٨٢٩	١٤٥,٠٥١	٩٧,٧٧٨	٥٦,١٥٨	٢,٨٦٨	٥٣,٢٩٠	٦٤-٦٠
٦٣٠,٩٠٧	٢٩٩,٣٠١	٣٠٤,٦٠٦	٥١٩,٥٨٥	٢٩٥,٥٦٤	٢٢٤,٠٢١	٨٤,٣٢٢	٢,٧٣٧	٨٠,٥٨٥	+٦٥
١٠,٩٤٣,٥٠٧	٥,٤٦٧,٣٩٠	٥,٤٧٦,١١٧	٦,٩١٣,٥٥٠	٤,٨٠٠,١٤٨	٢,١١٣,٤٠٢	٤,٠٢٩,٩٥٧	٦٦٧,٢٤٢	٣,٣٦٣,٧١٥	الجملة

٢- مشاركة المرأة في سوق العمل السعودي:

كانت مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل محدودة إلى حد كبير، من حيث الحجم، وكذلك من تنوع إسهامها القطاعي. وكان دخولها لسوق العمل بطيئاً، حيث لم تتجاوز إسهاماتها في سوق العمل (٥٪) حتى نهاية خطة التنمية الرابعة (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ثم بدأت هذه النسبة في التصاعد حتى بلغت (١٠,٣٪) في عام ١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) وذلك حسب بيانات خطة التنمية الثامنة.

هذا وقد بلغت نسبة الإناث في قوة العمل السعودي خلال خطة التنمية السابعة نحو (١٤٪) وكانت هذه النسبة هي الأدنى بين دول عربية وأجنبية مثل مصر (٣٥,٧٪)، لبنان (٣٠,٣٪)، سوريا (٥٨,٥٪)، تونس (٥٧٪)، المغرب (٤١,٨٪)، تركيا (٥٠,٨٪)، باكستان (٣٦,٧٣٪)، إندونيسيا (٥٦٪)، الدول العربية مجتمعة (٣٣٪)، الدول النامية (٨٧٪)، دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (٤٢,٥٪)، ودول جنوب شرق آسيا (٤٣,٧٪)^(١).

ولمعالجة هذا الوضع هناك توجهات حثيثة لخطة التنمية الثامنة لتوسيع نطاق مشاركة المرأة السعودية في الاقتصاد الوطني وتنويعها لتشمل مع وظائف قطاعي التعليم والصحة ووظائف قطاعات أخرى مثل وظائف قطاع التقنية والمعلومات والاتصالات والوظائف التجارية، ووظائف المصارف. ولابد من العمل لزيادة مشاركة المرأة السعودية في وظائف القطاع الخاص والعام ويساعد في ذلك إنشاء وحدات نسائية في المنشآت المناسبة لعمل المرأة في القطاعين العام والخاص.

بناءً على البيانات التي قدمها وكيل وزارة العمل للتخطيط والتطوير في منتدى واقعية مشاركة المرأة في التنمية، والتي انعقدت في الغرفة التجارية الصناعية بجدة بتاريخ ١٤٢٨/٣/١هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/١٩م، فقد كانت علاقة المرأة السعودية بالعمل قديمة وأصيلة، حيث شاركت الرجل تاريخياً في الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة، والرعي، والصناعات الحرفية، وفي التجارة، حيث كانت منظومة العلاقات الاجتماعية واضحة وتميزت علاقات العمل والإنتاج بالبساطة في ظل توفر الارتباط بين المسؤولية الأسرية والنشاط الاقتصادي للمرأة، بالإضافة إلى متطلبات الحياة الأسرية التي تتطلب تكاتف جميع أفراد الأسرة.

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة.

أما في السنوات الأخيرة ابتداءً من منتصف السبعينيات الميلادية من القرن الماضي، أوجدت التحويلات التنموية السريعة ظروفًا ومعطيات جديدة أثرت على عمل المرأة من حيث الواقع ومن حيث الحاجة. فمن حيث الواقع فقد حدث انحسار وتباطؤ في العمل لعدة أسباب منها التغيير في متطلبات أنماط الحياة والإنتاج والعمل، حيث ظهرت هياكل اقتصادية جديدة تعتمد على أطر مؤسسية جديدة، كما تم تكريس بعض المفاهيم والأعراف والتقاليد فيما يتعلق بعمل المرأة.

أما من حيث الحاجة، فقد ظهرت حاجة ملحة للعمل بسبب مجموعة من المعطيات منها: التوسع في التعليم والتدريب، والزيادة المستمرة في أعداد الخريجات، وارتفاع تكاليف الحياة ومتطلبات المعيشة، والتغير التدريجي في نظرة المجتمع السعودي تجاه عمل المرأة، وتزايد الأعمال التي تتطلب قيام المرأة بها في المجتمع متوافقًا مع الشرع والعرف، وفي المقابل تزايد العمالة الوافدة والحاجة للحد من الاعتماد عليها.

ونتيجة لما سبق، فقد تزايد أعداد الراغبات في العمل من المتخربات في مختلف مراحل التعليم والجهات التدريبية، كما ارتفع معدل البطالة بين السعوديات. ورغم أن المرأة السعودية تمثل نحو ٤٩,٩٪ من سكان المملكة حسب تعداد عام ١٤٢٥هـ، إلا أن مساهمتها في سوق العمل محدودة حسب بيانات بحث القوى العاملة الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في عام ١٤٢٧هـ، وخرج هذا البحث بالمؤشرات التالية في هذا الشأن:

- بلغت قوة العمل النسائية نحو ٦٧٠,٣٨٨ سعودية.
- تشكل قوة العمل النسائية نحو ١٧,٢٪ من قوة العمل السعودية.
- كما تشكل نحو ٨,٤٪ من قوة العمل الكلية (السعودية والوافدة).
- بلغ عدد العاملات السعوديات المشتغلات نحو ٤٩٤,٢٧٨ عاملة ويشكلن نحو ٦,٦٪ من المجموع الكلي للمشتغلين (سعوديين ووافدين)، ونحو ١٤,٤٪ من إجمالي المشتغلين السعوديين (ذكورا وإناثا).
- ارتفع معدل البطالة بين النساء السعوديات من نحو ٢١,٧٪ في عام ١٤٢٣هـ إلى نحو ٢٦,٣٪ في عام ١٤٢٧هـ.
- بلغ عدد السعوديات العاملات في المنشآت التابعة للقطاع الخاص والمسجلة لدى وزارة العمل ٣٢,١٨٥ عاملة في عام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، يشكلن

نحو ٠,٦٪ من إجمالي العاملين والعاملات من سعوديين ووافدين في هذه المنشآت، ويشكلن نحو ٥,٢٪ من إجمالي السعوديين العاملين (ذكورا وإناثا) في هذه المنشآت الخاصة، كما يشكلن نحو ٢٨,٢٪ من إجمالي العاملات (سعوديات وغير سعوديات) في المنشآت الخاصة. وتؤكد هذه الأرقام والنسب ضعف استيعاب العاملات السعوديات في منشآت القطاع الخاص في المملكة، وفي المقابل بلغ عدد العاملات السعوديات في القطاع الحكومي نحو ٢٣١,٠٠٧ عاملة في عام ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤م)، وذلك حسب بيانات وزارة الخدمة المدنية، ويشكلن نحو ٣٠,٣٪ من إجمالي العاملين في القطاعات الحكومية (سعوديين ووافدين، ذكورا وإناثا) ويشكله نحو ٣٣,٣٪ من إجمالي العاملين السعوديين في القطاعات الحكومية (ذكورا وإناثا).

يلاحظ مما سبق ضعف مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل. ومن أهم أسباب هذا الضعف هو: الفرص الوظيفية المحدودة نسبيا والتي تتركز في القطاعات الحكومية دون القطاع الخاص، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية المرتبطة ببيئة العمل المناسبة، واختلاف موقع العمل من مكان الإقامة، وصعوبة التنقل في حالة المرأة العاملة، وضعف المواءمة بين بعض التخصصات وفرصة العمل المتاحة في سوق العمل.

لاشك أن أهم عناصر الثروة الوطنية هي الموارد البشرية، وإذا لم يتم استغلالها على أكمل وجه فإن اكتمال بقية العناصر لا يمكن أن يعوض هذا النقص، إلا أنه إذا كان هنالك نقص في بعض الموارد الأخرى وكانت هنالك موارد بشرية متميزة فإنه يمكن التعويض عن مثل هذا النقص. وفي هذا الشأن فإن تنمية المرأة اقتصاديا يؤدي إلى تنمية المجتمع اقتصاديا، ولا يتم ذلك إلا بتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وتؤدي هذه المشاركة الفاعلة إلى رفع اقتصاد الأسرة من خلال خفض مستوى الفقر في الأسرة ورفع دخلها، كما تؤدي مثل هذه المشاركة إلى التنمية الاقتصادية في المستوى الوطني من خلال تخفيض التحويلات النقدية للعمالة الوافدة وزيادة الإنفاق^(١).

(١) الحميد، عبدالواحد بن خالد، منتدى واقعية المرأة في التنمية الوطنية، الغرفة التجارية الصناعية، جدة، ٢٠٠٧م.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتحليلها

- **المبحث الأول: منهج الدراسة**
- **المبحث الثاني: تحليل النتائج**
- **المبحث الثالث: الدراسة القياسية**

المبحث الأول منهج الدراسة

١ - المقدمة:

من المؤكد، أن أي دراسة من الدراسات العلمية لن تستطيع الوصول إلى هدفها بدقة وموضوعية دون استخدام مجموعة من القواعد العامة التي يسترشد بها للوصول إلى هدفها الصحيح بأسلوب علمي يضمن لها دقة النتائج وسلامتها، حيث يشير مصطلح (منهج) إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة من المشاكل، أو بمعنى آخر يشير إلى أسلوب التفكير المنظم والكيفية التي يصل بها إلى أهدافه^(١). وفي هذا الشأن سوف أحاول انتهاج المنهجية المناسبة للوصول إلى النتائج التي تحقق أهداف الدراسة. هذا، ويعد ابن خلدون أول من طالب بضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة تحليلية كمية تهدف إلى الكشف عن طبيعتها والوصول إلى القوانين التي تحكمها. كما أشار إلى ضرورة الاهتمام بالجوانب الديناميكية للظواهر الاجتماعية إلى جانب العناية بدراسة الجوانب الاستاتيكية^(٢).

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إعداد الدراسة الميدانية، والذي يعبر عن الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية المراد دراستها تعبيراً كمياً وكيفياً، والذي لا يتوقف فقط عند جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقتها المختلفة، كما يقوم بتحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه. لذلك فإن استخدام هذا المنهج سوف يمكن من الوقوف على العوامل التي تؤثر على عمل المرأة ودورها في اقتصاديات الأسرة.

اعتمدت هذه الدراسة في جمع البيانات والمعلومات على نوعين من المصادر هما:

١- المصادر المكتبية الثانوية: وذلك بالرجوع إلى الكتب والبحوث العلمية والدوريات والدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، بالإضافة إلى التقارير والنشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

٢- المصادر الميدانية الأولية: وذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات الميدانية بواسطة استبانة البحث التي تم إعدادها وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة.

(١) الجوهري، عبد الهادي؛ وآخرون. دراسات في علم الاجتماع السياسي. أسبوط: مكتبة الطليعة، ١٩٧٩م، ص ٢٥.

(٢) حسن، عبد الباسط محمد. أصول البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١م، ص ١٣١.

وتم استخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات مثل:

- ١- استخدام الأساليب الإحصائية الأولية التي تفيد في تحليل البيانات (حساب النسب، والمتوسطات، والانحرافات المعيارية).
 - ٢- استخدام أسلوب الارتباط والانحدار لدراسة العلاقات المختلفة بين المتغيرات المؤثرة في مستوى رفاه الأسرة.
 - ٣- استخدام اختبارات الاستقلال.
 - ٤- استخدام تحليل التباين.
- وسوف يتم تحليل واستخراج الارتباطات بين كل المتغيرات.

٢- مجتمع وعينة الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على الموظفين السعوديات العاملات في الوظائف المختلفة. وقد تم سحب عينة عشوائية (متعددة المراحل) مكونة من ٣١٥ موظفة من بعض مدن المنطقة الشرقية. حيث تم اختيار عينة عشوائية طبقية متناسبة من موظفات تلك المنطقة حسب المدن.

٣- أداة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الميدانية، وتتكون من جزأين:

- الجزء الأول: المعلومات الأولية، وتشمل ما يلي: العمر، الحالة الاجتماعية، عدد أبناء الأسرة، عدد الأبناء في المدارس ونوعية مدارس الأبناء، المؤهل التعليمي، الوظيفة، مكان العمل، عدد سنوات الخبرة، الراتب الشهري.
- الجزء الثاني: المعلومات الأساسية، وتشمل: مساهمة المرأة العاملة في مصاريف الأسرة، الدخل الإضافي، المسكن، نوعه ونظامه، وجود سائق لدى الأسرة، السفر للخارج ومدى انتظامه.

٤- صدق وثبات الاستبانة:

يعرف الصدق على أنه (مدى استطاعة أداة الدراسة أو إجراءات القياس، قياس ما هو مطلوب قياسه)^(١). ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض

(١) عطيفه، حمدي. منهجية البحث العلمي وتطبيقاته في الدراسات التربوية والنفسية. القاهرة: دار النشر للجامعات، ١٩٦٦م، ص ٢٦٠.

الذي صممت من أجله، فإنها بذلك تكون صادقة. كما يقصد بالصدق شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها بحيث تكون مفهومه لكل من يستخدمها^(١). ولرفع مستوى صدق أداة جمع بيانات هذه الدراسة فقد اتبع الباحث الخطوات التالية:

١- القيام بمراجعة شاملة لأهم الدراسات والبحوث المتاحة ذات العلاقة، والتي

من خلالها تم التوصل إلى أسئلة المسودة الأولى لاستبانة جمع البيانات.

٢- تم التثبت من المسودة الأولى لأداة جمع البيانات بأن عرضت بصورتها الأولية

على مجموعة من السادة أعضاء هيئة التدريس والمهتمين بالبحث العلمي

والاقتصاد، بغرض الحكم على مدى صدق مضمون العبارات في كل محور

من المحاور، وعما إذا كانت هذه العبارات تعبر عن المحور، وقد تم الأخذ

بملاحظاتهم العامة وتوجيهاتهم في استبعاد بعض العبارات وتعديل بعضها.

كما تم التأكد من ثبات أداة الدراسة، أي إمكانية الحصول على نفس النتائج لو

أعيد استخدام نفس الأداة مرة ثانية^(٢)، وذلك بإجراء البحث على عينة استطلاعية من

مجتمع الدراسة عددها ٣٠ مفردة، كما تم إعادة إجراء البحث على نفس العينة بعد فترة،

وذلك للتأكد من ثبات المقاس. وقد تم احتساب ثبات الأداة باستخدام طريقة الاتساق

الذاتي وهي معادلة كرونباخ حيث بلغ معامل الثبات في هذه الدراسة ٨٢,٤.

كما اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهجية القياسية والتي تعتمد على عدد من

المتغيرات. وفي حالة الدراسة قيد البحث، فإن المتغيرات اشتملت على: امتلاك السكن،

دراسة الأبناء في مدارس خاصة، امتلاك سيارة، وجود خادمة في المنزل أو مربية.

وهذه المتغيرات تعتبر من مؤشرات رفاه الأسرة. وحيث إن امتلاك السكن هو المؤشر

الرئيس فيما يتعلق بمستوى رفاه الأسرة، فقد تم استخدام معادلة لقياس دور عمل المرأة

وأثر ذلك في امتلاك السكن والذي يؤثر إيجاباً في رفاه الأسرة، وسوف تأتي تفاصيل

حول هذا الموضوع في المبحث الثالث من هذا الفصل.

(١) عبيدات، موسى. البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه. عمان: دار أسامة للنشر، ١٤١٦هـ، ص ١٧٩.

(٢) العساف. مرجع سابق. ١٩٨٩م، ص ٤٣٠.

المبحث الثاني

تحليل النتائج

فيما يلي وصف للبيانات المستخدمة في التحليل الإحصائي.

١- وصف البيانات:

تتمثل المرحلة الأولى من التحليل الإحصائي بعملية وصف البيانات ونظراً لتعدد الفئات المكونة لعينة الدراسة فإنه لغرض تحليل بياناتها واختبار فرضياتها سوف نتعرض لما يلي:

- الملامح العامة لعينة الدراسة.
- تحليل البيانات.
- وقد تم إجراء المعالجات الإحصائية التالية:
- التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.
- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- اختبار χ^2 .
- معاملات ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

٢- وصف عينة الدراسة:

فيما يلي وصف شامل لعينة الدراسة:

الجدول رقم (٤-١). توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
٢٠-٢٥ سنة	٣١	٩,٨
٢٦-٣٠	٨٦	٢٧,٣
٣١-٣٥	٨٩	٢٨,٣
٣٦-٤٠	٦٦	٢١,٠
٤١ فما فوق	٤٣	١٣,٦
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-١) أن أكثر من ربع عينة الدراسة ممن تتراوح أعمارهن بين ٣١-٣٥ إذ بلغت تلك النسبة ٢٨,٣٪، ويليهما في الترتيب من أعمارهن بين ٢٦-٣٠ بنسبة ٢٧,٣٪، ويأتي في المرتبة الثالثة من أعمارهن ٣٦-٤٠ سنة بنسبة ٢١٪، ثم اللاتي أعمارهن ٤١ سنة فأكثر بنسبة ١٣,٦٪، ويأتي في المرتبة الأخيرة من تتراوح أعمارهن بين ٢٠-٢٥ سنة بنسبة ٩,٨٪. وقد بلغ المتوسط الحسابي للعمر ٣٣,٥٧ وبانحراف معياري ٢,٥٦ سنة.

وقد يرجع انخفاض نسبة الموظفات في الفئة العمرية مابين ٢٠-٢٥ سنة إلى أن غابية أفراد العينة يحملن شهادة جامعية ٦١٪ (انظر جدول ٤-٦) وحيث أن الحد الأدنى لعمر خريجات الجامعة هو ٢٢ سنة، وقد لا يحصلن على فرصة وظيفية إلا بعد فترة من الزمن، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع المتوسط الحسابي للعمر.

الجدول رقم (٤-٢). توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوجة	٢٦٥	٨٤,١
عازبة	٣٢	١٠,٢
أرملة	٩	٢,٩
مطلقة	٦	١,٨
غير مبين	٣	١,٠
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-٢) أن الغالبية العظمى لعينة الدراسة من المتزوجات، إذ بلغت نسبتهن ٨٤,١٪، ويليهما في الترتيب من لم يسبق لهن الزواج بنسبة ١٠,٢٪. وترجع هذه النسبة العالية للمتزوجات إلى أن معظم أفراد العينة كانت أعمارهن أكثر من ٢٦ سنة، فضلا عن أن الزواج المبكر للفتيات من عادات المجتمع وتقاليده. أما الأراامل والمطلقات قد كانت نسبتهن صغيرة جدا ٢,٩٪ و ١,٨٪ على الترتيب، وذلك لزيادة الرعاية الصحية التي توليها الدولة أهمية في خطتها المختلفة من ناحية، وتمسك المجتمع بالتقاليد الإسلامية والترابط الأسري من ناحية أخرى.

وبإجراء اختبار التجانس χ^2 اتضح وجود اختلاف معنوي، وهذا يعني عدم توزع فئات الحالات الاجتماعية في المجتمع بالتساوي، حيث بلغت قيمة χ^2 ١٣,٧٢ وهي معنوية عند مستوى معنوية ١٪.

الجدول رقم (٤-٣). توزيع عينة الدراسة حسب وجود أبناء من عدمه

وجود أبناء	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٤٤	٧٧,٥
لا	٧١	٢٢,٥
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-٣) أن أكثر من ثلاثة أرباع عينة الدراسة لديهم أبناء وهذا يتوافق مع جدولي الحالة الاجتماعية والعمر. فقد بلغت تلك النسبة ٧٧,٥٪، أما نسبة من ليس لديهم أبناء فقد بلغت ٢٢,٥٪ وهن من الفئة التي لم يسبق لها الزواج أو المتزوجات اللاتي لم ينجبن بعد.

الجدول رقم (٤-٤). توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأبناء

عدد الأبناء	التكرار	النسبة المئوية
١	٤٢	١٧,٢
٢	٤٥	١٨,٤
٣	٤٣	١٧,٦
٤	٤٥	١٨,٤
أكثر من ٤	٦٩	٢٨,٣
المجموع	٢٤٤	١٠٠,٠

إن رعاية الطفل خلال غياب الأم في عملها يمثل المشكلة الأهم التي تواجه المرأة العاملة^(١). لذا تحل بعض العاملات هذه المشكلة بترك أولادهن لدى أهاليهن أو أهالي

(١) حلواني، زينب. المشكلات التي تواجه المرأة العاملة. مجلة الاقتصاد والإدارة. جامعة عين شمس، ١٤٠٨هـ.

أزواجهن خلال ساعات العمل، ثم يقمن بأخذهم عند عودتهن. إلا أن هذا الوضع قد يسبب متاعب كبيرة للوالدين، حيث يضطران إلى الخروج المبكر لإيصال الأطفال أولاً، وتكرار هذه العملية بعد الرجوع من الدوام. وهناك أخريات يتغلبن على المشكلة بترك أطفالهن لدى العاملة المنزلية التي قد تكون غير مؤهلة لهذه المسؤولية، حيث إنها قد تكون متخصصة في أداء الأعمال المنزلية فقط مما يسبب للأُم قلقاً مستمراً طيلة فترة دوامها في العمل.

وقد يكون لذلك الأمر أسباب اقتصادية عديدة منها انخفاض الإنتاجية للمرأة وزيادة النفقات والمصروفات العمومية للجهات التي تعمل بها المرأة نتيجة كثرة استخدام الهاتف للاتمئنان على الأبناء، وكذلك فإن زيادة عدد الأبناء يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق في المأكل والمشرب والملبس وقد يضع الأسرة في ضغوط مالية متتالية وخاصة في موسم الدراسة الأعياد.

يتضح من الجدول رقم (٤-٤) الخاص بالأسر التي لديها أطفال من عينة الدراسة وعددهم (٢٤٤ أسرة) نجد أن أكثر من خمس عينة الدراسة لديهم أكثر من ٤ أبناء وبنسبة ٢٨,٣٪، ويتساوى في النسبة من لديهم طفلين وأربع أطفال بنسبة ١٨,٤٪، ثم يأتي من لديهم ٣ أطفال وبنسبة ١٧,٦٪، ويأتي في ذيل القائمة من لديهم طفل واحد وبنسبة ١٧,٢٪. وهذا يدل على تفضيل المجتمع لعدد الأبناء الأكبر. فقد بلغ متوسط عدد أبناء الأسرة من الشريحة المذكورة ٦,٣ وبانحراف معياري ١,٩.

الجدول رقم (٤-٥). توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأبناء في سن الدراسة

عدد الأبناء في المدارس	التكرار	النسبة المئوية
١	٥٣	٢١,٧
٢	٤١	١٦,٨
٣	٣٦	١٤,٧
٤	٣٧	١٥,٢
٥	٣٠	١٢,٣
لا يوجد	٤٧	١٩,٣
المجموع	٢٤٤	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-٥) أن أقل من الخمس بقليل من عينة الدراسة ليس لديهم أبناء في سن الدراسة، إذ بلغت نسبتهن ١٩,٣٪، بينما يسبقها في الترتيب من لديهم ابن واحد في سن الدراسة ونسبة بلغت ٢١,٧٪، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الأسر التي لديها إثنان ونسبة بلغت ١٦,٨٪، وفي المرتبة الرابعة من الترتيب من لديهم أربع في سن الدراسة بنسبة بلغت ١٥,٢٪، وفي المرتبتين الخامسة والسادسة تأتي من لديهم ثلاثة أطفال وخمسة أطفال ونسب ١٤,٧٪ و ١٢,٣٪ على التوالي. وقد بلغ متوسط عدد الأبناء في المدارس ٤,٦ وبانحراف معياري ١,٢. وارتفاع معدل الأبناء الذين يدرسون في المدارس يؤدي إلى زيادة معدلات الإنفاق على الأسرة، وزيادة متطلبات توفير احتياجات الأبناء من مصروفات دراسية وملابس وخلافه، مما يضع الأسرة تحت ضغوط مالية لتوفير هذه الاحتياجات التي تتزايد مع تقدم الأبناء في المراحل التعليمية المختلفة.

يعتبر التعليم من الأساسيات الضرورية لرفع مستوى المعيشة، وزيادة الوعي والإدراك والنمو العقلي لدى الأفراد، فضلا عن تزويدهم بالمعلومات والخبرات التي تساعد على حسن إدارة حياتهم بصفة عامة، ومنازلهم بصفة خاصة. ويوضح الجدول رقم (٤-٦) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (٤-٦). توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	٨٠	٢٥,٤
جامعي	١٩٣	٦١,٣
فوق جامعي	١٩	٦,٠
غير مبين	٢٣	٧,٣
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-٦) أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة حاصلات على مؤهل جامعي، فقد بلغت نسبتهن ٦١,٣٪، ويليهما في الترتيب الحاصلات على دبلوم بنسبة ٢٥,٤٪، أما الحاصلات على مؤهل فوق الجامعي فقد بلغت نسبتهن ٦٪ فقط، كما

أن ٧,٣٪ من عينة الدراسة لم يبين نوع المؤهل. هذا ويدخل ضمن هذه النسبة (٧,٣٪) أفراد الشريحة اللائي لم يتمكن من تحديد نوع المؤهل العلمي مثل الدبلوم، والذي يمكن أن يكون دبلوماً فوق الثانوية أو دونها، وقد تكون من أجابت على السؤال ما تزال منتسبة في إحدى الجهات التعليمية ولم تمنح درجتها العلمية بعد، كما أن اللائي لم يوضحن إجابة عن المؤهل يشكلن نسبة ليست بالكبيرة (٧,٣٪)، وقد يكون تأثيرها على نتائج البحث بقدر نسبتها.

وبإجراء اختبار التجانس بلغت قيمة χ^2 ٢٣,٧ وهي معنوية عند مستوى معنوية ١٪، أي يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات الدراسية لعينة الدراسة.

الجدول رقم (٤-٧). توزيع عينة الدراسة حسب نوعية الوظيفة

نوعية الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
تعليمية	١٩٥	٦١,٩
طبية	٥١	١٦,٢
إدارية	٥٧	١٨,١
أعمال حرة	٩	٢,٩
مهنية	٣	٠,٩
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-٧) أن حوالي ثلثي عينة الدراسة يشغلن وظائف تعليمية حيث بلغت نسبتهن ٦١,٩٪، ويأتي في المرتبة الثانية من يشغلن وظائف إدارية وبلغت نسبتهن ١٨,١٪، ثم الوظائف الطبية ونسبة ١٦,٢٪، ويأتي في ذيل القائمة من يشغلن وظائف حرة أو مهنية بنسبة ٢,٩٪ و ٠,٩٪ على الترتيب.

وهذا يؤكد على أن أفضل الأعمال التي تفضلها النساء من نوعيات الوظائف المحددة في الجدول رقم (٤-٧) وتتفق مع التقاليد الإسلامية ومع عادات الأسر السعودية هو العمل في مجال الوظائف التعليمية، وذلك لما توفره هذه الوظائف من مستوى دخول مرتفعة، وكذلك توفر للعاملات الذهاب والخروج مع أبنائهن والعودة معهم في الوقت نفسه تقريباً، وبذلك تستطيع المرأة رعاية أبنائها وأسرتها الرعاية الملائمة إلى حد ما.

الجدول رقم (٤-٨). توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل

النسبة المئوية	التكرار	مكان العمل
٤٠,٣	١٢٧	الدمام
٣٣,٣	١٠٥	الأحساء
٠,٦	٢	الجبيل
٤,٨	١٥	الظهران
٨,٦	٢٧	الخبر
٩,٢	٢٩	القطيف
٠,٦	٢	سيهات
٢,٦	٨	أخرى
١٠٠,٠	٣١٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٤-٨). أن أكثر من خمسي عينة الدراسة من الدمام وبنسبة بلغت ٤٠,٣٪، وثالث العينة من الأحساء وبنسبة بلغت ٣٣,٣٪، ثم يأتي في المرتبة الثالثة القطيف وبنسبة ٩,٢٪، ثم الخبر بنسبة ٨,٦٪، ثم الظهران بنسبة ٤,٨٪. ويتساوى كل من الجبيل وسيهات بنسبة ٠,٦٪، وبلغت نسبة المناطق الأخرى ٢,٦٪. هذا وكما تقدم الحديث فإن عينة الدراسة هي عينة عشوائية طبقية متناسبة وليست على أساس الكثافة السكانية للمدن المختارة.

الجدول رقم (٤-٩). توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخدمة
١٥,٩	٥٠	أقل من ٥
٤٠,٦	١٢٨	٥-١٠
١٩,٤	٦١	١١-١٥
١٢,٤	٣٩	١٦-٢٠
١١,٧	٣٧	أكثر من ٢٠
١٠٠,٠	٣١٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٤-٩) أن أكثر من خمسي عينة الدراسة لديهن سنوات خدمة من خمس إلى عشر سنوات، ويليهما في الترتيب حوالي خمس العينة (١٩,٤٪) لديهن خدمة من ١١ - ١٥ سنة. ويأتي في المرتبة الثالثة من مدة خدمتهن أقل من خمس سنوات وبنسبة ١٥,٩٪، ثم يأتي في المرتبة الرابعة من مدة خدمتهن من ١٦ - ٢٠ سنة وبنسبة ١٢,٤٪، ثم من خدمتهن أكثر من ٢٠ سنة بنسبة ١١,٧٪ وتدل على ارتفاع مدة الخدمة لعينة الدراسة، وبالتالي قدرتهن على تخطيط الوقت أو الجهد أو كلاهما. وكذلك يمكن القول أن المرأة العاملة السعودية تسعى للاستقرار الأسري من خلال استمرارها في العمل ما دام هذا العمل لا يتنافى مع القيم والتقاليد الإسلامية ويوفر لها فرص الاستقرار المادي والمعنوي.

الجدول رقم (٤-١٠)

توزيع عينة الدراسة حسب الراتب الشهري

الراتب الشهري	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣٠٠٠ ريال	٣٧	١١,٧
٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ ريال	٥٦	١٧,٨
٥٠٠١ - ٧٠٠٠ ريال	٧١	٢٢,٥
٧٠٠١ - ٩٠٠٠ ريال	٥٢	١٦,٥
أكثر من ٩٠٠٠ ريال	٩٩	٣١,٤
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-١٠) أن حوالي ثلث عينة الدراسة يتقاضين راتب أكثر من ٩٠٠٠ ريال إذ بلغت نسبتهن ٣١,٤٪، ويأتي في المرتبة الثانية من راتبهن من ٥٠٠١ - ٧٠٠٠ ريال وبنسبة بلغت ٢٢,٥٪، ثم في المرتبة الثالثة من راتبهن من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ ريال وبنسبة بلغت ١٧,٨٪، ثم من راتبهن ٧٠٠١ - ٩٠٠٠ ريال بنسبة ١٦,٥٪، ويأتي في المرتبة الأخيرة من راتبهن أقل من ٣٠٠٠ ريال بنسبة ١١,٧٪. وقد بلغ متوسط الدخل الشهري ٦٦٩٨ وبانحراف معياري ٢٣٧,٦.

وحيث إن متوسط الدخل الإجمالي للعينة يبلغ ٦,٦٩٨ ريال، وهو دخل مرتفع نسبياً، ويساعد بدرجة كبيرة في توفير الاستقرار المادي للمرأة ويمكنها من الحصول

على احتياجاتها الشخصية ومساعدة الأبناء والأسرة في توفير احتياجاتهم ومستلزماتهم. وهذا الراتب الشهري المرتفع قد يؤدي إلى زيادة إقبال المرأة السعودية على العمل.

الجدول رقم (٤-١١)
أهداف العمل بالنسبة للمرأة

الهدف	أوافق بشدة		أوافق		لا أدري		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
عائد مادي	٨٥	٢٨	١٨٠	٥٧,١	٧	٢,٢	٢٩	٩,٢	١٤	٤,٤
مركز اجتماعي	٩٣	٢٩,٥	١٦٥	٥٢,٤	١٤	٤,٥	٣٩	١٢,٣	٤	١,٣
رغبة ذاتية	١٣٣	٤٢,٢	١٤٨	٤٧	٢٣	٧,٣	١١	٣,٥	-	-

يتضح من الجدول رقم (٤-١١) أن من أهم أسباب خروج المرأة للعمل هو تحقيق رغبة ذاتية إذ بلغت نسبة الموافقة ٨٩,٢٪، ويأتي في المرتبة الثانية الرغبة في الاستقلال المادي والارتقاء بمستوى المعيشة من أهم أسباب خروج المرأة للعمل، إذ بلغت نسبة الموافقة (أوافق بشدة، أوافق) ٨٥,١٪، ويأتي في المرتبة الثالثة بنسبة مقاربة الحصول على مركز اجتماعي إذ بلغت نسبتهن ٨١,٩٪. وبإجراء تحليل التباين وجد اختلاف معنوي بين أسباب عمل المرأة، حيث بلغ قيمة إحصاء F (٢٣,١٧) وهي معنوية عند مستوى معنوية ١٪، أي تم رفض فرض التساوي وقبول الفرض البديل الخاص بعدم تساوي متوسطات أهداف العمل بالنسبة للمرأة.

وتشير النتيجة السابقة إلى أهمية الدوافع كوسيلة فعالة في توجيه الأفراد حيث إن دافع الاستقلال المعنوي والمادي يدفع العاملات إلى تكبد المشاق في سبيل تحقيق غايتهم في الاستقلال، كما أن الارتقاء بمستوى المعيشة من الأسباب الهامة التي تدفع النساء للخروج بغرض المساهمة في أعباء الأسرة الاقتصادية وإشباع حاجة أفرادها في ظل تنامي النمط الاستهلاكي في المجتمع السعودي، وتزايد الرغبة نحو اقتناء المواد الاستهلاكية والكمالية، فالعامل الاقتصادي هو من أهم الدوافع لخروج المرأة للعمل سواء لتحقيق استقلالها المادي الذي يتيح لها لعب دور أكبر داخل الأسرة ويرفع مكانتها داخلها أو الارتقاء بمستوى معيشة أفراد الأسرة وإشباع حاجاتهم.

الجدول (١٢-٤)

توزيع عينة الدراسة تبعاً لمدى مساهمتهم في مصاريف الأسرة

المساهمة في المصاريف	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٧٤	٨٦,٩
لا	٤١	١٣,١
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (١٢-٤) أن معظم أفراد عينة الدراسة من العاملات يساهمن في مصاريف الأسرة، إذ بلغت نسبة الموافقة ٨٦,٩٪، أما من لا يساهمن في المصاريف فقد بلغت نسبتهن ١٣,١٪. هذا يؤكد النتيجة السابقة التي تشير إلى أن العائد المادي أهم الأهداف بالنسبة لعمل المرأة.

لاشك أن خروج المرأة للعمل يتطلب مسؤوليات إضافية في المنزل وخارج المنزل، وبالتالي يتطلب أن تساهم في المصاريف، حيث إن عملها يتطلب وجود عاملة منزلية أو مربية للأطفال وهذا من شأنه استقطاع نصيب أكبر من ميزانية الأسرة.

الجدول رقم (١٣-٤)

توزيع عينة الدراسة حسب الراتب الشهري للزوج

الراتب بالريال	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣٠٠٠	٢٣	٧,٣
٣٠٠١-٥٠٠٠	٥٣	١٦,٨
٥٠٠١-٧٠٠٠	٤٩	١٥,٦
٧٠٠١-٩٠٠٠	٤٦	١٤,٦
أكثر من ٩٠٠٠	١٠٠	٣١,٧
غير مبين	٤٤	١٤,٠
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (١٣-٤) أن حوالي ثلث عينة الدراسة كان فيها راتب الزوج أكثر من ٩٠٠٠ ريال فقد بلغت نسبتهن ٣١,٧٪، ويأتي في المرتبة الثانية من

راتب الزوج بين ٣٠٠١-٥٠٠٠ ريال وبنسبة ١٦,٨٪، وفي المرتبة الثالثة من راتب الزوج من ٥٠٠١-٧٠٠٠ وبنسبة ١٥,٦٪. والنتيجة السابقة تعكس الاستقرار النسبي للدخل المتوفر لأسر عينة الدراسة نظراً لما تمنحه الوظيفة من استقرار وثبات ينعكس بدوره على الأسرة.

الجدول رقم (٤-١٤)

توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات خدمة الزوج

عدد السنوات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٢٤	٧,٦
٥-١٠	٦٦	٢١,٠
١١-١٥	٧٨	٢٤,٧
١٦-٢٠	٥٦	١٧,٨
أكثر من ٢٠ سنة	٤٧	١٤,٩
غير مبين	٤٤	١٤,٠
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-١٤) أن حوالي ربع عينة الدراسة من عدد سنوات خدمة أزواجهن من ١١-١٥ سنة بنسبة ٢٤,٧٪، يليها في الترتيب من مدة خدمتهم من ٥-١٠ سنوات وبنسبة ٢١٪. ويأتي في المرتبة الثالثة والرابعة من مدة خدمتهم ١٦-٢٠ سنة، وأكثر من ٢٠ سنة بنسب ١٧,٨٪ و ١٤,٩٪ على الترتيب. وقد بلغ المتوسط الحسابي لسنوات الخبرة ٩,٨ وبانحراف معياري ٢,٦.

الجدول رقم (٤-١٥)

توزيع عينة الدراسة حسب وجود دخل إضافي

الدخل الإضافي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٠٣	٣٢,٧
لا	٢١٢	٦٧,٣
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-١٥) أن أكثر من ثلثي عينة الدراسة لا يوجد لديهم دخل إضافي، حيث بلغت نسبتهن ٦٧,٣٪، أما من يوجد لديهم دخل إضافي فقد بلغت نسبتهن ٣٢,٧٪. وبالتحري عن مقدار هذا الدخل الإضافي تم سؤال عينة الدراسة عن هذا الدخل. ويوضح الجدول رقم (٤-١٦) توزيع عينة الدراسة الذين لهم دخل إضافي حسب مقدار هذا الدخل.

الجدول رقم (٤-١٦)

توزيع عينة الدراسة للذين لهم دخل إضافي حسب مقدار هذا الدخل

النسبة المئوية	التكرار	مقدار الدخل الإضافي
٤٢,٧	٤٤	أقل من ٣٠٠٠ ريال
٢٣,٣	٢٤	٣٠٠١-٥٠٠٠
٨,٧	٩	٥٠٠١-٧٠٠٠
٣,٩	٤	٧٠٠١-٩٠٠٠
٢١,٤	٢٢	أكثر من ٩٠٠٠
١٠٠,٠	١٠٣	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٤-١٦) أن أكثر من خمسي عينة الدراسة للذين لهم دخل إضافي في حدود أقل من ٣٠٠٠ ريال فقد بلغت نسبتهم ٤٢,٧٪، ويأتي في المرتبة الثانية والثالثة على الترتيب من دخلهم الإضافي ٣٠٠١-٥٠٠٠ وأكثر من ٩٠٠٠ ريال بنسبة ٢٣,٣٪ و ٢١,٤٪ على الترتيب. ويأتي في المرتبة الرابعة من دخلهم الإضافي من ٥٠٠١-٧٠٠٠ ريال بنسبة ٨,٧٪، وفي المرتبة الأخيرة من دخلهم الإضافي ٧٠٠١-٩٠٠٠ ريال بنسبة ٣,٩٪.

الجدول رقم (٤-١٧)

توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن

النسبة المئوية	التكرار	نوع السكن
٥٤,٩	١٧٣	ملك
٤٥,١	١٤٢	إيجار
١٠٠,٠	٣١٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٤-١٧) أن أكثر من نصف عينة الدراسة يسكن في سكن ملك لهم بنسبة ٥٤,٩٪، أما من سكنهم بالإيجار بلغت ٤٥,١٪. وتتفق هذه النتائج عن موارد الأسرة وعلاقتها بالتوافق الاجتماعي، حيث يسهم السكن الملك إلى الاستقرار الاجتماعي والأسري، علماً بأن الإيجار يستهلك جزءاً لا يستهان به من موارد الأسرة الاقتصادية مما قد يؤثر على مستوى المعيشة.

الجدول رقم (٤-١٨)
توزيع عينة الدراسة حسب نظام السكن

نظام السكن	التكرار	النسبة المئوية
شقة	١٠٧	٣٤,٠
دور	٦٠	١٩,٠
فيلا	٩٣	٢٩,٥
غير مبين	٥٥	١٧,٥
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-١٨) أن غالبية أسر عينة الدراسة يسكن في شقة، فقد بلغت نسبتهم ٣٤٪. ويأتي في المرتبة الثانية من يسكن في فيلا بنسبة ٢٩,٥٪، ويأتي في المرتبة الثالثة من يسكن دور بنسبة ١٩٪. ومن الجدير بالذكر أن نسبة عالية بلغت ١٧,٥٪ لم تبين نوع السكن.

والنتيجة السابقة تعكس المستوى المعيشي لعينة الدراسة حيث تضاعفت في الوقت الحاضر مسؤوليات الأسرة، وأصبح الحصول على مسكن ملائم مطلب غال لكل أسرة، وذلك لزيادة الأعباء والأعمال المنزلية التي تستهلك جهداً ووقتاً كبيرين، فضلاً عن ارتفاع التكاليف. وقد يرجع ارتفاع نسبة من يقطن شقق إلى اختلاف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الحقبة الأخيرة. كما أن نسبة كبيرة من العينة لا يملك سكناً وإنما يستأجر، وبالطبع الشقة من أنسب الأماكن للإيجار والأكثر توفراً في سوق العقار والأقل إيجاراً.

الجدول رقم (٤-١٩). دراسة العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية ومتغيرات الدراسة (قيم مربع كاي χ^2)

متغير الدراسة	هل الهدف عائد ملاي؟	هل الهدف عائد اجتماعي؟	هل الهدف رغبة ذاتية؟	مساهمة المرأة في مصاريف المنزل	الراتب الذي تساهم به	المسكن	نوعية المسكن	امتلاك سيارة	وجود خادمة	وجود مربية أطفال	السفر	انتظام السفر
العمر	١٨,٣٥٥	١٢٤,٧٧٤ ^(١)	٢١,٩٤	٣٥٠,٦٧٤ ^(٣)	١١٢,٠١٧ ^(٣)	٢٩,٢٥ ^(٣)	٥٠,١٨١ ^(٣)	٣٠,١٤٣ ^(٣)	٤٣,٣٦ ^(٣)	٢٧,٣٧٨ ^(٣)	١٥,١٤١ ^(١)	٧,٩٥٠ ^(١)
الحالة الاجتماعية	٩,٨٥٠	١٦,٦٢	١٠,٤٠	١٣,٥٢٩	٥١,٥٨ ^(٣)	١٧,٥٦ ^(٣)	٢٦,٢٨٢ ^(٣)	٢٠,٧٨٢ ^(٣)	٠,٢٣٣ ^(٣)	٨,٩ ^(٣)	٣,١١٦ ^(١)	٠,٥٧٤ ^(٢)
وجود أبناء	٢,٣٨٨	٤,٩٤	٣,٤٥٦	١٠,٤٥٦ ^(١)	٢٣,٠٢٩ ^(٣)	٤٨٣ ^(٣)	٦٣٥ ^(٣)	٩,٦٥٥ ^(١)	٣٨,١٨٣ ^(٣)	٨,٢٠٣ ^(٣)	٠,٢٣٦ ^(١)	٥,١٢١ ^(١)
عدد الأبناء	١٢,٢٣٤	٥٨,٩٣ ^(٢)	٣,٨٥	٣٩,٧٣ ^(١)	٥٤,١٠٤ ^(٣)	٣٢,٤ ^(٣)	٥٩,٣٧ ^(٣)	٣,٦٨ ^(٢)	٢٨,٢٦ ^(٣)	١٥,٥٢ ^(٣)	٢,٢٨٩ ^(٢)	٧,٨٩ ^(٢)
عدد الأبناء في سن الدراسة	١٧,٤٨	٢٥,٢٢٥ ^(١)	٥,٦٧٩	٢٧,٣٦٩	٢٩,٦٨ ^(٢)	٤٧٧ ^(٣)	٤٣,٣٨٨ ^(٣)	٥,٠٠٦ ^(٣)	٢,٩٨٥ ^(٢)	٦,٦٩٨ ^(٢)	٨,٢٩ ^(٢)	١,٦٨ ^(٢)
نوعية مدارس الأبناء	٦,٦٢٣	٤٩,٠١٨ ^(٢)	١٠,٨٠٩	٢٣٨,٣٨ ^(٣)	٦,٨٤	١٨,١٦٧ ^(٣)	١٨,٤٤٤ ^(١)	١٧,٨٩٣ ^(٢)	٣,٢٢ ^(٢)	١٢,٥٣٩ ^(١)	٢٢,٢٧٨ ^(٢)	١٤,٢٧١ ^(٢)

- (١) يوجد فرق معنوي عند ٠,٠٠١
 (٢) يوجد فرق معنوي عند ٠,٠٠٥
 (٣) يوجد فرق معنوي عند ٠,٠٠١
 * باقي الأرقام لا توجد فروق معنوية.

يتضح من الجدول السابق رقم (٤-١٩):

- وجود علاقة معنوية بين العمر وكون الهدف من العمل وجود عائد اجتماعي والرغبة الذاتية. وهذا يعني كلما تقدمت المرأة العاملة في العمر زاد وعيها وإصرارها على تحقيق منافع اجتماعية من العمل، وتأكيد تلك المنافع برغبتها الذاتية في إثبات الذات. كما توجد علاقة معنوية عالية جدا بين العمر ومساهمة المرأة في مصاريف المنزل ومقدار الراتب الذي تساهم به، والسكن كونه ملك أو إيجار، ونوعية السكن وامتلاك السيارة ووجود خادمة ومربية للأطفال. وذلك لأنه مع تقدم العمر وزيادة عدد سنوات الخبرة يرتفع دخل المرأة العاملة، وبالتالي تستطيع المساهمة بصورة كبيرة في مقتضيات الأمور بالمنزل والمساعدة في تخطيطه.

- وجود علاقة معنوية قوية بين الحالة الاجتماعية وكل من الراتب الذي تساهم به والسكن ونوعيته، ووجود خادمة ومربية والسفر وانتظامه.

- وجود علاقة معنوية قوية بين وجود أبناء ومساهمة المرأة في مصاريف المنزل ومقدار الراتب الذي تساهم به وكذلك وجود خادمة أو مربية.

- وجود علاقة معنوية قوية بين عدد الأبناء والهدف من العمل ومقدار الراتب الذي تساهم به المرأة العاملة وكذلك السكن ونوعيته ووجود خادمة ومربية.

- توجد علاقة معنوية بين عدد الأبناء في سن الدراسة وكل من الراتب الذي تساهم به المرأة العاملة ونوعية السكن وامتلاك سيارة ووجود خادمة ومربية.

- وجود علاقة معنوية بين نوعية مدارس الأبناء والهدف الاجتماعي للعمل ومساهمة المرأة في مصاريف المنزل ومقدار الراتب الذي تساهم به وكذلك مع امتلاك سيارة ووجود خادمة والسفر وانتظامه.

وهذه العلاقات توضح مدى مساهمة المرأة العاملة في رفاهية الأسرة.

٣- الإجابة على تساؤلات البحث:

٣-١ التساؤل الأول: أهم مجالات العمل المتاحة أمام المرأة حاليا:

بما أن البحث يسعى إلى التعرف على أهم مجالات العمل المتاحة والمفضلة من

وجهة نظر المرأة، ويتضح لنا ذلك من خلال الجدول رقم (٤-٢٠).

الجدول رقم (٤-٢٠)

أهم مجالات العمل المتاحة أمام المرأة في المملكة

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	المجال
٢	٤١,٣	١٣٠	التدريس
٤	١,٩	٦	الطب والعلوم الطبية
٥	١,٠	٣	الإعلام
٣	١٣,٦	٤٣	الأعمال الإدارية
٦	٠,٦	٢	الأعمال الحرة
١	٤١,٦	١٣١	جميع ما سبق
	١٠٠,٠	٣١٥	المجموع

ومن الجدول رقم (٤-٢٠) يتضح أن ٤١,٦٪ من عينة البحث من النساء يرين أن جميع مجالات العمل متاحة أمام المرأة في المملكة، وخاصة في مجالات التدريس، والطب، والعلوم الطبية، والإعلام، والأعمال الإدارية، والأعمال الحرة. وهذا يؤكد على أن جميع هذه الأعمال متاحة أمام المرأة، حتى في مجال الأعمال الحرة.

ويأتي في الترتيب الثاني العمل في مجال التدريس بنسبة ٤١,٣٪ والذي يعتبر من أفضل مجالات العمل التي تفضلها المرأة السعودية. أما في الترتيب الثالث فقد كانت الأعمال الإدارية بنسبة ١٣,٦٪. أما في الترتيب الرابع فقد كان الطب والعلوم الطبية بنسبة ١,٩٪. وفي الترتيب الخامس يأتي العمل في مجال الإعلام بنسبة ١٪. ويأتي في الترتيب الأخير العمل في مجال الأعمال الحرة بنسبة ٠,٦٪.

ومما سبق يمكن للباحث أن يؤكد على ما يلي:

١- النساء من أفراد الشريحة المستهدفة جميعاً يرين أن كافة المجالات السابقة والواردة في الجدول رقم (٤-٢٠) متاحة للعمل، وأن للمرأة الحرية في الاختيار في المجال الذي ترغب فيه ويتفق مع مؤهلاتها وخبراتها.

٢- أهم المجالات التي ترى النساء أنها تتناسب معهن بدرجة كبيرة جداً من بين مجالات العمل المحددة في الجدول المشار إليه، هي العمل في مجال التدريس وذلك لأنه يتفق مع طبيعة المرأة ومع العادات والتقاليد الإسلامية، وكذلك

فترة الدوام المناسب في مجال التدريس مما يسمح للمرأة القيام بالمهام المنزلية والأسرية. هذا بجانب أن التدريس أكثر استقراراً وأكثر دخلاً وأوفر فرصاً في سوق العمل، ويبذل فيه جهداً ووقتاً أقل من الجهد والوقت الذي يبذل في الوظائف الطبية، رغم أن دخل هذه الأخيرة قد يكون أكثر.

٣-٢ التساؤل الثاني: مجالات العمل الجديدة التي تفضل المرأة العمل بها:

تضمنت الاستبانة تساؤلاً عن المجالات الجديدة التي ترغب المرأة العمل بها فكانت الإجابات كما في الجدول رقم (٤-٢١). ورغم أن العديد من الوظائف التي جاءت في إجابات أفراد الشريحة تعتبر من الوظائف المتاحة في سوق العمل وليست مجالات عمل جديدة، إلا أنها كانت إجابات أفراد الشريحة المستهدفة بالمسح، كما أن العديد من هذه الوظائف تعتبر مجالات عمل جديدة للمرأة السعودية مقارنة بمحدودية الوظائف التي كانت تشغلها المرأة في المملكة في الفترة السابقة، لذلك رأيت التنويه.

الجدول رقم (٤-٢١)

مجالات عمل المرأة التي تفضل العمل بها

الترتيب	النسبة (%)	التكرار	المهن
٧	٤,٨	١٥	الهندسة والديكور
٣	٦,٤	٢٠	الهاتف والاتصالات
١١	١,٩	٦	الوزارات (البلدية، الخارجية... إلخ)
١٠	٢,٥	٨	المحاماة
٢	٧,٠	٢٢	الوظائف المحاسبية
١٠	٢,٥	٨	المصانع
١	٧,٩	٢٥	المشاغل
٤	٥,٧	١٨	الطب والوظائف الطبية
٥	٥,٤	١٧	الوظائف الإدارية
١١	١,٩	٦	أخصائيات اجتماعيات
٨	٣,٨	١٢	الأسواق النسائية
١٢	١,٣	٤	الإعلام

تابع الجدول رقم (٤-٢١).

الترتيب	النسبة (%)	التكرار	المهن
٦	٥,١	١٦	التجارة
١١	١,٦	٥	الجوازات ووزارة الداخلية
٩	٣,٢	١٠	الحاسب الآلي
٤	٥,٧	١٨	الخطاطة
٥	٥,٤	١٧	بعض الأعمال الحرفية
٢	٧,٠	٢٢	الوظائف الحكومية الأخرى
١٣	١,٠	٣	العمل السياسي
١٢	١,٣	٤	الصحافة والإعلام
١٣	١,٠	٣	الطيران والمطارات
١٠	٢,٥	٨	السكرتارية
٨	٣,٨	١٢	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٠	٢,٥	٨	الأفراح
٦	٥,١	١٦	التسويق
١٣	١,٠	٣	الفنون
١١	١,٩	٦	الفنادق
١٣	١,٠	٣	غير مبين
	١٠٠,٠	٣١٥	الإجمالي

من الجدول رقم (٤-٢١) يتضح ما يلي:

١- النساء يفضلن العمل في مجالات جديدة، وقد كان في الترتيب الأول العمل في المشاغل بنسبة ٧,٩٪.

٢- يأتي في الترتيب الثاني رغبة النساء في العمل في المصالح الحكومية بنسبة ٧٪.

٣- وفي الترتيب الثالث العمل في مجالات الهاتف والاتصالات بنسبة ٦,٤٪.

٤- أما في الترتيب الرابع فقد كان العمل في الطب والوظائف الطبية والخياطة بنسبة ٥,٧٪.

٥- ويأتي في الترتيب الخامس العمل في الوظائف الإدارية وبعض الأعمال الحرفية بنسبة ٥,٤٪.

- ٦- أما في الترتيب السادس فقد كان العمل في مجال التجارة والتسويق وبنسبة ٥,١٪.
- ٧- أما في الترتيب السابع فقد كان العمل في مجال الهندسة والديكور وبنسبة ٤,٨٪.
- ٨- في الترتيب الثامن فقد كان العمل في الأسواق النسائية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبنسبة ٣,٨٪.
- ٩- في الترتيب التاسع كان العمل في مجال الحاسب الآلي وبنسبة ٣,٢٪.
- ١٠- أما في الترتيب العاشر فقد كان العمل في المحاماة والمصانع والسكرتارية والأفراح بنسبة ٢,٥٪.
- ١١- ويأتي في الترتيب الحادي عشر العمل في الوزارات والجوازات والداخلية والفنادق وبنسبة ١,٩٪.
- ١٢- وفي الترتيب الثاني عشر يأتي العمل في مجال الصحافة والإعلام وبنسبة ١,٣٪.
- ١٣- وفي الترتيب الأخير يأتي العمل في الطيران والمطارات والفنون وبنسبة ١٪.

ومن خلال النتائج السابقة يلاحظ الباحث ما يلي:

- ١- تتركز مجالات العمل المفضلة للمرأة في الوظائف الحكومية، حيث يلاحظ أن اللاتي يرغبن في العمل في وزارات الشؤون البلدية، الخارجية، الداخلية، الجوازات، والوظائف الحكومية الأخرى تشكل نحو ٣٣ من أفراد الشريحة المستهدفة (١٠,٤٨٪). فإذا أضفنا لها العمل في مجال العمل السياسي فإن هذه النسبة ترتفع إلى ما يزيد عن (١١,٤٪)، وقد يعتبر ذلك مؤشراً لأهمية الوظائف الحكومية لعمل المرأة لما في ذلك من اتفاق مع تقاليد المجتمع السعودي المحافظ من جهة، ولما في ذلك من تحقيق للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، ومن ثم للمجتمع السعودي من جهة أخرى.
- ٢- يلاحظ أيضاً أن نسبة معتبرة (٧,٩٪) من أفراد الشريحة يرغبن في العمل في المشاغل، وكذلك في مجال المحاسبة والاتصالات والوظائف الطبية والخياطة والأعمال الحرفية والتجارة والهندسة والديكور والعديد من الوظائف،

وكل ذلك مؤشر واضح لرغبة المرأة السعودية في العديد من مجالات العمل، كما يوضح ذلك البيانات الواردة في الجدول رقم (٢١-٤).

٣-٣ التساؤل الثالث: علاقة دخل المرأة بامتلاك السكن للأسرة:

الجدول رقم (٢٢-٤)

العلاقة بين المتغير دخل المرأة وطبيعة السكن التي تسكنه الأسرة متمثلاً بالملكية أو الإيجار

المجموع	الراتب الشهري					العلاقة بين متغير دخل المرأة وطبيعة السكن		
	أقل من ٣٠٠٠ ريال	من ٣٠٠١ إلى ٥٠٠٠ ريال	من ٥٠٠١ إلى ٧٠٠٠ ريال	من ٧٠٠١ إلى ٩٠٠٠ ريال	أكثر من ٩٠٠٠ ريال			
١٧٣	١٤	١١	٢١	٣٦	٩١	التكرار	ملك	طبيعة السكن
٥٤,٩	٤,٤	٣,٥	٦,٧	١١,٤	٢٨,٩	(%)		
١٤٢	٢٣	٤٥	٥٠	١٦	٨	التكرار	إيجار	
٤٥,١	٧,٣	١٤,٣	١٥,٩	٥,١	٢,٥	(%)		
٣١٥	٣٧	٥٦	٧١	٥٢	٩٩	التكرار	المجموع	
١٠٠,٠٠	١١,٧	١٧,٨	٢٢,٥	١٦,٥	٣١,٤	(%)		

عن درجة معنوية = ٠,٠٠٠*

$\chi^2 = ١,١٠٠$

تشير بيانات الجدول رقم (٢٢-٤) إلى العلاقة بين المتغير دخل المرأة وطبيعة السكن التي تسكنه الأسرة متمثلاً بالملكية أو الإيجار لأفراد عينة الدراسة، حيث تبين من خلال الجدول:

- تمثل نسبة أفراد عينة الأسرة الذين يملكون سكن وفي نفس الوقت دخولهم أعلى

من ٩٠٠٠ ريال ٢٨,٩٪ من أصل ٥٤,٩٪ الذين يملكون سكن. وبالمقابل

تتمثل نسبة أفراد عينة الأسرة الذين يملكون سكن وفي نفس الوقت دخولهم أقل

٧٠٠٠ ريال ١٤,٦٪ من أصل ٥٤,٩٪.

- كما تمثل نسبة أفراد عينة الأسرة الذين يستأجرون سكن وفي نفس الوقت

دخولهم أعلى من ٩٠٠٠ ريال ٢,٥٪ من أصل ٤٥,١٪ الذين يستأجرون

سكن. وبالمقابل تمثل نسبة أفراد عينة الأسرة الذين يستأجرون سكن وفي نفس

الوقت دخولهم أقل ٧٠٠٠ ريال ٣٧,٥٪ من أصل ٤٥,١٪.

- من الملاحظ، كلما زاد الدخل كلما زاد عدد الأسر التي تمتلك منازل، وكلما قلّ الدخل كلما زاد عدد المستأجرين. ويشير توزيع χ^2 إلى وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين نوع السكن عند قيمة χ^2 ١,١٠٠.

٣-٤ التساؤل الرابع: أوجه مساهمة المرأة في الإنفاق على الأسرة:

الجدول رقم (٤-٢٣)

توزيع عينة الدراسة حسب الراتب الذي تساهم به المرأة العاملة في مصاريف الأسرة

الراتب التي تساهم به	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
أقل من ١٠٠٠	٤٥	١٤,٣	٣
١٠٠٠-٣٠٠٠	١٠٨	٣٤,٣	١
٣٠٠١-٥٠٠٠	٥٤	١٧,١	٢
٥٠٠١-٧٠٠٠	٣٢	١٠,٢	٥
٧٠٠١-٩٠٠٠	١٩	٦,١	٦
أكثر من ٩٠٠٠	١٥	٤,٨	٧
لا تساهم	٤١	١٣,٢	٤
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠	

يتضح من الجدول رقم (٤-٢٣) أن أكثر من ثلث عينة الدراسة يساهمن بمبلغ يتراوح من ١٠٠٠-٣٠٠٠ ريال فقد بلغت نسبتهن ٣٤,٣٪، ويأتي في المرتبة الثانية المساهمة بـ ٣٠٠١-٥٠٠٠ بنسبة ١٧,١٪. أما من يساهمن بأقل من ١٠٠٠ ريال فقد بلغت نسبتهن ١٤,٣٪، ومن يساهمن بـ ٥٠٠١-٧٠٠٠ ريال بلغت نسبتهن ١٠,٢٪، أما من يساهمن بمبالغ أكثر من سبعة آلاف ريال وحتى ٩,٠٠٠ ريال واللائي يساهمن بأكثر من تسعة آلاف ريال فقد بلغت نسبتهن ٦٪ و ٤,٨٪ على الترتيب. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمساهمة المرأة العاملة ٤٨٥٣ بانحراف معياري ١٦٣,٢ ريال.

وبإجراء اختبار التجانس وجد عدم تجانس بين فئات مساهمة المرأة العاملة في

ميزانية الأسرة حيث بلغت قيمة χ^2 (١٧,٩) وهي معنوية عند مستوى معنوية ١٪.

٣-٥ التساؤل الخامس: مدى تأثير دخل المرأة على رفاهية الأسرة السعودية:
يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال العلاقة بين رفاهية الأسرة كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة، والتي تمثل مؤشرات يمكن من خلالها التعرف على مدى رفاهية الأسرة مثل:

(أ) امتلاك سيارة خاصة:

الجدول رقم (٤-٢٤)

توزيع عينة الدراسة حسب امتلاك سيارة خاصة

الامتلاك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٧٧	٢٤,٤
لا	٢٣٣	٧٤,٠
غير مبين	٥	١,٦
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-٢٤) أن حوالي ثلاثة أرباع عينة الدراسة لا يمتلكن سيارات خاصة بهن، إذ بلغت نسبتهن ٧٤٪، أما نسبة من من يمتلكن سيارات خاصة فقد بلغت ٢٤,٤٪. ولا شك أن من تمتلك سيارة خاصة من أفراد الشريحة المستهدفة بالمسح وهن من النساء السعوديات لابد وأن يكون لديها إما سائق خاص يعمل لديها، أو يقوم أحد أفراد الأسرة سواء الزوج أو أحد الأبناء أو أحد الأقارب بخدمتها في مجال السياقة.

والنتيجة السابقة تكشف انخفاض امتلاك المرأة سيارة خاصة بها، وذلك نظرا للمحاذير الشرعية التي يضعها غالبية أفراد المجتمع في اعتبارهم لركوب المرأة مع السائق الأجنبي بمفردها، لذلك يفضل الغالبية توصيل زوجاتهم للعمل أو لأي مكان آخر بأنفسهم أو مع محارمهن.

(ب) مدى وجود خادمة أو مربية أطفال:

الجدول رقم (٢٥-٤)

توزيع عينة الدراسة حسب مدى وجود خادمة أو مربية للأطفال

مدى وجود	نعم		لا	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
خادمة	٢٠٤	٦٤,٨	١١١	٣٥,٢
مربية أطفال	٢٧	٨,٦	٢٨٨	٩١,٤

يتضح من الجدول رقم (٢٥-٤) أن حوالي ثلثي عينة الدراسة لديها خادمة، فقد بلغت نسبتهم ٦٤,٨٪، وذلك قد يرجع لكبر حجم المنزل وكبر حجم الأسرة وضيق الوقت لدى المرأة العاملة. وهذا ما تؤكد الدراسات النظرية والتطبيقية التي تفيد أن خروج المرأة للعمل من أهم أسباب اللجوء لاستخدام العمالة المنزلية. أما نسبة من لديهن مربية أطفال فكانت نسبتهم ضئيلة إذا بلغت ٨,٦٪ إذ تشترك الأم والخادمة في أداء تلك المهمة في كثير من الأحيان.

(ج) نوع السفر:

الجدول رقم (٢٦-٤)

توزيع عينة الدراسة حسب نوع السفر

نوع السفر	التكرار	النسبة المئوية
داخلي	٧٣	٢٣,٢
خارجي	٣٠	٩,٥
كلاهما	١٤٦	٤٦,٣
غير مبين	٦٦	٢١,٠
المجموع	٣١٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٢٦-٤) أن حوالي نصف عينة الدراسة يسافرون داخلياً وخارجياً إذ بلغت نسبتهم ٤٦,٣٪، ويأتي في المرتبة الثانية من يسافرون داخلياً فقط

وبنسبة بلغت ٢٣,٢٪، وأخيراً من يسافرون خارجياً فقط وبنسبة بلغت ٩,٥٪. كما لم توضح نحو ٢١٪ من أفراد الشريحة إجابة على هذا التساؤل، ربما أن مثل هذا السؤال لا يهمها لأنها لا تسافر إطلاقاً، أو لأنها لا تسافر بانتظام.

د) انتظام السفر:

الجدول رقم (٤-٢٧)

توزيع عينة الدراسة حسب انتظام السفر

النسبة المئوية	التكرار	السفر
١٩	٦٠	سنوي
٦٠	١٨٩	غير منتظم
٢١	٦٦	غير مبين
١٠٠	٣١٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٤-٢٧) أن ثلاثة أخماس عينة الدراسة سفرهن غير منتظم بنسبة ٦٠٪، أما من يسافرن بصفة سنوية فقد بلغت نسبتهن ١٩٪، وأن ٢١٪ من أفراد الشريحة المستهدفة بالبحث لم تحدد إجابة حول مدى انتظام السفر أو عدمه داخلياً أو خارجياً، بل تركن الإجابة خالية لعدم أهمية الموضوع بالنسبة لها، أو حتى لبعض المحاذير الاجتماعية.

هذا ويلاحظ أن خمس الأسر السعودية تسافر بانتظام سنوياً لقضاء الإجازة الصيفية، سواء داخل المملكة أو خارجها. وذلك يؤكد على أن مستويات دخول هذه الأسر تساعد على الاستمتاع بأوقاتهما، وأن هذه الأموال المنفقة على السفر قد تكون دخلاً فائضاً من الإنفاق ويتم توجيهها إلى السفر والسياحة.

هـ) نوعية مدارس الأبناء:

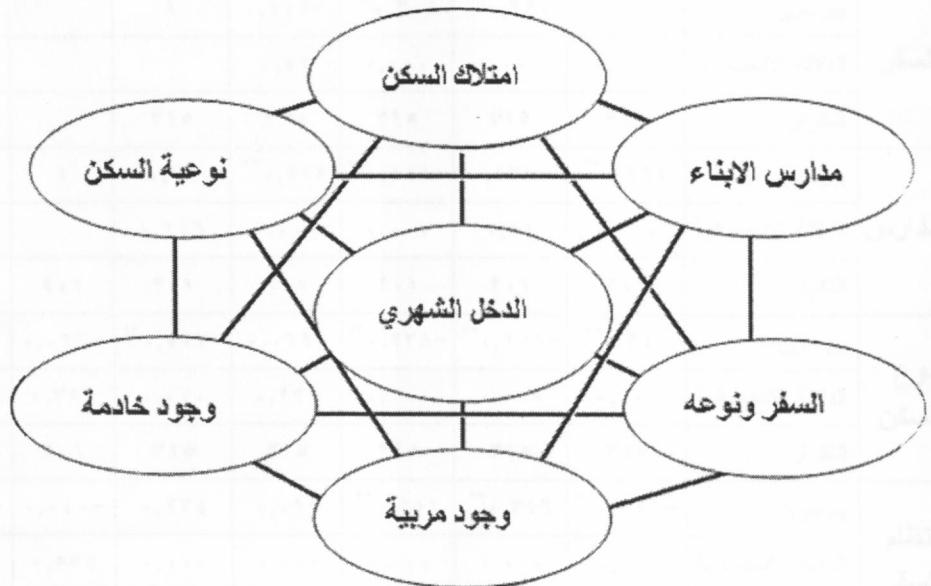
الجدول رقم (٤-٢٨)

توزيع عينة الدراسة حسب نوعية مدارس الأبناء

نوعية المدرس	التكرار	النسبة المئوية
حكومية	١٢٠	٦٠,٩
خاصة	٦١	٣١,٠
حكومية وخاصة	١٦	٨,١
المجموع	١٩٧	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٤-٢٨) أن ما يزيد عن ثلاثة أخماس أبناء عينة الدراسة يدرسون في مدارس حكومية، إذ بلغت نسبتهم ٦٠,٩٪، ويأتي في المرتبة الثانية المدارس الخاصة بنسبة ٣١٪، وهناك نسبة ٨,١٪ يدرس بعضهم في مدارس حكومية والـبعض الآخر في مدارس خاصة، وقد يعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا لجودة التعليم في المدارس الحكومية.

فيما يتعلق بتأثير دخل المرأة على رفاهية الأسرة من خلال المتغيرات التالية والتي يمثلها الشكل التالي:



الشكل رقم (٤-١). المتغيرات التي تؤثر على رفاهية الأسرة من خلال دخل المرأة

ولتوضيح هذه العلاقة قام البحث بإجراء اختبار معامل ارتباط بيرسون لوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات، ومن ثم تحديد اختبار مربع (كاي) لتحديد العلاقة بين كل متغير من المتغيرات ودخل المرأة.

الجدول رقم (٤-٢٩)

معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة لأفراد عينة الدراسة

	الراتب الشهري	نوع السكن	وجود خادمة	وجود مربية	السفر	المدارس	نظام السكن	انتظام السفر
الراتب الشهري	بيرسون	١						
	الدالة الاحصائية							
	التكرار	٣١٥						
نوع السكن	بيرسون	١						
	الدالة الاحصائية	٠,٠٠٠						
	التكرار	٣١٥						
وجود خادمة	بيرسون	٠,٨٢٥-	٠,٠٠٠	١				
	الدالة الاحصائية	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠					
	التكرار	٣١٥	٣١٥					
وجود مربية	بيرسون	٠,٣٠٠-	٠,٠٠٠	٠,٢٢٦	١			
	الدالة الاحصائية	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠				
	التكرار	٣١٥	٣١٥	٣١٥				
السفر	بيرسون	٠,٥١٩-	٠,٠٠٠	٠,٣٠٨	٠,١٠١-	١		
	الدالة الاحصائية	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٧٢			
	التكرار	٣١٥	٤١٥	٣١٥	٣١٥			
المدارس	بيرسون	٠,٢٩٤	٠,١٣٨-	٠,٥٤٨-	٠,٢٢٣	١,١١	١	
	الدالة الاحصائية	٠,٠٠٠	٠,٥١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,١١٦		
	التكرار	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١		
نوع السكن	بيرسون	٠,٣٤٦	٠,١٥٦-	٠,٢٣٨-	٠,٠٦٩-	٠,٠٤٠٧-	٠,٠٦٢-	١
	الدالة الاحصائية	٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٠	٠,٢٢٢	٠,٠٠٠	٠,٣٨٤	
	التكرار	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٢٠١	
انتظام السفر	بيرسون	٠,٣٤٩-	٠,٣١٦	٠,٢٥١	٠,٠٩٩	٠,٢٣٤	٠,٠٤٠-	١
	الدالة الاحصائية	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٥٧٤	
	التكرار	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	

** دالة احصائية عند اقل من ٠,٠٠١

يتبين وجود علاقة ارتباطية بين متغير الدخل والمتغيرات المستقلة الأخرى والمتمثلة في السكن، ونوعيته، والمربية، والخدمة، والمدارس، والسفر ونوعه، عند دلالة إحصائية أقل من ٠,٠١ وهذا مؤشر يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات. ولتحديد هذه العلاقة قام الباحث باختبار مربع كاي على المتغيرات كما تشير إليها البيانات التالية:

• العلاقة بين متغير دخل المرأة ونوع السكن:

الجدول رقم (٤-٣٠). العلاقة بين متغير دخل المرأة ونوع السكن

المجموع	الراتب الشهري					العلاقة بين متغير دخل المرأة وطبيعة السكن		
	أقل من ٣٠٠٠ ريال	من ٣٠٠١ إلى ٥٠٠٠ ريال	من ٥٠٠١ إلى ٧٠٠٠ ريال	من ٧٠٠١ إلى ٩٠٠٠ ريال	أكثر من ٩٠٠٠ ريال			
١٠٧	٣٠	٢٢	٣٩	٨	٨	التكرار	شقة	نوع السكن
٣٤,٠	٩,٥	٠,٧	١٢,٤	٢,٥	٢,٥	(%)		
٦٠	٠	٤	٢١	٢٨	٧	التكرار	دور	
١٩,٠	٠	١,٣	٦,٧	٨,٩	٢,٢	(%)		
٩٣	١	٩	٧	٨	٦٨	التكرار	فيلا	
٢٩,٥	٠,٣	٢,٩	٢,٢	٢,٥	٢١,٦	(%)		
٥٥	٦	٢١	٤	٨	١٦	التكرار	غير مبين	
١٧,٥	١,٩	٦,٧	١,٣	٢,٥	٥,١	(%)		
٣١٥	—	٥٦	٧١	٥٢	٩٩	التكرار	المجموع	
١٠٠,٠	—	١٧,٨	٢٢,٥	١٦,٥	٣١,٤	(%)		

$\chi^2 = 2,1$ عند درجة معنوية $0,000^*$

تشير بيانات الجدول رقم (٤-٣٠) إلى العلاقة بين المتغير دخل المرأة ونوع السكن الذي تسكنه الأسرة لأفراد عينة الدراسة، حيث يتبين من خلال الجدول:

- تشير نسبة أفراد عينة الأسر الذين يسكنون في شقة وفي نفس الوقت دخولهم أعلى من ٩٠٠٠ ريال ٢,٥٪ من أصل ٣٤٪ من النظام المتبع للسكن لأفراد عينة الدراسة، وفي المقابل تمثل نسبة أفراد عينة الأسر الذين يسكنون في شقة، وفي نفس الوقت دخولهم أقل ٧٠٠٠ ريال ٢٨,٩٪ من أصل ٣٤٪.

- كما تشير نسبة أفراد عينة الأسر الذين يسكنون في دور، وفي نفس الوقت دخولهم أعلى من ٩٠٠٠ ريال ٢,٢٪ من أصل ١٩٪ من النظام المتبع للسكن لأفراد عينة الدراسة. وفي المقابل تتمثل نسبة أفراد عينة الأسرة الذين يسكنون في دور وفي نفس الوقت دخولهم أقل ٧٠٠٠ ريال ٨٪ من أصل ١٩٪.
- كما تشير نسبة أفراد عينة الأسر الذين يسكنون في فيلا، وفي نفس الوقت دخولهم أعلى من ٩٠٠٠ ريال ٢١,٦٪ من أصل ٢٩,٥٪ من النظام المتبع للسكن لأفراد عينة الدراسة. وفي المقابل تتمثل نسبة أفراد عينة الأسرة الذين يسكنون في فيلا وفي نفس الوقت دخولهم أقل من ٩٠٠٠ ريال ٧,٩٪ من أصل ٢٩,٥٪.
- ومن الملاحظ أنه كلما زاد الدخل للزوجة، كلما زاد عدد الأسر الذين يسكنون في (فيلا)، وكلما قل الدخل تبين وجود أفراد عينة الدراسة الذين يسكنون في شقق. ويشير توزيع χ^2 إلى وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين طبيعة السكن عند قيمة $\chi^2 = ٢,١٠٠$.

• العلاقة بين متغير دخل المرأة ووجود خادمة:

الجدول رقم (٤-٣١). العلاقة بين المتغير دخل المرأة ووجود خادمة

المجموع	الراتب الشهري					العلاقة بين متغير دخل المرأة ووجود خادمة		
	أقل من ٣٠٠٠ ريال	من ٣٠٠١ إلى ٥٠٠٠ ريال	من ٥٠٠١ إلى ٧٠٠٠ ريال	من ٧٠٠١ إلى ٩٠٠٠ ريال	أكثر من ٩٠٠٠ ريال			
٢٠٤	٠	٠	٥٣	٥٢	٩٩	التكرار	نعم	وجود خادمة
٦٤,٨	٠	٠	١٦,٨	١٦,٥	٣١,٤	(%)		
١١١	٣٧	٥٦	١٨	٠	٠	التكرار	لا	
٣٥,٢	١١,٧	١٧,٨	٥,٧	٠	٠	(%)		
٣١٥	التكرار	٥٦	٧١	٥٢	٩٩	التكرار	المجموع	
١٠٠,٠	(%)	١٧,٨	٢٢,٥	١٦,٥	٣١,٤	(%)		

* $\chi^2 = ٢,٥٦١$ عند درجة معنوية = ٠,٠٠٥

تشير بيانات الجدول رقم (٤-٣١) إلى العلاقة بين متغير دخل المرأة ووجود خادمة لدى الأسرة لأفراد عينة الدراسة، حيث يتبين من خلال الجدول:

- تشير نسبة أفراد عينة الأسر الذين لديهم خادمة وفي نفس الوقت دخولهم أعلى من ٩٠٠٠ ريال ٣١,٤٪ من أصل ٦٤,٨٪ من الذين لديهم خادمت لأفراد عينة الدراسة، وفي المقابل تمثل نسبة أفراد عينة الأسرة الذين لديهم خادمة، وفي نفس الوقت دخولهم أقل من ٩٠٠٠ ريال ٣٣,٣٪ من أصل ٦٤,٨٪.
- تشير نسبة أفراد عينة الأسر الذين ليس لديهم خادمة وفي نفس الوقت دخولهم أعلى من ٩٠٠٠ ريال ٠٪ من أصل ٣٥,٢٪ من الذين ليس لديهم خادمت لأفراد عينة الدراسة. وفي المقابل تمثل نسبة أفراد عينة الأسر الذين ليس لديهم خادمة وفي نفس الوقت دخولهم أقل من ٩٠٠٠ ريال ٣٥,٢٪ من أصل ٣٥,٢٪.
- من الملاحظ هنا كلما زاد دخل الزوجة كلما زاد عدد الأسر التي لديها خادمة بمنازلهم، وكلما قل الدخل تبين وجود بعض أفراد عينة الدراسة لا يملكون أو ليس لديهم خادمة. ويشير توزيع χ^2 إلى وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين طبيعة السكن عند قيمة χ^2 ٢,٥٦١.

• العلاقة بين متغير دخل المرأة ووجود مربية:

الجدول رقم (٤-٣٢). العلاقة بين متغير دخل المرأة ووجود مربية

المجموع	الراتب الشهري					العلاقة بين متغير دخل المرأة ووجود مربية		
	أقل من ٣٠٠٠ ريال	من ٣٠٠١ إلى ٥٠٠٠ ريال	من ٥٠٠١ إلى ٧٠٠٠ ريال	من ٧٠٠١ إلى ٩٠٠٠ ريال	أكثر من ٩٠٠٠ ريال			
٢٧	٠	٠	٠	٧	٢٠	التكرار	نعم	وجود مربية
٨,٦	٠	٠	٠	٢,٢	٦,٣	(%)		
٢٨٨	٣٧	٥٦	٧١	٤٥	٧٩	التكرار	لا	
٩١,٤	١١,٧	١٧,٨	٢٢,٥	١٤,٣	٢٥,١	(%)		
٣١٥	-	٥٦	٧١	٥٢	٩٩	التكرار	المجموع	
١٠٠,٠	-	١٧,٨	٢٢,٥	١٦,٥	٣١,٤	(%)		

عند مستوى معنوي ٠,٠٠٠

$$\chi^2 = ٣٤,١٥٠$$

تشير بيانات الجدول رقم (٤-٣٢) إلى العلاقة بين المتغير دخل المرأة ووجود مربية لدى الأسرة لأفراد عينة الدراسة، حيث يتبين من خلال الجدول:

- تشير نسبة أفراد عينة الأسر الذين لديهم مربية وفي نفس الوقت دخولهم أعلى من ٧٠٠٠ ريال ٨,٦٪ من أصل ٨,٦٪ من الذين لديهم خادمت لأفراد عينة الدراسة، وفي المقابل تمثل نسبة أفراد عينة الأسرة الذين ليس لديهم مربية وفي نفس الوقت دخولهم أقل من ٧٠٠٠ ريال ٥٢,٠٪ من أصل ٩١,٤٪.

- من الملاحظ، أنه كلما زاد الدخل للزوجة زاد عدد الأسر التي لديها مربية بمنزلهم، وكلما قل الدخل يتبين وجود أفراد عينة الدراسة الذين ليس لديهم مربية. ويشير توزيع χ^2 إلى وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين طبيعة السكن عند قيمة $\chi^2 = ٣٤,٠٥٠$.

• العلاقة بين متغير دخل المرأة وانتظام السفر:

الجدول رقم (٤-٣٣). العلاقة بين المتغير دخل المرأة وانتظام السفر

المجموع	الراتب الشهري					العلاقة بين متغير دخل المرأة وانتظام السفر		
	أقل من ٣٠٠٠ ريال	من ٣٠٠١ إلى ٥٠٠٠ ريال	من ٥٠٠١ إلى ٧٠٠٠ ريال	من ٧٠٠١ إلى ٩٠٠٠ ريال	أكثر من ٩٠٠٠ ريال			
٦٠	١	٠	٠	٧	٥٢	التكرار	سنوي	انتظام السفر
١٩,٠	٠,٣	٠	٠	٢,٢	١٦,٥	(%)		
١٨٩	٣٠	٣٦	٦٠	٣٤	٢٩	التكرار	غير منتظم	
٦٠,٠	٩,٥	١١,٤	١٩,٠	١٠,٨	٩,٢	(%)		
٦٦	٦	٢٠	١١	١١	١٨	التكرار	غير مبين	
٢١,٠	١,٩	٦,٣	٣,٥	٣,٥	٥,٧	(%)		
٣١٥	٣٧	٥٦	٧١	٥٢	٩٩	التكرار	المجموع	
١٠٠,٠	١١,٧	١٧,٨	٢٢,٥	١٦,٥	٣١,٤	(%)		

عند مستوى معنوي ٠,٠٠٠

$$\chi^2 = ١,٢١٩$$

تشير بيانات الجدول رقم (٤-٣٣) إلى العلاقة بين المتغير دخل المرأة وانتظام السفر لدى الأسرة لأفراد عينة الدراسة، حيث تبين من خلال الجدول:

- تمثل نسبة أفراد عينة الأسر الذين يقومون بالسفر سنوياً وفي نفس الوقت دخولهم أعلى من ٩٠٠٠ ريال ١٦,٥٪ من أصل ١٩,٠٠٪، وفي المقابل تمثل نسبة أفراد عينة الأسر الذين يقومون بالسفر سنوياً وفي نفس الوقت دخولهم أقل ٩٠٠٠ ريال ٢,٥٪ من أصل ١٩,٠٠٪.

- تمثل نسبة أفراد عينة الأسر الذين يقومون بالسفر بشكل غير منتظم وفي نفس الوقت دخولهم أعلى من ٩٠٠٠ ريال ٩,٢٪ من أصل ٦٠٪، وفي المقابل تمثل نسبة أفراد عينة الأسر الذين يقومون بالسفر بشكل غير منتظم وفي نفس الوقت دخولهم أقل من ٧٠٠٠ ريال ٣٩,٩٪ من أصل ٦٠٪.

- من الملاحظ أن هناك اختلاف في آراء المستجيبين عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين تحديد السفر عند قيمة $\chi^2 = ١,٢١٩$.

• العلاقة بين متغير دخل المرأة ونوعية السفر:

الجدول رقم (٤-٣٤). العلاقة بين المتغير دخل المرأة ونوعية السفر

المجموع	الراتب الشهري					العلاقة بين متغير دخل المرأة ونوعية السفر		
	أكثر من ٩٠٠٠ ريال	٧٠٠١ من ٩٠٠٠ ريال	٥٠٠١ من ٧٠٠٠ ريال	٣٠٠١ من ٥٠٠٠ ريال	أقل من ٣٠٠٠ ريال			
٧٣	٤٦	٠	٠	٢٧	٠	التكرار	داخلي	نوع السفر
٢٣,٢	١٤,٦	٠	٠	٨,٦	٠	(%)		
٣٠	٣٠	٠	٠	٠	٠	التكرار	خارجي	
٩,٥	٩,٥	٠	٠	٠	٠	(%)		
١٤٦	٢٣	٥٢	٥٩	١٢	٠	التكرار	كلاهما	
٤٦,٣	٧,٣	١٦,٥	١٨,٧	٣,٨	٠	(%)		
٦٦	٠	٠	١٢	١٧	٣٧	التكرار	غير مبين	
٢١,٠	٠	٠	٣,٨	٥,٤	١١,٧	(%)		
٣١٥	٩٩	٥٢	٧١	٥٦	٣٧	التكرار	المجموع	
١٠٠,٠	٣١,٤	١٦,٥	٢٢,٥	١٧,٨	١١,٧	(%)		

عند مستوى معنوي ٠,٠٠٠

$$\chi^2 = ٣,٧٤٨$$

تشير بيانات الجدول رقم (٤-٣٤) إلى العلاقة بين المتغير دخل المرأة ونوعية السفر لدى الأسرة لأفراد عينة الدراسة، حيث يتبين من خلال الجدول:

- تمثل نسبة أفراد عينة الأسر الذين يقومون بالسفر الداخلي وفي نفس الوقت دخولهم أعلى من ٩٠٠٠ ريال ١٤,٦٪ من أصل ٢٣,٢٪، وفي المقابل تمثل نسبة أفراد عينة الأسر الذين يقومون بالسفر الداخلي وفي نفس الوقت دخولهم أقل ٩٠٠٠ ريال ٨,٦٪ من أصل ٢٣,٢٠٪.
- تمثل نسبة أفراد عينة الأسر الذين يقومون بالسفر الخارجي وفي نفس الوقت دخولهم أعلى من ٩٠٠٠ ريال ٩,٥٪ من أصل ٩,٥٪.
- تمثل نسبة أفراد عينة الأسر الذين يقومون بالسفر الداخلي والخارجي وفي نفس الوقت دخولهم أعلى من ٩٠٠٠ ريال ٧,٣٪ من أصل ٤٦,٣٪، وفي المقابل تمثل نسبة أفراد عينة الأسر الذين يقومون بالسفر الداخلي والخارجي وفي نفس الوقت دخولهم أقل من ٩٠٠٠ ريال ٣٩٪ من أصل ٤٦,٣٪.
- من الملاحظ أن هناك اختلافا في آراء المستجيبين عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين نوع السفر عند قيمة χ^2 ٣,٧٤٨.

• العلاقة بين متغير دخل المرأة ونوعية مدارس أولاد الأسرة:

الجدول رقم (٤-٣٥). العلاقة بين المتغير دخل المرأة ونوعية مدارس الأولاد

المجموع	الراتب الشهري					العلاقة بين متغير دخل المرأة ونوعية مدارس الأولاد		
	أقل من ٣٠٠٠ ريال	من ٣٠٠١ إلى ٥٠٠٠ ريال	من ٥٠٠١ إلى ٧٠٠٠ ريال	من ٧٠٠١ إلى ٩٠٠٠ ريال	أكثر من ٩٠٠٠ ريال			
١٢٠	٢	٥٤	٢٧	١٧	٢٠	التكرار	حكومية	نوعية المدارس
٥٩,٧	١,٠	٢٦,٩	١٣,٤	٨,٥	١٠,٠	(%)		
٦١	٠	٠	٤٤	١٤	٣	التكرار	خاصة	
٣٠,٣	٠	٠	٢١,٩	٧,٠	١,٥	(%)		
٢٠	١	٠	٠	١٦	٣	التكرار	حكومية وخاصة	
١٠,٠	٠,٥	٠	٠	٨,٠	١,٥	(%)		
٢٠١	٣	٥٤	٧١	٤٧	٢٦	التكرار	المجموع	
١٠٠,٠	١,٥	٢٦,٩	٣٥,٣	٢٣,٤	١٢,٩	(%)		

عند مستوى معنوي ٠,٠٠٠

$$\chi^2 = ١,١١٣$$

تشير بيانات الجدول رقم (٤-٣٥) إلى العلاقة بين متغير دخل المرأة ونوعية مدارس أولاد الأسرة لأفراد عينة الدراسة، حيث يتبين من خلال الجدول اختلاف آراء العينة في مستوى مدارس الأبناء عند مستويات دخول المرأة المختلفة، فقد أشار فقط ١,٥٪ من إجمالي نسبة المدارس الخاصة التي شكلت نسبة ٣٠,٣٪ عند مستوى دخول أكثر من ٩٠٠٠ ريال، بينما أشار لنفس نوعية المدارس (الخاصة) ٢١,٩٪ عن مستوى دخل من ٥٠٠٠ ريال إلى ٧٠٠٠ ريال، وأن الإجمالي الكلي كان مرتفعاً عند نوع المدارس الحكومية لكافة الدخول بنسبة ٥٩,٧٪ وهذا يشير إلى عدم وجود دلالة بين دخل المرأة ونوعية مدارس الأولاد عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥ عند قيمة $\chi^2 = 1,113$.

المبحث الثالث

الدراسة القياسية

من المعروف أن مؤشرات رفاه الأسرة تعتمد على عدد من المتغيرات يمكن تلخيصها في ما يلي:

١- امتلاك السكن.

٢- دراسة الأبناء في مدارس خاصة.

٣- امتلاك سيارة خاصة.

٤- وجود سائق.

٥- وجود خادمة.

٦- وجود مربية للأطفال.

٧- السفر.

وباعتبار أن امتلاك السكن هو المؤشر الرئيسي على مستوى رفاه الأسرة سيتم استخدام المعادلة التالية لقياس دور عمل المرأة وتأثيره على امتلاك السكن وبالتالي على مستوى رفاه الأسرة.

$$y = f(x_1, x_2, x_3, x_4, x_5, x_6)$$

حيث:

y امتلاك السكن

x₁ راتب الزوج

x₂ المقدار الذي تساهم به المرأة من راتبها في مصاريف الأسرة

x₃ الدخل الإضافي للأسرة

x₄ عدد الأبناء

x₅ عدد سنوات الخدمة للزوج

x₆ عدد سنوات الخدمة للزوجة

ويعتبر المتغير التابع y متغير كيفي (صوري) أي يأخذ القيمة واحد صحيح إذا كانت الأسرة تمتلك سكناً، والقيمة صفر إذا كانت الأسرة لا تمتلك سكناً. لذا استخدم الباحث نموذج لوجيت ويستعمل الدالة اللوجستية (Logistic Function) ويقدر بواسطة طرق المربعات

الصغرى بعد الحصول على قيمة كمية للمتغير التابع بأخذ تكرار العينة النسبي لأحد الخيارين الثنائيين اللذين يتخذهما المتغير التابع.

ويمكننا حساب التكرار النسبي بأخذ نسبة الأسر الذين يمتلكون مساكن في العينة لفئات x المختلفة فإذا كانت f_i هي التكرار النسبي فإنه باستعمال النموذج الخطي المعروف يمكن إعادة كتابة النموذج على الوجه التالي:

$$f = \beta_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + u$$

$$f = X\beta + u$$

حيث: β_i تشير إلى معالم النموذج المقدرة.

وباستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) يتم تقدير للمعالم β_i باستخدام القيم المشاهدة لـ f_i والمتغيرات المستقلة، ولتقادي الحالات التي يتم الحصول فيها على قيم متنبأ بها لـ f_i خارج المدى المحدد فإننا نستخدم دالة لوجت حيث نعرف النموذج:

$$\ln f_i / 1 - f_i = \alpha + \beta x_i + u_i \quad \text{وبوضع } z_i = \alpha + \beta x_i \quad \text{نحصل على}$$

$$= z_i + u_i$$

وبوضع $u = 0$ فإننا نحصل على:

$$f_i / 1 - f_i = e^{z_i}$$

أي أن:

$$f_i = (1 - f_i)e^{z_i} = e^{z_i} - f_i e^{z_i}$$

وبالتالي فإن:

$$f_i e^{z_i} + f_i = e^{z_i}$$

أو:

$$(e^{z_i} + 1) f_i = e^{z_i}$$

أي أن:

$$f_i = e^{z_i} / e^{z_i} + 1 = 1 / 1 + e^{-z_i}$$

ومن ثم فإنه يتم الحصول على f_i كدالة في z_i وبالتالي فإن القيمة المقدرة لـ f_i هي:

$$\hat{f}_i = 1 / 1 + e^{-\hat{z}_i}$$

حيث:

$$\hat{Z}_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_i$$

وفي كل أحوال \hat{z}_i فإن قيمة f_i تتحصر بين الصفر والواحد^(١)، أي أن:

$$0 < \hat{f}_i < 1$$

وينبغي تفسير نتائج التقدير بمزيد من الحذر، حيث إن المتغير التابع في النموذج هو في الواقع لوغاريتم معامل ترجيح لصالح امتلاك السكن، وهذا يعطي القيم المقدرة احتمال امتلاك السكن أو عدم امتلاكه بالنسبة لكل فرد من أفراد العينة. وقد تم اختيار النموذج اللوجيستي نظرا لملائمته لبيانات الدراسة، حيث تم استخدام برنامج Eviews، وتم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤-٢٨).

الجدول رقم (٤-٣٦). المتغير التابع لامتلاك سكن

المتغيرات المستقلة	المعامل	معامل التغير (Z)
القاطع	-٢,٤٧٨	*-٥,٣٠٤
راتب الزوج	*٠,٠٤٧٦	٠,٨٢٤٧
مقدار الراتب التي تساهم به المرأة	-٠,٠٥١١	-٠,٨٢٠٩
الدخل الإضافي للأسرة*	٠,٣٦٦٧	*٣,٠٢١٦
عدد الأبناء	٠,١٧٣٩	١,٧٢٠١
عدد سنوات الخدمة للزوج	٠,٠٥٣٨٩	١,٤٩٧١
عدد سنوات الخدمة للزوجة*	٠,٠٩٩٩	*٢,٦١٩٣

* معنوي عند مستوى ٠٠,٠٥

$$y = -2,478 + 0,0476x_1 - 0,0511x_2 + 0,3667x_3 + 0,1739x_4 + 0,05389x_5 + 0,0999x_6$$

$$*(0,304) (0,8247) (0,8209) *(3,0216) (1,7201) (1,4971) *(2,6193)$$

$$R^2 = 0.7, \quad n = 268$$

بين الأقواس = قيمة Z

يتضح من المعادلة السابقة معنوية كل من القاطع، والدخل الإضافي للأسرة وعدد سنوات الخدمة للزوجة، وذلك عند مستوى معنوية ٠٠,٠٥، وقد بلغت قيمة $R^2 = 0.7$ المعدلة.

يتضح من النموذج أن الدخل الإضافي في الأسرة (كمصدر مختلف لزيادة دخل الأسرة)، له تأثير إيجابي ومعنوي في امتلاك سكن، بمعنى أنه كلما زادت المصادر المختلفة لزيادة دخل الأسرة زادت رفاهية الأسرة وإمكانية امتلاك سكن أفضل، وكذلك عدد سنوات خدمة الزوجة كان لها تأثير إيجابي ومعنوي على المتغير التابع وهو امتلاك سكن.

أولاً: الخاتمة:

في هذه الخاتمة سوف نقول الباحث الإجابة على التساؤلات التي طرحتها الباحثة في المقدمة كما يلي:

١- فيما يتعلق بمسائل العمل المتاحة أمام المرأة فقد كانت كما يلي:

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف التعليمية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الإدارية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال الحرة.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المنزلية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المهنية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال الحرة.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المنزلية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المهنية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال الحرة.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المنزلية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المهنية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال الحرة.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المنزلية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المهنية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال الحرة.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المنزلية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المهنية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال الحرة.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المنزلية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المهنية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال الحرة.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المنزلية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال المهنية.

- ٢٦١.٩ من أفراد العينة يعملون في " وظائف الأعمال الحرة.

الفصل الخامس

الخاتمة والتوصيات

• أولاً: الخاتمة

• ثانياً: التوصيات

الخاتمة والتوصيات

أولاً: الخاتمة:

في هذه الخاتمة سوف يتناول الباحث الإجابة على التساؤلات التي طرحها الباحث في المقدمة كما يلي:

١- فيما يتعلق بمجالات العمل المتاحة أمام المرأة فقد كانت كما يلي:

- ٦١,٩٪ من أفراد العينة يعملون في الوظائف التعليمية.
 - ١٨,١٪ من أفراد العينة يعملون في الوظائف الإدارية.
 - ١٦,٢٪ من أفراد العينة يعملون في الوظائف الطبية.
 - ٢,٩٪ من أفراد العينة يعملون في وظائف الأعمال الحرة.
 - ٠,٩٪ من أفراد العينة يعملون في وظائف الأعمال المهنية.
- وبالتالي فإن الغالبية العظمى من النساء العاملات في الوظائف التعليمية. أما عن آراء العينة من النساء العاملات في مجالات العمل المتاحة أمام المرأة في المملكة فقد كانت الآراء كما يلي:

- * التدريس ٤١,٣٪.
 - * الأعمال الادارية ١٣,٦٪.
 - * العلوم الطبية ١,٩٪.
 - * الإعلام ١٪.
 - * الأعمال الحرة ٠,٦٪.
- وفيما يتعلق بالمجالات التي تفضل المرأة العمل بها مرتبة حسب رغبة المرأة هي:

- الهندسة والديكور.
- الهاتف والاتصالات.
- الوزارات (البلدية، الخارجية... إلخ).
- المحاماة.
- الوظائف المحاسبية.
- المصانع.

- المشاغل.
- الطب والوظائف الطبية.
- الوظائف الاجتماعية.
- الأخصائيات الاجتماعيات.
- الأسواق النسائية.
- الإعلام.
- التجارة.

٢- فيما يتعلق بعلاقة دخل المرأة بامتلاك السكن: يتضح من الدراسة الميدانية وجود علاقة معنوية بين دخل المرأة العاملة وملكية السكن، حيث بلغت قيمة $\chi^2 (1,100)$ وهي معنوية عند مستوى دلالة أقل من ٥٪.

٣- فيما يتعلق بأوجه مساهمة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة: فقد اتضح أن النساء العاملات يساهمن في مصاريف الأسرة. فقد بلغت نسبة الموافقة على أنهن يساهمن في المصاريف بنسبة ٨٦,٩٪، وكانت نسبة من لا يساهمن هي ١٣,١٪.

وقد كان الراتب الشهري الذي تساهم به المرأة العاملة من ١٠٠٠-٧٠٠٠ ريال يمثل حوالي ٧٥,٩٪ وكان أكثر مبلغ تساهم به النساء الشريحة من ٣٠٠٠-١٠٠٠ ريال بنسبة مئوية ٣٤,٣٪.

٤- فيما يتعلق بتأثير دخل المرأة على مستوى رفاهية الأسرة، فقد أكدت الدراسة الميدانية وجود تأثير معنوي بين دخل المرأة العاملة وبين رفاهية الأسرة متمثلة في المتغيرات التالية:

العلاقة بين متغير دخل المرأة وطبيعة السكن:

من الملاحظ هنا كلما زاد الدخل كلما زاد عدد الأسر الذين يمتلكون منازل، كلما قل الدخل وزاد عدد المستأجرين. ويشير توزيع χ^2 إلى وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين نوع السكن عند قيمة $\chi^2 1,100$.

العلاقة بين متغير دخل المرأة ونوعية السكن:

كلما زاد دخل الزوجة زاد عدد الأسر الذين يسكنون في (فيلا)، وكلما قل الدخل تبين وجود أفراد عينة الدراسة الذين يسكنون في شقق. ويشير توزيع χ^2 إلى وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين طبيعة السكن عند قيمة $\chi^2 = ٢,١٠٠$.

العلاقة بين متغير دخل المرأة ووجود خادمة:

كلما زاد دخل الزوجة زاد عدد الأسر التي لديها خادمة بمنازلهم، وكلما قل الدخل تبين وجود بعض أفراد عينة الدراسة لا يملكون أو ليس لديهم خادمة. ويشير توزيع χ^2 إلى وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين طبيعة السكن عند قيمة $\chi^2 = ٢,٥٦١$.

العلاقة بين متغير دخل المرأة ووجود مربية:

من الملاحظ هنا كلما زاد دخل الزوجة زاد عدد الأسر التي لديها مربية بمنازلهم، وكلما قل الدخل تبين وجود أفراد عينة من الدراسة ليس لديها مربية. ويشير توزيع χ^2 إلى وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين طبيعة السكن عند قيمة $\chi^2 = ٣٤,٠٥٠$.

العلاقة بين متغير دخل المرأة وانتظام السفر:

من الملاحظ هناك اختلافا في آراء المستجيبين عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين تحديد السفر عند قيمة $\chi^2 = ١,٢١$.

العلاقة بين متغير دخل المرأة ونوعية السفر:

من الملاحظ هناك اختلافا في آراء المستجيبين عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠٥ بين الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة وبين نوع السفر عند قيمة $\chi^2 = ٣,٧٤٨$.

العلاقة بين متغير دخل المرأة ونوعية ونوعية مدارس أولاد الأسرة:

تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة بين دخل المرأة ونوعية مدارس الأولاد عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٥ عند قيمة $\chi^2 = ١,١١٣$.

ثانيا: التوصيات:

- ١- توسيع رقعة الاختيارات التخصصية للمرأة في التعليم العالي لتأهيلها وإعدادها لدور أكثر فعالية وتنوعا في المجتمع والنشاط الاقتصادي بما يضمن أن يكون التعليم أكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل والاقتصاد الحديث.
- ٢- زيادة فرص العمل أمام المرأة حيث رأينا من نتائج البحث اقتصار مشاركة المرأة وإلى حد كبير على العمل في وظائف التعليم والصحة وهذا التركز يحد من واقعية فرص التشغيل ويمكن أن يؤدي إلى البطالة في حال انكماش الطلب في تلك القطاعات أو المهن.
- ٣- مع تزايد حجم الخريجات السعوديات من مختلف نظم التعليم والتدريب قد يكون الاستثمار أحد المخرج أمام المرأة السعودية ويناسب عددا كبيرا من السيدات المقتدرات ماديا وعمل المرأة في الاستثمار هو إسهام في تنمية الاقتصاد السعودي بدرجة كبيرة.
- ٤- للشركات الخاصة دور هام في جذب واستقطاب النساء وذلك من خلال مساهمة رجال الأعمال السعوديين في عمل شركات نسائية لاستيعاب النساء غير العاملات والمؤهلات للعمل بهذه الشركات.

هذا ويوصي الباحث بالتوصيات العامة التالية فيما يتعلق بعمل المرأة في المملكة:

- ١- قد يتطلب موضوع عمل المرأة إلى وضع إطار اجتماعي ديني للمرأة العاملة لإزالة أي تعارض بين القيم الدينية والاجتماعية ولا يتطلب عقد أي مقارنة بين الخصوصية الثقافية للمجتمع السعودي والقيم والأعراف الاجتماعية للدول الغربية مع العمل للاستفادة من خبرات المجتمعات الأخرى بما يتوافق مع المجتمع السعودي.
- ٢- دور المرأة في العمل وفي الأسرة حق كفله لها الإسلام، ويجب أن يتوافق في العمل والزواج والأمومة مع المعايير الإسلامية، كما أن العلاقة بين الرجل والمرأة تقوم على التعاون والتراحم فلا بد من تفعيل هذه القيم الإسلامية العظيمة.

٣- يجب على وسائل الإعلام المختلفة التوعية بقضايا المرأة فيما يتعلق بالعمل وحققها في هذا الشأن والترويج بالصورة الصحيحة لحقوق المرأة في العمل وواجباتها وذلك بما يتفق مع الإسلام.

٤- يستحسن أن يتم إنشاء هيئة وطنية تهتم بقضايا المرأة فيما يتعلق بعمل المرأة، وتقوم بإعداد الخطط والبرامج التي تزيد من وعي المرأة والمجتمع بحقوقها التي كفلها لها الإسلام.

المراجع

- أولاً: المراجع العربية
- ثانياً: المراجع الأجنبية

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- الأخرس، محمد صفوح. المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية. ط١، دمشق، ١٩٨٧م.
- ٢- أخضر، فايزة محمد حسن. اقتصاديات التعليم للفتاة في المملكة العربية السعودية. الرياض: مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (٨٢).
- ٣- آل نهيان، شمه خالد. المرأة العاملة بدولة الإمارات. ط٢، ١٩٩٨م، مركز الشيخ محمد بن خالد آل نهيان الديني الثقافي، الشارقة.
- ٤- الأمين، عبدالوهاب؛ طاهر، فريد بشير. مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي. ط١، المنامة: مركز المعرفة للنشر، ٢٠٠٥م.
- ٥- البار، محمد علي. عمل المرأة في الميزان. الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨١م.
- ٦- الحميد، عبدالواحد بن خالد، منتدى واقعية المرأة في التنمية الوطنية، الغرفة التجارية الصناعية، جدة، ٢٠٠٧م.
- ٧- بارضوان، عيشة علي أبوبكر أحمد. "دراسة السلوك الاستهلاكي للبنات ودوافع الشراء للمرأة العاملة السعودية بجدة". بحث مقدم لكلية التربية بجدة كمتطلب جزئي للحصول على درجة الماجستير بقسم الاقتصاد المنزلي. جدة، ١٩٨٨م.
- ٨- الببلاوي، حازم. سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية. أبوظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢م.
- ٩- بشير، رفعت إبراهيم. التغير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربية. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٢م.
- ١٠- البكر، فوزية البكر. المرأة السعودية والتعليم. دراسة تاريخية تحليلية لتعلم المرأة في المملكة العربية السعودية، ط٢، الرياض، ١٤١٧هـ.
- ١١- التركستاني، معتبر بنت محمد أمين قاسم. مدى تجاوب برامج التعليم الفني والمهني للبنات في توفير فرص وظيفية جديدة للفتاة السعودية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز. جدة، ١٤١٩هـ.
- ١٢- ثابت، ناصر. المرأة والتقنية والتغيرات الاجتماعية المرافقة. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣م.

- ١٣- الجرداوي، عبدالرؤوف عبدالعزيز. مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ٢٠٠٣م.
- ١٤- الجفري، عصام بن هاشم بن عيدروس. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة (مع دراسة تطبيقية). رسالة ماجستير لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٠م.
- ١٥- جمعية الاقتصاد السعودية. إصدارات علمية رقم (٢). أهمية الادخار ومجالات الاستثمار المتاحة للأسرة. ١٩٩٢م.
- ١٦- الجوهري، عبدالهادي؛ وآخرون. دراسات في علم الاجتماع السياسي. أسبوط: مكتبة الطليعة، ١٩٧٩م.
- ١٧- الجوير، سعود فارس. الآثار المترتبة على عمل المرأة الكويتية والتخطيط لمواجهتها (دراسة ميدانية). مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد ١٠٧، ديسمبر ٢٠٠٢م.
- ١٨- الحداد، يحيى فايز. المرأة والتنمية في الثمانينيات. المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية. الكويت، ١٩٨٢م.
- ١٩- حسن، عبدالباسط محمد. أصول البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١م.
- ٢٠- حسون، تماضر. عمل المرأة وأمن الأسرة في الوطن العربي. المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، العدد الثاني عشر، أغسطس ١٩٩١م.
- ٢١- حلواني، ابتسام. عمل المرأة السعودية ومشكلات على طريق العطاء. رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة كليرمونت بالولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٢م.
- ٢٢- حلواني، زينب. المشكلات التي تواجه المرأة العاملة. مجلة الاقتصاد والإدارة. جامعة عين شمس، ١٤٠٨هـ.
- ٢٣- حماد، سهيلة زين العابدين. مسيرة المرأة السعودية إلى أين؟ مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.
- ٢٤- حمودة، نبيه محمد. تنمية الموارد البشرية والتربية. القاهرة، ١٩٨١م.
- ٢٥- الخولي، هند محمود. عمل المرأة: ضوابطه وأحكامه وثمراته. دراسة فقهية مقارنة. رسالة ماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله، جامعة دمشق، ٢٠٠١م.

- ٢٦- دياب، إسماعيل محمد؛ معوض، صلاح الدين إبراهيم. *الجوى الاقتصادية والاجتماعية من عمل المرأة*. المنصورة: المكتبة العلمية الحديثة، ١٩٨٥م.
- ٢٧- الرمانى، زيد بن محمد. *أفكار اقتصادية حول عمل المرأة*. مجلة البنات، العدد ٢٧، ١٤٢١هـ.
- ٢٨- رونالد إيرنبرج، روبرت سميث. ترجمة طاهر، فريد بشير. *اقتصاديات العمل*. ط١، الرياض: دار المريخ، ١٩٩٤م.
- ٢٩- سفر، محمود محمد. *إنتاجية مجتمع*. ط١، جدة، ١٩٨٤م.
- ٣٠- الشعبى، صالح المحدث. *التنمية واقتصاديات القوى العاملة*. ط١، الرياض: مطابع بحر العلوم، ١٩٨٦م.
- ٣١- الشليل، بهية عبدالعزيز. *الاستثمار في رأس المال البشرى: دراسة تطبيقية عن العلاقة بين المستوى التعليمي والأجر للموظفات السعوديات بمدينة الرياض*. بحث قدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد. كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ١٤٢٠هـ.
- ٣٢- الصباح، سعاد. *المرأة العاملة في الخليج*. بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية. أبو ظبي من ٢٤-٢٧ مارس ١٩٨٤م.
- ٣٣- الطحاوي، منى. *اقتصاديات العمل*. جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤م.
- ٣٤- العبد، صلاح. *علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي*. القاهرة، ١٩٧٢م.
- ٣٥- عبدالباري، إسماعيل حسن. *أبعاد التنمية*. ط١، مطبعة الكيلاني، ١٩٧٨م.
- ٣٦- عبدالسلام، حسن عبدالصير. *الإطار الفكري الجديد لترشيد استغلال الموارد الاقتصادية*. جامعة قناة السويس: كلية التجارة، ١٩٨٤م.
- ٣٧- عبدالفتاح، كاميليا. *سيكولوجية المرأة العاملة*. القاهرة: نهضة مصر، ١٩٩٠م.
- ٣٨- عبيد، أحمد بن سليمان. *اقتصاديات العمل*. ط١، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٣م.
- ٣٩- العبيد، عبدالله بن عبدالله سليمان؛ عطية، عبدالقادر محمد. *اقتصاد المملكة العربية السعودية: نظرة تحليلية*. الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤م.
- ٤٠- عبيدات، موسى. *البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه*. عمان: دار أسامة للنشر. ١٤١٦هـ.
- ٤١- عرب، عاصم بن طاهر. *اقتصاديات العمل: نظرية عامة*. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٩٤م.

- ٤٢- العسقلاني، الحافظ ابن حجر. فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ج٤، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ.
- ٤٣- عطيفه، حمدي. منهجية البحث العلمي وتطبيقاته في الدراسات التربوية والنفسية. القاهرة: دار النشر للجامعات، ١٩٦٦م.
- ٤٤- عفاض، بهنام فضيل. المرأة ومجالات العمل الأفضل لها. بغداد: الاتحاد العام لنساء العراق، أمانة الدراسات والبحوث، ١٩٨١م.
- ٤٥- الكبرة، هيفاء فوزي. المرأة والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٧م.
- ٤٦- مزاهرة، أيمن سليمان. اقتصاديات الأسرة (إدارة المنزل). عمان: دار الشرق، ٢٠٠٢م.
- ٤٧- المملكة العربية السعودية، الديوان العام للخدمة المدنية، الإدارة العامة للتخطيط والقوى العاملة. دراسة عن الوظائف التي توجد حالة ملحة لشغلها والتي يمكن للمرأة المشاركة بالعمل فيها دون الإضرار بالخلق الإسلامي والعادات العربية، ١٤٠٠هـ.
- ٤٨- نصر، عبدالمحمود محمد عبدالرحمن. مقدمة في الاقتصاد القياسي. جامعة الملك سعود، ١٤١٧هـ.
- ٤٩- النعيم، ماضي فهد. جمعية الاقتصاد السعودية. ندوة واقع ومستقبل سوق العمل للمرأة السعودية. الرياض، ١٤١٧/١٢/٢٩هـ، الموافق ١٩٩٧/٥/٦م.
- ٥٠- النعيم، ماضي فهد. كيف نوجه خريجات الثانوية العامة للتخصصات وفقا لاحتياجات سوق العمل؟ ندوة واقع ومستقبل سوق العمل للمرأة السعودية التي نظمتها اللجنة النسائية بجمعية الاقتصاد السعودية، ١٤١٧هـ (١٩٩٧م).
- ٥١- النويصر، أسماء بنت عبدالرحمن. وعي المرأة السعودية في إدارة دخل الأسرة ودورها في تنمية الدخل القومي. دراسة ميدانية في مدينة بريدة، رسالة ماجستير في الاقتصاد المنزلي.
- ٥٢- وزارة الاقتصاد والتخطيط. خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Christian Morrisson and Johannes Jutting. The Impact of Social Institution on Economic Role of Women in Developing Countries, OECD Development Center, Working Paper, No. 234, May 2004.
- Francine D. Blau & Ferber, Marriance A. Women's Works, Women's Lives: A comparative Economic Perspective, NBER Working Paper, No. W 3447, 1990.
- Goldstein, M. The Trade-off Between Inflation and Unemployment. I.M.F. Vol. XIX, Nov. 1972, p. 650.
- Heidi Hartmann. The Economic Emergency of Women: Bergmann's Six Commitments, Feminist Economics, Vol. 4, No. 3, Full 1998.
- Lipsey, R. Structural and Defficient Demand Unemployment Reconsidered. P. 248, in: A.M. Ross. Policy and the Labor Market, 1965.
- Reader, R.W. The Theory of Frictional Unemployment. "Economica". Vol. XXXVI, Feb. 1969, p. 5-12.

اللاحقة

المجلة العربية للعلوم

جامعة الملك سعود

كلية العلوم الإدارية - قسم الاقتصاد

دور عمل المرأة في اقتصاد الأسرة السعودية

دراسة تطبيقية لمدى تأثير المشاركة الاقتصادية للمرأة في تنمية اقتصادها

الملاحق

المحصول على ترخيص النشر في قسم الاقتصاد

إعداد

عبدالله بن جواد بوعلی

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

كلية العلوم الإدارية - قسم الاقتصاد

استبانة لدراسة عن:

دور عمل المرأة في اقتصاد الأسرة السعودية

دراسة تطبيقية لموظفات المنطقة الشرقية مقدمة استكمالاً لمتطلبات
الحصول على درجة الماجستير في قسم الاقتصاد

إعداد:

عبدالله بن جواد بو علي

بسم الله الرحمن الرحيم

المحترمة

الأخت الموظفة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:

نظرا لقيامي بعمل بحث علمي عن دور عمل المرأة في اقتصاد الأسرة السعودية وهي دراسة تطبيقية على موظفات المنطقة الشرقية، فقد قمت بإعداد الإستبانة المرفقة للمساعدة في الحصول على المعلومات اللازمة لاستكمال البحث.

لذا أرفق لك أختي الكريمة الإستبانة التي أعدتها بهذا الخصوص، آملا التكرم بتعبئة الإستبانة، مع العلم أن كل المعلومات التي ستصل، لن تستخدم إلا في مجال البحث العلمي وستعامل بسرية تامة.

أشكر لك حسن تعاونك واهتمامك.. وتقبلي خالص تحياتي وتقديري..

الباحث

عبدالله جواد بو علي

الاستبانة

١- العمر:

- ☐ ٢٠-٢٥ سنة
☐ ٢٦-٣٠
☐ ٣١-٣٥
☐ ٣٦-٤٠
☐ ٤١ سنة فما فوق

٢- الحالة الاجتماعية:

- ☐ متزوجة ☐ عازبة
☐ أرملة ☐ مطلقة

٣- الأبناء: هل لديك أبناء؟

- ☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم أجيب على الأسئلة التالية:

كم عدد الأبناء؟

- ☐ ١ ☐ ٢ ☐ ٣
☐ ٤ ☐ أكثر من ٤

كم عدد الأبناء في سن الدراسة؟

- ☐ ١ ☐ ٢ ☐ ٣
☐ ٤ ☐ أكثر من ٤

ما نوعية المدارس؟

- ☐ حكومية ☐ خاصة

٤- المؤهل التعليمي:

- ☐ دبلوم ☐ جامعي ☐ فوق الجامعي

٥- نوعية الوظيفة:

- ☐ تعليمية ☐ طبية
☐ إدارية ☐ أعمال حرة
☐ مهنية ☐ أخرى نذكر -----

٦- مكان العمل:

- ☐ الدمام ☐ الأحساء ☐ الجبيل
☐ الظهران ☐ لخبر ☐ أبقيق
☐ القطيف ☐ سيهات ☐ مكان آخر يذكر.....

٧- سنوات الخدمة:

- ☐ أقل من ٥ سنوات
☐ ٥ - ١٠
☐ ١١ - ١٥
☐ ١٦ - ٢٠
☐ أكثر من ٢٠ سنة

٨- الراتب الشهري:

- ☐ أقل من ٣٠٠٠ ريال
☐ ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ ريال
☐ ٥٠٠١ - ٧٠٠٠ ريال
☐ ٧٠٠١ - ٩٠٠٠ ريال
☐ أكثر من ٩٠٠٠ ريال

٩- ما هي في رأيك المجالات المتاحة للمرأة العمل بها في المملكة؟

- ☐ التدريس ☐ الطب والعلوم الطبية
☐ الإعلام ☐ الأعمال الإدارية
☐ الأعمال الحرة ☐ جميع ما سبق

١٠- ما هي في رأيك مجالات العمل الجديدة التي ترغب المرأة العمل بها؟

- ١- _____
 ٢- _____
 ٣- _____
 ٤- _____
 ٥- _____
 ٦- _____

١١- هدف المرأة من العمل هو الحصول على عائد مادي؟

- ☐ أوافق بشدة ☐ وافي
☐ لا أوافق ☐ لا أوافق بشدة

١٢- هدف المرأة من العمل هو الحصول على مركز اجتماعي؟

- ☐ أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ لا أدري ☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق

١٣- هدف المرأة من العمل هو تحقيق رغبة ذاتية؟

- ☐ أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ لا أدري ☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق

١٤- هل تساهمين في مصاريف الأسرة؟

- ☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة نعم أجيبني على الأسئلة التالية؟

١٥- ما هو المقدار من راتبك الذي تساهمين به في مصاريف الأسرة؟

- ☐ أقل من ١٠٠٠ ريال ☐ ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ ريال ☐ ٣٠٠١ - ٥٠٠٠ ريال ☐ ٥٠٠١ - ٧٠٠٠ ريال ☐ ٧٠٠١ - ٩٠٠٠ ريال ☐ أكثر من ٩٠٠٠ ريال

١٦- الراتب الشهري للزوج:

- ☐ أقل من ٣٠٠٠ ريال ☐ ٣٠٠١ - ٥٠٠٠ ريال ☐ ٥٠٠١ - ٧٠٠٠ ريال ☐ ٧٠٠١ - ٩٠٠٠ ريال ☐ أكثر من ٩٠٠٠ ريال

١٧- سنوات الخدمة للزوج:

- ☐ أقل من ٥ سنوات ☐ ٥ - ١٠ ☐ ١١ - ١٥ ☐ ١٦ - ٢٠ ☐ أكثر من ٢٠ سنة

١٨- هل هناك دخل إضافي للأسرة ؟

☐ نعم

☐ لا

١٩ - إذا كانت الإجابة نعم فكم يبلغ هذا الدخل الإضافي في الشهر ؟

☐ أقل من ٣٠٠٠ ريال

☐ ٣٠٠١ - ٥٠٠٠ ريال

☐ ٥٠٠١ - ٧٠٠٠ ريال

☐ ٧٠٠١ - ٩٠٠٠ ريال

☐ أكثر من ٩٠٠٠ ريال

٢٠- بالنسبة للسكن هل هو ؟

☐ ملك

☐ إيجار

نوعية السكن:

☐ شقة

☐ دور

☐ فيلا

٢١- هل تمتلكين سيارة خاصة بك ؟

☐ نعم

☐ لا

٢٢- هل لديك خادمة ؟

☐ نعم

☐ لا

٢٣- هل لديك مربية للأطفال ؟

☐ نعم

☐ لا

٢٤- بالنسبة للسفر هل هو ؟

☐ داخلي

☐ خارجي

☐ كلاهما

☐ سنويا

☐ غير منتظم